بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو طاعاتك وصل على محمد اولى جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى آله الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه واوراده واحبائه وعلى المقتفين بهم في مصادرهم وموارديهم وبعد فيقول العبد المفتقر الى رحمة ربه الغني الاواب حذفنا بالفرط الماضية وسددنا امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعمال والاخلال في الاقوال والافعال وارزقنا صحبة النبيا في ابواب البر آمين قال المصنف علا بالحديث المشهور والخبر المأثور واعتدادا بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرنين بل ذكره من بين الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الكلامي اغنى عن كتب التصانيف على البيوم لان المقصود به التنبيه على ان المص من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه من الدين واما كون المص من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في جميع امره فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله الغني وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة المضارع قال قال لضرورة تأخر الكتابة عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم الفعل على المفعول وانما لم يقل قدم بعضهم النفس وليمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا للزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي ابويه كيلا يظن ان كتابه قبل التأمل فيه من تلاعبات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليدعوا لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن معصوم ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي الى والده والده اي الى احد مفتقا تقه اولا وموخرا ثانيا رعاية

للسجع

للسجع ثم عرض على العلم الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطبا فحا اعلم ان التعريف اضافي هذا على التعريف مع انها علم لكل علم يعرف به احوال ابنيته الكلم التي ليست باعراب لكونه اخف وموافقا للنحو واصلا او في قوله ام العلوم اي في الطلان العلوم على الالفاظ الدالة عليها اي اصلها تسمية للحال باسم المحل اي العلوم شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلام التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدره سؤال مع ماذا ابو حاجته بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابو اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله وبقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف على قوله اصبح فالق لكونه بمعنى فلق واما على قراءة غيرهم وجاعل على وزن فاعل مع جر الليل في الدر الباهر جمع درية وهي العقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اي المدريات اي المعقولات داروها اي عاقلوا الامر فيه وعالموه وتانيث الضمير باعتبار الام ويقوى اي يقوى في الزوايا جمع زاوية وهي التفعل بمعنى المزويا اي المنفوآت عاروها اي العريانون من ثيابها العرفي كناية عن الجاهل ولذلك عداه بنفسه والا فالعري يتعدى بمن كما اشرنا اليه وانما قال في الدراري يقوى وفي الزوايا يبقى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه يقوي بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لا يجدون على من العلوم الاسلامية فوقها وكلامها وعلى تفسيرها واخبارها الا واقفاره الى العربية بين لايه فرع وملتوق لا يستغنى اي لا يحق فاذن لا شك ان محصلها العاري منها يبقى في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فاقتقار الزوايا اليها اشد من اقتقار الدراري واذا كان قال على هذا المنوال

جمعت اى فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف لكن قدرناه فلا يصح بدون قد
واذ ليس في اللفظ فلابد من التقدير وهذا اكثر في كلامهم والتنبيه لبقي بمعناه ويحتمل ان يكون
الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه
فجمعت لا يكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اى في الصرف كتابا موسوما اى
معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح اى محل راحة الارواح جمع روح بمعنى النفس وقوله
وهو اى ذلك الكتاب مبتداء وقوله للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة
لمراعاة النظير حال من خبر المبتداء وهو قوله فيه النجاح اى الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع
والجملة اعني المبتداء والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب ليكون كل منهما سببا
للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة
مصرحة بل المراد به معناه الحقيقي تلك مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات النجاح له
قرينتها والتجاح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرف قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة
المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح غير ذلك فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح
وقوله وراح اى كف رحراح اى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول
والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اى هذا الكتاب للصبي كالكف الواسع
اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها كما ان الكف الواسع يحيط بعالم لحط
غيره بسببه وفي قوله وفي معيدة عطف على قوله راح رحراح قوله وفي معيدة اى في ذهن الصبي
استعارة المعدة للذهن لكون كل واحد منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما
ان المعدة محل غذاء الاشباح العطف والجار والمجرور اعني في معيدة متعلق براح في قوله حيث راح

اى حصل

اى حصل هذا الكتاب لزم عليه ان يكون استعار الرواح وهو البيتوتة للحصول لتشبيهها به ثم
والتقدير في هذا الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حيث ما يدل
عليه لفظ المثل في قوله مثل تفاح او راح عطفه بالواو تنبيها على استقلال كل منهما في كونه
مشبها مثل قوله لعانا او كفورا يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل
تفاح او راح اى يشبههما في النفع وفي حصوله في ذهنه وخاطره وقوله لابنه
متعلق بقوله اعنعم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما بعم اى يعيب متعلق بالنعم
واسعين الله في جميع المهمات وقوله هو اى الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى
اى الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع الابيتي الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فحال اعلم احضار الذهن المخاطب وترغيبه في
استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليتفاءل بالسعادة في مطلع
الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان الصرف اى المريد لتحصيل الصرف
ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاج في الكلام ترصيف له على تحصيل الابواب السبعة حينئذ
او هم ان العالم بالصرف على وجه البالغ محتاج على الاستمرار التجددي في معرفة الاوزان
اى الموزونات الجزئية التي هي الغاية والعرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب
اى انواع من انواع الموزونات فاحتاج بغير ما يحتاج اليه العالم بالفعل محتاج اليها ايضا
لامتناع حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فلبث ما يعتد به عرفا او لا يحال
في متعارف اللغة على حصل المطلوب انه محتاج الى شرائطه بل يحال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا
ثم شرع في تعداد تلك الابواب فعال الصحيح والمعتل والمهموز والمثال والاجوف والناقص و
اللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وسنطلع عليها ان شاء الله تعالى

وليس فيه ابتداء ولا وسط ولا فصل ولا جمع التعريف عليه فيصح التصغير ويدخل فيه ايضا نحو ضارب

ومضارب ويضرب ومضرب واقعنسس واحتص الفاء والعين واللام من بين حروف

المباني التي تنتهب الكلمة عليها وركبت منها يعني حروف العجاء للوزن والمعيار حتى يكون

فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط واللاق التي هي المخارج الكلية احترازعن

المخارج الجزئية فان لكل حرف مخرجا جزئيا مخصوصا به شئ اي حرف وهذا وجه مستقل

لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه ساكنا للافعال

وجه آخر مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل

الوجه الآخر مرجحا كعلمه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح

العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم واتم بنى واختص فعل للوزن و

احتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للتحرك كاجراء المخالفة من ضرب وعلم وحسن

اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن وزيد في آخر باعتبار لام ثانية نحو فعلل في وزن

جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعلل في وزن خمرش وانما زاد اللام دون غيره لان الزيادة

بالآخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر فالنوع مع تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع

في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرف هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا

الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني

ينولد منه الاسماء المشتقة المذكورة اما قريبا فخبر او حال من الضرب ونعني المصدر المصطلح

كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروف ومجهول فالمعروف ضرب والمجهول ضرب

والمجهول من المصدر منحة الكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم

واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس

في بعض تعاريف مباحثها وكلما ان الصرف يحتاج في معرفة الاعراب الى معرفة سبعة اشياء الى آخر الذلك

يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اي اخراج شيء من شيء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها

وتلك الاشياء السبعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسم الفاعل واسم

المفعول والمكان والآلة واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة فكريه اي الكتاب

والزمان

وجعله مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب

لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات

المفرد اعم من معرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق

جزء من الصرف بالاشتباه وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولاشك

ان ابواب الصرف سبعة اذ ليس في تلك الابواب ولم يجعلها بابا على حدة وذكره في اوايل اول تلك

الابواب اشارة الى ما ذكرنا الباب الاول من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب في بيان

البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم

لسلامتها عن التغيرات الكثيرة ولكونها مقيسا عليها بالسماع قدم باب الصحيح ولما توقف البحث

عنه على تصور معرفة فعال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير

الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة

اذا اعيدت فهي عين الاولى فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو البناء

الذي ليس في مقابلته الفاء والعين واللام من فعل حرف علة هي الواو والياء

والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس وليس فيها

ايضا همزة فدخل فيه نحو ضرب اذ ليس في مقابلة فاء الفعل الا الضاد وفي مقابلة عينه

الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شئ من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة

وليس

الاستقاق لابد فيه من تغير آخر من العلو وغيره وستعرف مفهوم الاستقاق قريبا انشاء الله تعالى
عند البصريين من التصريفيين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاستقاق لان مفهومه اي معنى
المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واحد نحو
نسمع بالمعيدي ٤ فليس بمعيد لدلالته اي لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان
اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني
المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه
متعددا وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاستقاق يكون اصلا
ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها
وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او تقول المصدر اصل لانه اسم لصدق تعريف عليه
والاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان
التركيب من الاسمي يفيد والفعل يحتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد
ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا لان الاصالة في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم في
الوضع والكلام فيه وتقول ايضا اي كالدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر في الاستقاق
انه يقال له اي يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب مصدر اي هذا الاسم وهو
في اللغة موضع يصدر عنه الابل لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اي عما صدق عليه
المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه موضع صدور
ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر
مصدرا مبجا بمعنى الصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى المائز او يكون بمعنى مصدور به
كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يضاع

من

من ليصل ينبغي ان يكون في ضمن الاصل مع زيادة في الغرض من الصحيح كطلب به من الطلب
والتاء من الفقه وكذا حال الفعل فيه بمعنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي
الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في ضرب لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بهيئة مخصوصة على المصدر
اي الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاستقاق على انه قد يقع في الكلم باصالة المصدر
او الفعل وانبانها الذي هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في
محل النزاع قسما منه عرفه اولا وقسمه الخامس نانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع
ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن اولاها التي صدرين ولم يبادر اليها عجب
ذكره ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه انه قدمها على ذكر مذهب الاخر واولا لنبه اشاره
الى تقدمه مذهب الفريق الاول كما نبه عليه بقوله واستقاق تسعة اشياء من كل مصدر و
سينبه عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه للخلاف فيه لاد
قد ذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه استشعر خلافا قدره الاستقاق في اللغة اخذ شق
الشيء فهو متعد في الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من
حيث انه صادر عن الواضع اضفنا الى العلم به اي علمه فاضفنا الى ضميره بحسب العلم وان اعتبرناه
من حيث يحتاج احدنا الى عرفناه باعتبار العمل اتانا بتعريفه باعتبار العمل فهو ان اخذ من اللفظ ما
بناسبه في التركيب فنجعله دالا على معنى بناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد اثنين
اي علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعول
الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ في تركيب حروفي الاصول فان حروف الزنة
كما في المنجل والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو مقعد وجلوس والمعنى واحترز به عن نحو

ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا التعريف لمطلق الاشتقاق المتناول للانواع الثلثة وقدم التناسب
في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المفهوم من الاشتقاق بحسب العلم
انما يتحقق في اللفظ والتنبيه على ذلك اهم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا اضافته الى
الى اقامة انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على المشهور
البه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فكل وجه
الآن نظر المصنف انسب للغة والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه
فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ان احدهما
الى الآخر واخذه منه فانما نذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لابد بين المشتق
والمشتق منه من المغايرة بوجه والاتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة وكونهما
الى ادمن جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المفعل مصدرا والفعل اذ لا تغاير
بينهما في المعنى ويخرج ايضا ضرب ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في
المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى للفروج وضرب بمعنى للدواة اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذهب
وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب وجذ ونهق ونعق
لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخيرين
مناسبة كما تستدركان سار الكون واتما فكما في المغايرة التقديرية ولو تقديرا اليد دخل فيه نحو الطلب وطلب
فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة
عليها وان كان اصلها السكون الا انها لما تستعمل على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة
لا اعتداد بها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف ايضا وبهذا
سقط ما قيل ان عنبا بالحركة الشخصية من الرقع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن

الحركة

لما تفاوتها

لم قلنا ان مطلق حركة اعرابية لازمة ونظر الاشتقاق في ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة و
ان عنيت بها مطلق الحركة ممنوع عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال
وهو اي الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي
بين اللفظين تناسب اي توافق في الحروف والترتيب اي تركيب تلك الحروف وفي المعنى ايضا
نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جذ من الجذب وهما
موافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو قلم من القلب والاول الاخلال بالحارث
والثاني الاخلال بالعرض فيهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما
تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من
النهق والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر
اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف
مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر
الموافقة في الحروف دون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل
فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف
فيه فلما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين
المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق المذكور ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق
في قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند
الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير
مذهب الفريق الثاني فقال فالكوفيون يبنون على ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلا اي لعلل

دلائل الفريقين وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع في بيان صيغ

الفعل مدار وسبب عطف تفسير لاعلال المصدر وجوبا اي من جهة الوجوب اي ان وجب اعلال
الفعل وجب اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والمراد
بترتب الشيء على ماله صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المرتب الدائر والثاني المترتب
عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة
مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من عدة وان لم يوجد
فيها تلك العلة تبعا ومثل قام قياما اصله قوام فوايا فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب
الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا
وقاوم قواما فانه لما لم يعل الفعل لم يعل المصدر تبعا لها ومداريته اي مداريته الفعل من جهة
الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل
مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضرب ضربا فان ضربا مصدر
مؤكد للفعل اعني ضرب وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضرب ضرب
يتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لفظيا لما كان ضرب الثاني مؤكدا له
كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا تقول له اي للمصدر
اسم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا
في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره اي حاذق في المشي لا يتعب راكبه
اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب فلما عاشر البصريين في جوابهم اي في الجواب عن
متمسك الكوفيين الاول الذي هو العدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو لمناسبة اي الموافقة
في الصورة والاكثر او في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى للمدارية ولهذا قد
يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا وعشوشب اعشيشابا فلا يدل الاصالة في الاعلال

على

على الاصالة في الاستعمال او طرق الواو في بعد فاصلة نوعية جاءت لمناسبة كلمة بعد وحذف الهمزة في
يكرم فانه لمناسبة كلمة اكرم فكما ان الحذف للمناسبة كلمة لا يدل على الاصالة في الاستعمال فكذا الاعلال
للمناسبة كلمة لا يدل على الاصالة فيه اي في الاستعمال وقلنا ايضا في جوابا عن متمسكهم الثاني لانسلم
ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدث ضربا حاضرا بدليل ان المراد بالتاكيد المصدر الذي
هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في ضربت ضربا تاكيد لذلك المصدر
المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا نحو كلمته فما احدث ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المفهوم وحده
لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة
ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول المؤكد بفتح الكاف لا يدل على الاصالة
في الاستعمال بل يدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد وان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه
ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا محذور
في ان يكون الشيء متقدما على الشيء في الاشتقاق واصالة فيه ومتاخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه
فيه للمناسبة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى
وقلنا في جوابا عن متمسكهم الثالث مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في المعنى المشروب
والمركوب اتفاقا بل وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون
لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المشرب حقيقة
في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور به بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب
فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب
على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلي
بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي فاسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما

الحقيقة ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك ضربت ضربت

ايضا صح

لما يحله اعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب ماء من الجار ايضا اما في المفرد فيطلق
المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب
والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لمناسبتهما الماء الحال
اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد
اما على تقدير كون الجار في النسبة فلان المشرب والمركب ح على معناهما الحقيقي الذي
هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو علم
لا يفهم واما على تقدير كون الجار في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجاز
على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع
بل غايته ان يجعل استعماله فيه فيجرد احتمال ان يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه
الحقيقي الذي هو محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين
على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب
تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد بهما
المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم
فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر
ولذلك لم يقولوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدر
اي الصدور نحو قعدت قعودا حسنا اي قعودكم والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى
الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل او استدلوا ايضا بعمل الفعل في المصدر
نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مطالبة لانه قبله بمعنى الاصل في وقت
العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع
الفعل

الفعل جاز ان يحذف احدهما بعد الآخر وابقاء الفعل نحو ضربته وضربا وضربا زيدا ولم يجز فاذا دل
فيها على ان وضع الفعل قبل وضع المفعول وما بين اصالة المصدر وترتيب ادلته التي جرى
في ذكر الاول ان على تقدير الاصل فعال ومصدر الثلاثي كثير مخالف لا يضبط وعند سيبويه اي
ما ذكره سيبويه منه يرتقي الى اثنين وثلثين بابا اي بناء وضبطه ان تقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه
اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل وان كان بزيادة شيء فذلك الزيادة اما
الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل ضرب الثلثة
في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وعرفان
وغفران وارد في ذلك قولهم نزوان لان المصدر للمتحرك العين مزيدا في آخره الف ونون لم يجيء
الا على هذا البناء قدر ههنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان
العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجيء
مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين
او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو ضرب وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا
اي لمكسور الفاء ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى
وان كان الاول فالزايد فيه اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او
مكسور او مضموم بحسب الضمة لكن لم يجيء منه الا مفتوح الفا بالاستقراء وعينه مفتوح نحو
علبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجيء منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه
مدة او مبهم زائد بالاستقراء او لا فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف

هذا البيت من ابيات المفصل للشيخ الفاضل
العلامة الزمخشري حيث قال وقد يقع
المصدر حالا كما يقع الصفة مصدرا في
قولهم جم غفيرا وفي هطل وانهار جامن

فيض زيد كلام مفصل

الاشارة الى ان المصدر مثل ذكره بعده ولم يخلط به ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول
الا انه يجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن الاسم المفعول فالاول نحو قمت قياما
اي قياما وقوله ولا فارا من فيض زور كلام اي حزوجا وقوله كفى بالفتى من اسماء كاف
اي كفاية ومنه افضل فاضلة اي افضالا وعفاه الله عافية اي معافاة وعقب فلانا كذا
اليه عاقبة اي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وقوله تعالى كوقعتها كاذبة
اي كذب والدالة اي الدلال بمعنى الفتح والثاني قوله تعالى باتكلم المفتوح اي الفتحة اذا كان
الباء غير زايدة اما اذا كان زايدا فهو بمعنى المفعول ومنه قولهم دعه الى ميسورة اي الى
يسره والى عسرة والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلوب بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلب
ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزني
اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فيما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على
وزن الى والا فالواجب ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع
بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل و
نسج اليمن بمعنى منسوج فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر
في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فايدة المجاز ويجيء المصدر ايضا للمبالغة
في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا اغد سيبويه من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا
مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عن هذا البناء لكثير الاستعمال فينبغي ان يكون
قياسا ولذلك ذكر في الامثلة الآتية وقال هو الرأي الكثير وهو على ضربين احدهما
التفعال بفتح التاء وسكون التاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى
اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والسيار للمبالغة في الرد والجولان والقتل

المفعول

اسم فاعل بمعنى المصدر

والى المفعولية

مؤخل

اخرى

فانا معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو عرفان
او مضموم وذلك نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط او التاء والالف
فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهابة او مكسور وذلك نحو درايه او مضموم
كبغاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت التاء والالف فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية
ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف فان كانت الواو او فانا معها زيادة اخرى او لا فانا
لم اكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك نحو قبول واخر مفتوح الفاء لقلته
حتى لم يسمع له ثان ولم يجيء منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها
زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء وحكى منه المضموم العين كصهونة وان كانت المدة
الياء فلم يتأت فيه الضمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو
صهونة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو تمام قبيه للمدة واذ نظرا الى فائته بالنسبة الى المتقدم ونظرا
الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهونة
مناسبة لم من حيث ان المدة واو ورنح ووجيف بالكثرة بالنسبة الى صهونة فقدم وان كان فيهم
زايدة ولا تكون الا منونة بكم الاستقراء فانا معها زيادة شيء آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح
او مكسور نحو هجل ومرجع على الشذوذ والعكس مرجع بالفتح واما مضموم العين منه نحو كوثم
وتعوكر فنادر ولذا لم يذكره حتى يحصلها الفراء جعين للكثرة ومعونة اسمين على حدة ثمرة وثمر
استبعاد الجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين
اما مفتوح نحو سعاة او مكسور فذلك نحو عمدة وفهوشاة وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي
مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ابعد مرتبة من مراتب الاختلاف ان كان قياسا
في نفسه الى المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك

قوله قال شارح

القسم الثاني بيان
ما يحتاج
اليه الناجية

والسبر وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديد الياء وفتح اللام كالجنبلى لطائر الكثير والدرحلى بمعنى كثرة العلم بالدراية والرسوخ فيها والقعيدى بمعنى كثرة النعيم لما فرغ من مصدر الثلاثى شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمى يجئ على وزن واحد على حدة ولم يبق ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على امثلتها فى غير الرباعى المجرد واما فيه فطردا للباب الآتى كلم يجئ المصدر كلا ما على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع ولذ وفعال بمعنى التفعيل فى كلام الفصيح وفى التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا والآتى فاتل يجئ قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة من قال فى كلا ما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه فى قتال كانهم حذفوا الياء التى جاء بها للوزن فى قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة الا الالف فكتبت بياء لانكسار ما قبلها وعلى الحكاية حيث جعل الياء اتباعا لكسرة الفاء وآلا فى محمل يجئ محملا بكسر الميم والحاء وتشديده فيمن قال كلا ما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الآخر الف والا فى زلزل يجئ زلزالا بفتح الاول فانه يجئ فى مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الفاء وكسره قياسا مطردا لفعل المضاعف بخلاف صحيح فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر فى المضاعف اشهر لانه اصله لما فرع من بيان ابنية الاصل شرع فى بيان ابنية الفرع الذى هو الفعل فقال الافعال التى تشتق على صيغة المبنى للمفعول اى تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسه او بزيادة حرف الجر واتمام بفعل على مذهب البصريين اشارة الى انها الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل الخ احترازا عن باب

الفصل الخامس بيان احكام الافعال

فعل الفعل على صيغة المبنى للمفعول فيها لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها وتمام يختلف بحكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بنائها عليها فى غالب العادة انه هو الملفوظ تركه للعلم به ايضا لما كان المبنى للمفعول فرعا للمبنى للفاعل لان الاول معلول للثانى معنى والغرض ذكر الاصول تركه فقال فتحة وضمتان بانيا منهما كائن للثلاثى المجرد والاقسام سبعة قدم الثلاثى على الرباعى لقدمه الطبيعى ووجه ضبطه ان الماضى ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا مضموما لامتناع الابتداء بالساكن ويستثقل الضمة والكسرة عليه والحرف الذى منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اضطراب الابنية وما قبل الالف ساكن عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا عبرة بحركته لانه عارض فاء كانت فتحة فلا يخلو اما ان يكسر عين مضارعه او يضم او يفتح واو كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر واو كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحاصر بحسب الوقوع فى ستة وهى نحو ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وقتل يقتل بفتح الماضى وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحه فى المستقبل وفتح يفتح بفتحهما وكرم يكرم بضمهما وحسب يحسب بكسره فيهما ويسمى الثلثة الاول دعائم لانها جمع دعامة وهى عمود البيت اى اصلها لاختلاف حركاتها فى عين الماضى والمستقبل فكما ان معنى الماضى يخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغى ان يكون اللفظ مخالفا للفظ ليطابق اللفظ المعنى فى الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتها اى الكثرة استعمالها فانها سبب للفصاحة الكلمة فتكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعض فلان الاختلاف فى الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديمهم الثانى على الثالث فلفتح عين

ما نصبه وبين عدم اتفاقي على الاول انظر ان الضم على غاية القوة وفتحها في غاية الخفة ففي التزول
من العلو الى السفل الذي هو فعل فيه بالثقل ناسب الضم وفي الصعود الى العلو ناسب الفتح
فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعمال بالنسبة الى الثاني واما تقديم الياء في الثاني
فللنظر الى ان الضم قوي وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث واتحاد مجيء مكسور
العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالانتقل بعد التقبل وبابي من
مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء المرجح
في الانتقال من الانتقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر
للضرورة ولما كان سبب قول الاول والثاني في الدعائم لعدم اختلاف الحركات وكثرة
الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم قول الثلثة
الاخر فيها انما هو لانتفاء اللازم لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض
لذلك لعلم ان عدم القول فيها بنقل اللام لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان
انتفاء اللام الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره في اولها وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم
لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه اي مجيء بابه ففتح يفتح بغير
حروف الحلق عينا او لاما والمراد ما فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليعلم خفة فتحهما
العين ثقيلة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد وقالوا او فاء كزال فعل
الفاء ساكنة في المضارع ولابرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما مجيء بغير حرف
الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى بفتح العين في الماضي
والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لك وقول فهي اللغات المتداخلة والشواذ
نشرة على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن

بكسرها

الطفرة صحراء وتبه معناه واحد.

تحصيل بيان

الضم

بكسرها وفتحها في الغابر لغات فاضية من الاولى والمضارع من الثانية فعل
ركن يركن بالفتح فيهما لا غير من باب فتح يفتح فلا نقض ولا قوة الزمخشري ركن يركن من
الشواذ وان ابى يابى من الشواذ لنيابته عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال
القياس كذا في هذه الصور فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل من غير حروف حلق فلعلة اطلع عليها واضع اللغة وقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة
يعني ان الاصل فيها اي في الكلمات المذكورة كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من
القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم
يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه ابى يابى والاصل في الطفرة
لان الافعال الطبيعية اي الغريزية التي جبل الباعث عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والاثر
من النعوت اي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع
منه حركة الاثقل الا بلزوم ابدال الشعبي للاخرى وانضمامها بها اعني بعاب بالشاسب بين اللغات
ومعانيها وباب حسب يحسب بكسر العين فيهما لا بد دخل في الدعائم لانعدام الاختلاف في الحركات
لان العين فيهما مكسورة ولغلبته في الاستعمال فيه اشارة الى ان علة استعمال هذا الباب
لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشئ طرء وشرط وقد جاء فعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر
على لغة من قال كدت تكاد اصلها كوديت تكود بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذة والقياس
كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم لفضل بفضل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت
بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان فعل يفعل ودمت تدوم شاذ ان والقياس فضل
يفضل من نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري للتنبيها
من المتداخلة فكان المصنف لم يظفر بكدت تكاد ودمت تدوم فيهما وبفضل يفضل بالكسر في الماضي

والفتح في الغابر وبدئت ندام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها وعلم
ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبة نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان
فراعى مناسبة الاصالة بينهما فقال والمص قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية
لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال وانمى عشر لمنشعبة الثلاثي اى المتفرعة عليه
اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزايد
على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد
فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد ثلثة ابواب وذلك لان الزام الزائد
بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسر في المصدر فرقا بينه وبين المجموع على افعال لئلا يعكس
النقل للجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول وهو قطع تقطيعا
بتضعيف العين قبل الزايد هو الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقبل الثانية لان
الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل
قدمه لان الزايد من جنس الاصول وهو قاتل بزيادة الف بين الفاء والعين وهذا باب
المفاعلة وما زيد فيه حرفان خمسة ابواب الخ تفعلل تفعللا بزيادة التاء في اوله وتضعيف
العين وهذا باب التفعلل قدمه لان احدى الزايدين من جنس الاصول وهو تصارب تضاربا
بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول
في زيادة التاء في اوله وهو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال
قدمه لان الزايدين في الاول وهو احتفر احتفارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء
والعين وهذا باب الافتعال وسنعرف وجه تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى وما
زيد فيه ثلثة احرف اربعة ابواب الخ استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في

الاول

فثم يفصل بينهما

الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايد فيه في الاول وهو اخشوشن اخشيشانا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين الشين والنون وحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق
لانعدام سكون الاول وهذا باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد من جنس الاصول
وهو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين اللام والعين وهذا باب
الافعوال قدمه لان كل الزايد فيه قبل الآخر وليلزم تاخر احدها كما ذكر في اجلوذ وهو احمار احمرارا
بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون
الاول هنا لادغام بخلاف سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن تولي الحركات الاربع من اول الامر
وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في عدته ولكونه ابلغ من احمر في المعنى وهو احمار احمرارا بزيادة
الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي
زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبة احمار في اللون والعيب وتكرار اللام يدل على
منقوص منه ولهذا قال اصلها اى اصل احمار واحمر احمار واحمر رفادغما اى لزوما للادغام
اعنى الراء في الراء بعد سلب حركة اولهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اى على ان
اصلها احمار واحمر ربنك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف
ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلها احمارا قد احمر من الاصل بلا ادغام
لوجب ان يقال ارعوّ لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لما فيه علم ان اصلها احمار
واحمر وفايدة كون اصلها بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص
باحمر والا احمار يحكم بعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص من احمار وايضا يدل عليه وجود النظاير
وهي افعول وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمار ثم صير الى الادغام يتيسر
للمناسبة بينه وبين نظايره بخلاف ما لو جعلناه مدغما في الاصل ويحتمل ان يوجه بان

اى في قسم ما زيد فيه ثلثة احرف من مجرده

بالادغام نسخ

فايدة ذكر في اذا كان اصلها احمار واحمر واذا كان اصلها احمار واحمر فيقع احمر واحمر في الاول

72

فايدة ارباب العروض يعدون حرف الشدة حرفين اولهما ساكن وثانيهما متحرك كما ان النقطة

يقال في على انّ اصلها احار واحمر بفتح ما قبل الآخر فلما جاء الالف ابدل فتح ما قبل الآخر فيها بغم
لمانع فحوار حوي وحالى معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاصوات فيكون قوله فاغمنا
للجنسية وقوله لا يدغم للانعدام الجنسية بيانا للواقع اى لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله
ارعوو قدم الاعلال على الادغام لانّ الاعلال قبل الادغام لم يبق الجنسية فاعلم انّ الاعلال
قبل الادغام لانّ سبب الاعلال موجب الاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام
ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع التعجب
في شيء من باب رضي اى لا يجوز ان يقال كلما يجب بسبب باب رضي ويقال رضوا وقووا وطوروا وعبوا مثلا
على الاصل وجاز الفك في باب حيي فلانّ الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولانّ الاعلال
قد يتطرق الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه يتطرق فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الانواع
للجنسية والثلثي للرباعي المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه
الفتح طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن
في كلامهم اربع حركات متوالية سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة
ودحراجا وابواب ثلثة منها المنتسبة الرباعي المجرد ولم يضعوا الا كثر من ثلثة ابنية طلبا
للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين دون اكثر لئلا يلزم تخطي الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان
لانه اقيس فيها غالبا نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
الاولى وهذا باب الافعلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة
في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو ندحرج تدحرجا
بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها الملحق دحرج اى مزيدة على الثلاثي
المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شملالا بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب

التفعلة

التفعلة قدمه لانّ الزائد فيه من جنس الاصول ونحو توفل توفلا بزيادة الواو بين الفاء والعين
وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا
باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب
الفوعلة قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديمه على ما تقدم
عليه نحو فلكنز فهاوة ونحو عثمن عثمنة بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التفعلل
واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة
الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزائد نحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والياء في الآخر ثم قلبت الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعلاء وانما قدم ملحقات
تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقي احرنجم لكثرة تدحرج ولما
ذكر انّ فعلا يلحق بفعل اراد بيان ما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق
اسم آلة صدق الحكم بالالحاق فعلٍ بفعل اى طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين

اى الزيادة

في الوزن اي مصدر رجي دينك الفعليين تحكانه الذين القوة العاقلة وبين صندق لكم بالالحاق
وانما لم يحكم على الخرج بالالحاق بدحرج مع ان دحرجة مصدر بهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال
اخرج اخراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعلل لعمومها ولاطرادها في جميع صور فعلل
دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا
وعرباد بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر جميع واعلم ان المراد بالالحاق
جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له عددا لحروف وفي الحركات
والسكنات وذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الاخر وبجعل ذلك الحرف الزايد
في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير و
التكسير وغيرهما فلابد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء
والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان حرف زايد فلابد من مماثلة في
الملحق لامجرد التوافق في الحركات والسكنات وذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باجرنجم واجلع
على اسنخرج لان استخرج بالنسبة الى اجرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اذ
في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزايدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة
في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان
الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو وبين الفاء
والعين دون باب دحرج وفي اقعنسس وجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب اجرنجم ودحرج
ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المصنف
لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من تعلم
هذا الفن لمعاني الامثلة لم نذكرها فصل اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي

وهو

وهو فعل دل وضعا على مضي حدث قبل زمان اخبارك وهو مبني على اربعة عشر وجها لان
كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم ينقص تعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما
لكونهما اصلا للمشتقات من المصدر او لانتهاء اسمهما اللغويين عنه اي عن تعريف الماضي والمستقبل
وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد فيه
ضرب نقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربنا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتم ضربت
ضربتن ضربت ضربتا ضربتا ضربا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتما ضربنا ضربت ضربتما
ضربتن ضربت ضربتا ضربتا ضربا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتما ضربنا ضربت ضربتما
ومن بدا بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال الاخر بعض وجوه الماضي حركة و
سكونا مبنيا على بناء الماضي اذ لم يعرف ان الاصل في اخره ما دام لم يتصور بيان سبب العدول
عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر
على سبيل الاطراد تمهيدا لبناء الماضي والا فليس شيء منها من وظيفته فعال انما بني لتضمنه
لفواء موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون
معربا لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب
كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب
فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة
للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب قدم
ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه اي الفتح
اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من فتحتين والالف لغوا يكون
فيكون جزءه ايضا يعني انه بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه
جزءه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون

بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات على الاصل
بقدر الامكان ولا يرد على هذا ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا وقولهم
لم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع توجب الاعراب فيه ولم لم يعرب
الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل
لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه من الماضي العمل اي لم يعمل
اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستغراء وحكمه
ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان
موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فسقط فرق المشابهة
وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعط الاعراب بخلاف المستقبل
فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فيه فانيا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان
بمعناه فاعطي اسم الفاعل الاعراب اي للمستقبل واللام في له زيادة عوضا اي جعل العوض
عما اخذه منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول بنى الماضي واعرب المستقبل مع
فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما قهم من ظاهر كلامه ان المقصود الاصلي
بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي مستطرد مع ان الحال على العكس
كما اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزل في شان المشابهة فعال يعني يعرب المضارع
وان كان موجب الاعراب فيه فانيا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات
ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتداء ودخول لام الابتداء كما سيجيء ان شاء الله تعالى وقوله
بني الماضي على الحركة لعلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه

فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لعلة باعتبار اضافته الى
المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه العلة ناظر الى البناء على
الحركة فتدبر وبنى الامر اي الامر بالصيغة فانه المتبادر عند اطلاقه على السكون لعدم
بقاء مشابهته له بوجه ما بحذف حرف المضارعة وزيدت الالف في آخر الماضي للتثنية
مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون في آخره لجمع
المؤنث الغائبة والمعنى ان لحقه حتى يدل للحروف المذكورة على هما وهما وهن اي بدل الالف
على هما والواو على هما والنون على هن واعلم ان اول الحروف بالزيادة حروف المد واللين لها
ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها من اول المخارج
اعني الحلق والواو من آخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والاخر للاخر
ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فقلبت الواو الجمع اذ لا يمكن
زيادة الياء له صونا للفعل عن اخر الحرف الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن
زيادته زاد والجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المد واللين والله والحق وذلك
اي ولان في حروف المد ضاء تمكن في مدها اذا لقيت بعدها همزة مخالفة ان لا تظهر في
جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما
يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدا ضربا هو هما وفي زيدوه
ضربوا هو هم او في هند ضربن هو هن فبنى اكثر الكلام على هذا فعال زيد
الالف في ضربا بدل على ان تحته هما وزيد الواو في ضربوا بدل على ان تحته هم او زيدت
النون في ضربن بدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سياتي وخصت اللام
في ضربتما لان تحته انما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا

وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو لان الضمة من جنس الواو وهو
الجنس الى الجنس انسب لخلوا رموا اي لم يضم ما قبل واو هو لان اللام ليست ما قبلها
حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل
الواو هو في رضوا وان لم يكن الضم ما قبلها حقيقة كاللام في رموا حتى لا يلزم الخروج من
الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب لا تضعوه اي يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا بعد اسكان الياء لثقل
الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لان ما
قبل الواو حقيقة وانما قدر الضمة للتناسب واو كان ذلك الخروج يندفع بالفتح بخلاف رموا فان
الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما يتصل به الضمير واما اذا اتصل
به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم
زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضر وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو
ومده والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو للعطف وكتب الالف فيما لا
يلتبس نحو ضربوا اذوا واو العطف لا يتصل لاطراد الثبات والواو منهم من حذف الالف و
يلتزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وقيل كتب الالف بعدها للفرق بين واو
الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعو على لغة من لا يسقط الجازم عنه حرف
العلة وكتب في غيره طردا للباب وجاء على هذا قوله بحوت زبانا ثم جئت معتذرا
من بحوزبان لم تبحوا وهو تدع حيث اثبت الواو في لم تبحوا هجوتم وجئت بفتح التاء
على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تبحوا اي كانك لم تبح جئت
اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة

التحقيقية نسخ

لم يتصل ح

للمونث

للمونث في ضربت فرقا بين المذكر والمونث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا
المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرف في اصالة المصدر
لانها التاء من المخرج التام من المخارج الكلية وهو الوسط والمونث ايضا اي كالتاء فان
في التخليق اي في الوجود معدد من المبنى للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم اولا
ثم خلق حواء على نبينا وعليها الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المونث ولو جعل زيادة العلامة
للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمونث وهذه
التاء التي في ضربت ليست بضمير بما يجيء في آخر نحو المضرب واسكنت الباء اي اللام
في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك
في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى ان حركة الضمير قد تكون للضرورة نحو
ضربت كما يجيء ان شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في حركته اذ لو
قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت
مع فائدتها اللحركة من غير ضعف واختاروا الفتحة لخفتها واتما اسكنت لام الكلمة في
مثل ماذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات متوالية فانه مستهجن فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل
بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن
الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنت اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان
لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمة اي ومن اجل
ان مثل ضربت كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربت اي على

الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اى بغير تاكيد ذلك الضمير بمضمر منفصل لئلا يلزم عطف الكل
على جزء الفعل لا يقال ضرب وزيد بغير التاكيد بل يقال ضرب انا وزيد بتاكيد التاء بانا
لان العطف كانه على المنفصل وهذا اشتراك التاكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير
الضمير المذكور صورة اكتفي بالمضمر المذكور للتاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل
لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال اذ بذلك
قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر
بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول
الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظ عورة العشيرة
بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا اي يلزم فيه
بعد سكون الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور اي الممنوع لان التاء فيه في حكم الساكن
لانها متحركة في حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض
كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثمة اي ومن اجل ان حركة التاء
في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء
الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء ولكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا عبرة
للعارض الآتي في الضرورة ولذلك اعتبر حركة الباء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الكينين اما الالف
فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة لحركة ضرورة الآتي لغة
ردية اصله ردئية قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من ردؤ بالضم ضد جاد
فان الالف للتسقط فيها اذ يقول احمارها ما فاثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية

وخلاف

وبخلاف مثل ضربك اي لا يلزم فيه على تقدير عدم سكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع
على المستهجن لانه اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما
كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب في ضربك ليس
ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول
فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف هذا بيد وهو اللبن الغليظ وعليط
وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم سكان احد حروفهما وابقائهما على الحركة ذلك الاجتماع
الممنوع لان اصلهما هدأ بد وعلأ بط بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة
في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا
وللشاعر نظير لما في مخبط العلم مخبأ بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور القصيرة من
الابرة وخلافها وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء
لما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث احدهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا
الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع
علامتا التانيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان الثانية لزيادة معنى وهي
الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم تكونا اي العلامتان فيه
من جنس واحد لان التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقله التكرار اللفظي كما كانتا اي جنس
واحد في مسلمات لانهما تاآن فيه ووجد ثقله التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل
فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف جبلتان لعدم الجنسية ايضا لجواز حذف احدي العلامتين
الالف والياء المنقلبة من الالف التانيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس
واحد وخفة الاسم وانما وجب بكلا الف جبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف

سواء كان من جنس واحد او لا

احدهما ان التثنية للجمع والاولى للمعنى في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء بعد وعين قاولا م غزت فانها ليست لمعنى زايد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن جبل حتى زيد عليه الف التأنيث بل وضعت كذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتأنيث في هذا وكانت خفيفة لخلاف الواو وقلبت بار وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتا ضربتما وضربتن ضربتما وقد ابان في هذا قوله في صدر الفصل يجيء على اربعة عشر وجها الآن ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا ومؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربنا ضربنا ضربتم ضربتما ضربتن بتذكر ضربتما ترجع وهو بهامهم هي هي هاهنا انتم انتما انتن بتذكر التثنية بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن بتذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبار اي بنفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا ومؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال تثنية بالنسبة الى المفرد وحكمها احتياجها في حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فانه صيغة قلة تستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمس وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرة تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تغلبن فيما تستعمل فيه الجمع فتنبه لاتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية والى اصالة في صياغة التثنية يوجه يرجح ليس في الجمع ذلك وهو صحة المراد على فرديه وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فانه كثر استعمالها بالنسبة الى البهائم يستحسن الالتباس فيها وسوى

هذا بيان

انا نحن

والاختصار صح

مثلا

وسوى ايضا بين تثنيتها لكون وضع احدهما بالاجار فانه يقال ضربا اصرين زيدان فالتسوية بين التثنيتين وان لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة بناسب عرض الاجار وسوى بين الاخبار لحصول عدم الالتباس في الاخبار لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم انه مذكرا او مؤنثا واحدا او جمعا كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغايب والغايبة بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او الاكتفاء بذكرها في بحث المضمر العدم لحوق لهما واما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبار فلما كان لهما بحث سوق احكامها من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمر واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز من الالتباس عند تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغني عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار حتى في التسوية بعلة الاستعمال والاجار وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضمائر للاجار الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبار لان الالتباس لما لم يقع في الاخبار بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الاجار وغيره فليتأمل والا فالواجب ان يقدم او يؤخر وزيد الميم في ضربتما اي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر التثنية يقتضي ان يقال ضربتا حتى للالتباس اي الف ضربتا تالف الاشباع وهذا الالف المتولد من الفتحة بالاشباع فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف والاشكال ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر لخوله كان اخ مكاشرة ملازم تبتسم واحو ضحك هو حيتاك الاله فكيف انتما اصلا انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف اي على اي حال انت بمنعك ذلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تعبر زوجها باجنبه وكان زوجها فعل هذا وخصت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع

قوله وان لا يجعل الخ عطف تفسير لقوله فالتسوية الخ

الاكتفاء

سؤال

الاشباع او اقيم مقامهم

بزيادة غيرها لان تحته انتما مضمر فغيرت الميم لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا الشيخ
فقوله انتما مبتدأ وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك
الالتباس لعدم امكان زيادة حرف العلة لانها تستعقب قبل الالف وخصت الميم بالزيادة
لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولاشك في قرب التباعد الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم
كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك تتمم ما قبلها كما تضم ما قبل الواو وقيل انما
خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي للفظهما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو
في هو ميما في تحته التزموا الميم في جميع التاطر دا له وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء
ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة
به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا
في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف و
الواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه صاحبه فقال
ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هو لاء الحروف واما التاء فعلامة للخطاب واشار
اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو فاعلا وقيل الفاعل هو مجموع
التاء واحد هذه الحروف واشار اي ضعف بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل والحاجة
الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم فيه مع انه
الاصل لانه حركة العامل خوفا من الالتباس بالمتكلم ولالتباس في التثنية بواسطة
زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء
وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف التلبس بتاء التأنيث ونحوها للمتكلم لان الضم
اقوى

اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح
لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الباء يقع ضميرها في نحو اضرب
والكسرة اخت الياء فاسب اعطاؤها المخاطبة وقيل تممت في ضربنما انباعا للميم لان الميم حرف
شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم
الشفوي لتناسب الميم حركة ما قبلها ريدت الميم في ضربتم حتى يطرد بنسبته في زيادة الميم
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف
الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير جمع اي جمع المذكر للمخاطب فيه اي في ضربتم محذوف
وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه
فان الضمائر بما ترد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها
والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا
بها في هذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم
مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارع الزوائد على الثلثة
ولا يوجد في آخر جنس الاسم متحركة وغير متحركة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا
حتى امتنع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الآن آخر اسم هو من غير
المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وغير المتمكن لا يوجد غير هو ولم
يحذف الواو وكان على خلاف ما عليه كان كلامهم ولما حذف الواو لم يبق الا احتياج الى الالف
الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو
ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها
طرفا بعد ضمة ثم كسرت لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذف الواو ابتداء

بنى ضم اللام اذ لا وجه لعرو الياء فبقي اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اي
لم تحذف الواو منه لان الياء مع الواو ليست بمنزلة الكسرة لان الياء لا تجعل شبيهة
من الافعال اسما كما يجعله الميم وبخلاف ضربنو اي لم تحذف واوه وان كان قبل
ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذف الواو
هو وقوعه في الطرف فلم تحذف كما لم تحذف الياء من الطرف بسبب اتصال الياء به في الغلامي
بفتح العين الغير المعجمة ولذلك لم تجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاية بالقلب يقال عظاية
بلا قلب مع انتهاء وقوعه بعد الالف الزائدة لانها من العظي وهو الشدة وتشديد نون
ضربنن اي جمع المخاطبة دون نون ضربن اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله اي اصل ضربنن
ضربنمن بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتا بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم
من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرفي اللسان وفوق الثنايا والاشك
انها متقاربان ومن ثم اي ومن اجل ان الميم قريب من النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر
اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله
وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير اللفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها
والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان المخرج النون اي تلفظ على
حالها على ما هو مصطلح القراء يستقبح ويعرف بالوجدان وان اضيع على ما هو
مصطلحهم ايضا استثقالا كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء وقلبها
باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع
عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي اصل ضربنّ بالتشديد ضربنن بالتخفيف
النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل عدم الحمل

فاربد

فاربدان يكون ما قبل النون ساكنا لتطرد جميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن
لئلا يجتمع اربع حركات متواليات وبضربن حملا على ضربن واضربن ولنضربن ولا يضربن ولا تضربن
للوقف لزم ولا يمكن حذفها اي الياء دفعا لاجتماعهما لانهما علامة للخطاب والعلامة لا تحذف
الا اذا اجتمعا لشيء واحد فتحذف احداهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب
علامة اخرى حتى تحذف الياء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف
والياء فلضعفهما اثر واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخلت
النون لقرب النون المزيد من النون العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا
من القيد ثم ادغم احد النونين في الآخر للجنسية او وقع الادغام بان ادرج اولهما في
الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واخر النون
لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت الياء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او
مؤنثا في ضربت بضم الياء لان كلمة اي ضربت انا مضمر وقدر مقطرة في الاعراب
والقياس ان يزاد من حروف انا الالف انه لا يمكن الزيادة من حروف للالتباس لانه لو زيد
الهمزة وهي ضعيفة الف تحركت التبس بتثنية الغايب ولو زيدت النون التبس بجمع
المؤنث الغايبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو
فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء علامة الفاعل لعني الضمة فاخص التاء للزيادة دون
غيره من حروف الزيادة لوجوده اي التاء في اخواته اي اخوات ضربت وضربت وضربت وضربنا
وضربنن وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فلحكم وضعي ولعل حكمتها انه
لما كان المخاطب ممن يلقى اليه الكلام اخير بحرف شديد لينبه عن سنة الغفلة والقي
سمعه الى ما يلقى اليه وهو شديد ولحروف الشديدة هي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة

الالف منها للا لتباس بالتثنية وغير الياء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين النون
زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص
المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة او الانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيد النون
في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا التباس بضربن اني جمع المؤنث واختص الالف
للخفة وقيل انما زيدت النون لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف فعاد للالتباس واختص
الالف لوجوده في انا والله اعلم وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي تتصل واتما عبر
عن الاتصال بالدخول لينبا والمستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللفوظي في الماضي وانواعه
من الافعال واما القصاء فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا والا يتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اي جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما
انحصرت فيها لانها اما المضمر اي في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب
وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب
او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم تصير كل واحد منها اي من تلك
الثلثة اثنين متصلا و منفصلا نظرا الى اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه
ان استعمل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة
اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وهذا اي كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه وهو معنى الضرب فلا يكون على ذكر منك حتى
يصير مجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة المجرور للمنفصل حتى لا
يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار يعني بما احتيج للتقديم والتاخير في الضمائر
بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم

المرفوع

المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير
جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار
ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه لزم جواز
تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والفرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير
ضروري البطلان فبقي لك من تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل منها ستة اي
ستة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل و
رابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو الفعل
ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في الفعل بحسب اعتبار المراتب
العرفية ستة منها في حق الغايب مع الغايبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي
جمع كل منهما وستة منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق المتكلم
المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة لهما فمجموع الستات الثلثة ثمانية عشر والتي بحثه
من الوجوه الستة في الغايب والغايبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار
للتاء في التثنية الغايبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا
دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربي وضربا وانك وانتي وانتما
وانتم حيث عد الثلثة الاول الفاظا متعددة باختلاف لركات وان كان الضمائر في الكل
التاء فقط وكذا عد الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها ان فقط
لان افتراق ان في الامور الخارجية للتميز من لركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو
بعد وضع الضمير اعني التاء وان فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر لقلة استعمالها
اي التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك الكتفي بجملة من ستة في المخاطب

وهذا القول لم نقف
لقول الشارح فيما يلي

21

والمخاطبة بشرط ان التثنية كذلك نحو ضربتما فيهما والكنية في الكناية بلفظين على لفظ
المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة
مع غيرهما والاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي
يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
والاشتباه الصوتي في غاية القلة فلا اعتداد به فالفي اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة
فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والكمية
في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انهم قلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت
انا وزيد انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت الجمع فقيل فصل انا وزيد وعمرو وليس
كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه سائر الثنائي والجموع ارتجلوا
للمثنى صيغة لكونه مقدرا وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن فبقي
لك بعد الاستقراء اي التتبع والاحاطة الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل
اثني عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة الى الاقسام
الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثني عشر نوعا فيصير فلانك يصير كل واحد منها
اي من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب
الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية
من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في
خمسة منها اثني عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل

وقد

وقد مر ايضا علة سكون آخر ضربنا واما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره
وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم
المتصل للمرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها
اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا
هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما
ضربتما انتن ضربتن انا ضربت نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين
وضمة ما لكونه ضمير مرفوعا واما دلالته على المجموع الذي حقه الواو والاصل في المراد من
لفظ هو ان يقال هو هما هو هم هو هن هو اهو واعلى ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في
هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاتباع تقوية لهم والضمير في هو والهاء
وهما بدليل سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاتباع لا يتحرك وابصار حرف
الاتباع لا يثبت في آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالتثنية مستعدة
حتى يصح كونها ضمير منفصل اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاتباع على ما مر في الكوفيين وهو
لهذا اذا اردت عدم التقاء الساكنين الواو والياء نحو انصرو وبهي ولكن جعل الواو ميما
في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب
اعني قوله واجتماع الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع
ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا
الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فلا يتاخر بتاخيره اي تاخر التعليل للقلب الخاص فصار الجمع
بعد الجعل المذكور هما ثم حذفت الواو كما اي كحذفها الذي مر في ضربنا في انه انما وقع
لعدم وجود لام آخره واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور

لاتحاد مخرجهما

تعليل لقوله قدمه على تعليل مطلق القلب

22

وان لم يكن علة للحمل موجودا فيها طردا ومشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها
في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي واو كانت بالنسبة الى
اختيها الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لانها ذو جهتها
مع انه من حروف الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي المتحد
المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذا الاصل ان يقال انت انتوا انتع انتما
انتن بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا
للتباس الفه بالف الاشباع في الوقف في قوله فكيف انتما كما مر وعمل الجمع للخطاب وهو
انتموا وانتمن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم يكن علة الادخال فيه وباقي العمل
فيها كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واوه وان كان في آخر الاسم واو قبلها ضمة
لثقله حروفه من القدر الصالح اي من المقدار الذي يصلح ان يكون ذلك كلمة وهو ثلثة احرف
حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما ويحذف الواو من جوازا
اذا تعانق هو بشيء آخر اي اتصل به وله شيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء
منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه
او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو البلاء
ولهي للحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق لحصول
كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وقبل ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي
وان تعانق بشيء آخر بل يقلب الفا كما يجيء وح يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف
الواو ان لم يمنع مانع نحو له وجاء في غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل
الغائب غير الضمير المنصوب اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى

في هو

وضع

حقيقي

وضع المتصل في فواحركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان
يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو او هو ان كان الساكن
حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت
الواو والياء المعكوبة منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا
يثبت الواو والياء المعكوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم
المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم
واو ولا ردوا وضربتموا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في الخط فللحمل على
ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع
ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانق
بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك
او المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك يكون من اشباع الحركة
فحسب من اللفظ بعد حذف الواو والعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق
الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من هو اذا كان ما قبلها اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل بالاولى
نحو عند غلامه فيما كان ما قبل مكسورا وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه و
اشباههما واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص
فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان قبلها ياء او كسرة
نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء
فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا فيصيرها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين

ان يقال هي هما هين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تلاقى بشيء آخر نحو هما على
لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قلبت واوا وياء لان
الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو اولى كنه ولين الكسرة اولى الياء
فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر
في مثل مهي وجعل في غيره الفا ايضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة
وهو مضموم على اصله كما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه كما يجعل الياء للتفرقة حقيقة او
حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في ياغلامي ويقال ياغلاما وفي نحو يا بادية يا باداة
وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه منقلبة حكما ويجعل
الياء ميما في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتها
يعني لم نحرك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع
بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كنظيري وخصصت الميم
اتباعا لمذكره وشددوا نون هن لان اصله هنن كما مر من ان الاصل في ضربن ضربنني
واثنى عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى
ضربنا بني آخرها على الفتح لانتفاء علة الاعراب كما مر في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك
بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك ولا ضربتني حتى لا يصير
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك
وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة المغايرة

المضاف

بين المضاف والمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان التغيرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كلا واحد
منهما ضمير متصل الا اي لكن يجوز ذلك لاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا
وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي
تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لتتم الثاني عليه فلم
يؤد اجتماع الضميرين بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا كذا هذا اي لاجل ان الاول
ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمتني فضلك
ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر عند التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة والثاني
عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب ابا هما ضرب اياهما ضربوا
اياها ضربن اياها اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضرب اياكما اياكم ضربتما اياكن ضربت اياكما
ضربتكما اياكن ضربتني اياي ضرب منتهيا الى اياما ضربنا ومنها اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل
نحو ضارب تقول ضارب ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما
ضاربكم ضاربكِ ضاربكما ضاربكن ضاربني الى ضاربنا والفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل
وذلك لحمل عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل
لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي ضاربوني اي في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء
المتكلم جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وكانت الاولى ساكنة قلبت
الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما بجريان مجرى المثلين لما فيهما من
المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها
في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا بد من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى
فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازم الى ياء لازمة لانه اثقل من الخروج

من ضم لازم الى كسر لازم وهذا المزوج مستثقل فكيف بالمزوج الاول وان كانت اخيرة فانهم
استثقلوا المزوج من باء لازمة الى واو لازمة لانه اثقل من المزوج من كسر لازم الى ضم لازم
وهذا اثقل فكيف بالاول وانما يشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام و
انما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف اللين اقوى لكثرتها
والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة
في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اي كالجعل والادغام الذين وقعا
في مهدي اذ اصله مهدوي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما ذكرنا والمرفوع
المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب
بدل من قوله خمسة لاغير وكذا المعطوف اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغايب المفرد
من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن
النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغايبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت
ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب واستتر وجوبا
في المخاطب المفرد الذي في غير المانع في مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير المانع لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجيء وانما
في المخاطبة المفردة غير المانع فيها خلافا فعند بعضهم يستتر فيها واليه اشار بقوله او بياء
تصريح علامة للتخاطب وفاعله مستتر عند الجرمي الاخفش اجراء لتفرد المضارع مجرى واحد
في عدم ابراز ضميرها او استكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف
مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي التخاطب
اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كما ان اللام في يا الله فانها تجردت للتعويض

وعند

وعند الجمهور هي اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون
فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء
للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب
في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى للجمعية في هذي للتانيث سواء كانت صيغة
موضوعة للتانيث او كانت التاء بدلا عن الياء في هند ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء
من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروف لانه للمضمر تخته للالتباس بالتثنية في زيادة
منها واجتماع التوئين منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين ولم يستتر
للفرق بينه اي تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفرد المخاطبة
التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين على تقدير
الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس بنون التوكيد هو الاعراب بالنون الثقيلة او هو بالنون
بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف والآخر مشدد او
احدي الكلمتين ملتبسة بالنون الثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس
بالمذكر المخاطب خصه وان كان الالتباس بالمؤنث الغايبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر
المخاطب ومناسبتها بالمذكر بالمؤنث الغايبة في التانيث وان كانت حاصلة الا ان الجزء لما
كان في الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر المخاطب في يستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم
مطلقا اي سواء كان متكلما وحده او متكلما مع غيره انا اضرب في المتكلم وحده ونحن
نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب
ونحو نحن وانتما او هما ضاربان ونحن وانتم او هم ضاربون الى آخره اي انا او انت او هي
ضاربة ونحن وانتما او هما ضاربتان ونحن وانتن او هن ضاربات ويستتر اي وقع

الاستتار في جعل الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه المرفوع بمنزلة جزء الفعل
لانه فاعل مجوز واقي باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار كالفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتقة
شيء ويكون فيما بقي دليل على ما الفي كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل
والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على
ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فتشمل حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد
ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه يستتر ولم يتلفظ اكتفاء عنه في التلفظ بلفظ الفعل
وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لابد
ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا
لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل بشيء ان ذلك جائز نحو
ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانهم لم يوضع للضمير
المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر ويستتر في الغايب المفرد
والغايبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو يستتر فيهما ايضا اولم يستتر في المفرد ايضا
لالتبس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغايب والغايبة وافتقر
الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء للخفيف للمفرد الذي هو الكثير
الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او معه غيره ودون المخاطب الذي هو في الماضي الاستتار
حالة قرينة تعرفه اي تعرف ذلك الضمير بالفاعل ودالة على وجوده فان احد القرينين يلزمه الدلالة على وجود
الآخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي من عدد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها ضعيفة
والابراز قرينة دالة عليه اي على وجود قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز نائبه عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا و

المستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء
الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدأ الكلام وللمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى
من اعطائه الغايب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله في الغايب جامل للمعنيين
الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر
الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغايبة دون المتكلم والمخاطب
الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا مقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب
اريد ان يكون ضمير الغايب اقصر من ضمير بهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف
واستتر في المخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه اي متكلم المستقبل مطلقا وانما ذكر
الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهي قوله
للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوي فاخذه
ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر
وقوع الاستتار في بعضها هو عربي في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار
فيه ضعف دلالة بالطريق الاولى انه لا يقع الاستتار في الصفة التي هي اضعف من الفعل
وانها غير عربية في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج
الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع للحمله دون
غيرها لوجود الدليل فيها ودون غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب
اي عدم ظهور الفاعل اذ لابد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر بارز فان
لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله

فيجاوجد فيه دليل آخر صح
مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فعال وهو التاء في مثل هند ضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غايبة والياء
في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة التثنية والجمعين
والتاء في مثل هندا وانت تضرب غايبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث
غايبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين والهمزة في مثل
انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على
ان الفاعل متكلم مع غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون
فواعل الافعال المذكورة وانما ذكرها وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء
في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في
تضربين اسماء فكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء ودفع ذلك التوهم
والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها
ما دل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر
وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء ضميرا
كتاء ضربت بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند ولو كانت
التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من
غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة
النصب نحو رأيت ضاربين وضاربين وفي حال الجر نحو مررت بضاربين و
وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول ابدا
يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم
يضربوا

وفي يضرب واي للجزم والاستثناء واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل
متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها
عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل
نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله
انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلاجل ذلك احتيج في هذه الصيغ الاربع الى العدول عن
الاستتار الخفيف الى الاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع فجيء
ظهور فواعلها مظهرا او مضمرا فان تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انت وافعل
زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيدون ولا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اكلكن انت تاكيد للمستتر
لا فاعل وانما في غير هذه الاربع فالاستتار جايز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد
وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه

فصل في المستقبل

المشهور فتح الباء بناء على ان يستقبل الفعل الآتي بعد زمانك او ان الزمان يستقبله الا ان الصحيح ومقتضى القياس
على تسمية الفاعل كسر الباء وهو ايضا اي كالماضي مبني على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى
اي الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون
تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب للمستقبل
لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان صفة
المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فلما تضارع المستقبل بالاسم قبل له مضارع وانما قلنا ان تضارع
الاسم لانه مشابه يضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبها فان عدد الحركة والسكون
في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبها فيه وجمع السكنات للمشابهة

ومتابه به في وقوع صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت
برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول اللام الابتداء عليه نحو انّ زيدا
لقائم وانّ زيدا ليقوم ولانه متابه بالهم الجنس في العموم والخصوص ولما كان نبوءه
التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بيّنين
بيّنه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شائعا في امته فانك
اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاز حد البلوغ على سبيل البدل
واذا قلت فعل الرجل كذا اشير الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب
بسوف او بالسين فانّ يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين
المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقبل
ليضرب يختص بالحال وانما عرفت السين اشارة الى ان الاستقبال لانه يجيء لمعان اخر كالطلب
نحو استغفر والتحول نحو استحجر الطين والاصابة على صفة والوقت بعد كافي الموتى نحو اوتكس
والظاهر ان يقول يعني كما انّ اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب بالاتيان بدخل
اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس لبيانا بان القصد
في هذا التشبيه الى اللمع بين الشبهين في امر ما غير قصد الى الطاف ناقص بكامل حتى لو
دخل اداة التشبيه في المشبه ماضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه
الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف
غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز عكسه واما تقديم المشبه به
هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل انصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك واما

في نفس

في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد
بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه ان يقوى في النفس ان زيدا شجاع واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد
قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها
فيقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يعكس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به
مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها به لا لكونه مشبها به ولانه اراد التعجب بالعين في
في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح زيدت
على اثنا حروف انين حتى يصير الكلمة مستقبلا واعلم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان
الكلمة بقدر النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا بد ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي المجرد
واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول من الاربعة دون الآخر
منه مع ان الآخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الآخر بلتبس باسم الفاعل
زيادة الالف وبغائيته في زيادة الياء دون مخاطبة اذ لا وجه لسكون اللام وتحريك الياء لانها
ليست بضمير المتكلم الا في الضرورة وجمع مؤنثة في زيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس
حملا للمقبل على الكثير واشتق اي اخذ المضارع من المصدر بان زيد عليه ما يشتق المتكلم من
المستقبل بان نقص منه لان المصدر يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما يدل على
الثبات اولى بالاصالة وزيدت في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد
للمستقبل بل عكس لان البناء المزيد والظاهر ان يقول المزيد فيه الآن لما التفت نسخ
الكتاب على عليه ووقع ايضا في عبارة غيره من الشراح وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه هو
زيادته بعد البناء للمجرد والزمان للمستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الماضي فاعطى الثاني

وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي الاتي وهو البناء المزيد عليه للحاضر وهو الزمان
للمستقبل والزماه للحاضر لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صالحا
اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغايب طلبوا امرا وفاوتوا
على المضارعة وعلى هذا للقاعدة جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف
المد واللين لجريها مجرى النفس واستيناس المتكلم بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها
: او عن ابعاضها اذ الكلام لابد عنها او عن اخواتها اعني لتحركا فضموا انكل الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه
المناسبة فشرع ليتبين ان اي حرف لاي فعل عين وبين المناسبة بينهما وقال وعينت
الالف منها للمتكلم وحده اي الشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها
ليمكن الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو ابعد المخارج
كلها والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فناسبه اي الالف المتكلم وقيل انما عينت الالف للمتكلم
وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف انا الذي ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب
اصالة اي للجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة
لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها وللمخاطب هو الذي ينتهي به الكلام فناسبه
ثم قلبت الواو تاء لانها اكثر ابدالا تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا
يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه بناء الكلمة وانما نحو قوله تعالى
اوتوا نصيبا من الكتاب وقلبت ذلك لاجتماع المستكره لان قطع والعطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار
كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيدفع النقل بالادغام في الوصل
في نحو وو وجل بضم اللام اي فيما وقع الفاء واوا وكلمة فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا
طردا للباب في العطف احدى الواوات تاء الكلمة وثانيها حرف للمضارعة وثالثها حرف العطف
ومن ثم

ومن ثم اي ومن اجل التكثر اهم اجتماع الواوات قبل من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ
قد يكون فاء الكلمة واو اقول زيد قبل التاء او عطفت بواو اخرى لجتمع الواوات لا محالة
وطرد في غيره وعطف على قوله قبل قوله وحكم ان واو وورث اصل وهو الاصل وورث فعل
فتحتفل ثم اتبعوا الغايبة والغايبين للمخاطب لئلا يلتبس بالغايب والغايبين بزيادة الياء
كما هو اللايق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس
بالاقرب اكثر وانما اتبعوا الياء دون غيره لاستوائها في الاتي كما يجيء ان شاء الله تعالى ولم
يجعل جمع الغايبة بالتاء بل بالياء كما هو المتكلم والغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع الذكر
لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء اي الجنس
الشخص المذكر الغايب اي لفيف جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب
سواء كان ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغايبة والغايبين
لما عرف لان الياء مخرجه من وسط الفم والغايب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين
المتكلم والمخاطب فناسبته وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره يكون مطلقا لنفيها اي النون
ذلك اي للمتكلم مع غيره في انا خرجنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون
في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق من حروف العلة التي هي الاولى بالزيادة شيء وهو
اي النون قريب من حروف العلة في خروجها اي النون من هواء الخيشوم وهو افضى الالف
وقيل عينت النون للموافقة بينه وبين نحن على القياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده وذلك
لم يذكره وفتح هذه الحروف اي حروف المضارعة في جميع ابواب اللغة الا في ابواب الرباعي اي
رباعي كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته وافعل وفعل يشدد العين وفاعل فانها
مضمومة فيهن لان من جملتها اي من جملة حروف المضارعة الياء والكسر عليه مستكره فحمل

الباء عليه وفي الفتح التباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة ابنية
والرباعي فرع الثلاثي في الاصل وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فناسب الضم للرباعي
من حيث الغرابة فاعطي بدل على ما قرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما فتحت
هذه الحروف في الرباعي لغلبة استعمالهن اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين
للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون العينيات على حركة واحدة هي الاصل فالفتح
فحوانه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم بالبناء لمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه
على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس وهو صورة بخلاف العكس فانه
لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة في ماورائهن مما قبل استعمالهن للكثرة حروفهن
ولو ضممنا فيهن يلزم زيادة الثقل ولم نكسر للثقل ولما ذكرنا من ان جملتها الياء والكسر عليه
مستكره واما بغير يرق فاصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت
الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب التزيد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد
ضم حرف المضارعة في غير الرباعي وتكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في الدراسي وبعض
المناسي حتى تدل الكسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم ونعلم واعلم
ونعلم في مكسور العين وتستنصر فان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض
اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فيكسر

اهل

اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوي احدى الياءين بالاخرى نحو يبيس ويجل فانهم على لغتهم
فيما كان الثاء واوا في غير يجل واما في يجل فعلى استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر
الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة
كسرة فنقلت الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوي الياء بالياء كسروا الياء
لا لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه
للدلالة على كسرة العين او الهمزة في الماضي كما تغني تذكر العين عن ذكر الهمزة تنبيها على ما بين
وجه التخصيص كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزيادة
اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها الا لانه يلزم بكسر الفاء
وهي ساكن توالي الحركات الاربع من غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل
بفتح العين وبين يفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت
على تعاور العوامل فلا يظهر اثرها وبحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتنحر
اي فيما اجتمع فيه تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كون فعل المخاطب
والمخاطبة مفردا او مثنى او مجموعا والغائبة المفردة والمثناة دون المجموعة اذ في جمع المؤنث
الغائبة حرف المضارعة ياء لا تاء فلا يجتمع فيه تاءان احدهما حرف المضارعة والثانية تاء التأنيث
واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها
مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة
وحذفها مخل ولانها زائدة وحذف الاصول واخذ الزوائد مذهب البصريين لان رعاية
كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هي الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف
التصريف واما المطاوعة وسائر معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان التنقل

30

انما يحصل عند التاء واما اثبات التاءين فهو الاصل لان لكل واحدة والطلب منهما على سبيل
فغي قوله تتغلد وتتباعد وتتنحنح بصيغة المتكلم للماضي اشارة الى ان الحذف ليس بجائز في المبني
للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل
ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف باول وهذان
الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم تعميم الحذف
لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف
عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول
من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر واما لحذف التاء بالثانية في المضارع الابواب
الثلثة لاجتماع المثلين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول
ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين واد غلمها
والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لاتدخل المضارع لانه بتسلم الفاعل على مشابهته تامة تكلفا لا
تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لاتدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته بكلم الفاعل
جاز دخولها عليه مثل استخرج وانما قل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل
يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف واسكنت
الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة
الياء واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي يجب
الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كما قرب القريبين في القسامة ومن ثم وجب
اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذورا ولي عينت الياء فيجب ان
لئلا يجتمع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي الياء قريب اي يقرب

من النون الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع وسوى بين صيغتي المخاطب
والغايبة للمفردين وللمثنين في المستقبل نحو انت او هي تضرب وانتما او هما تضربان
التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى آخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته ليستوي بهما
اي المخاطب والغايبة في الماضي في مجرد التاء لا في حركتها وسكونها نحو انت نصرت بفتح
التاء في المخاطب وهي نصرت بسكونها في الغايبة وانما اورد المثال هنا من باب نصر
مع ان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعايم اشارة الى ان باب نصر فيه
جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه
ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسايل الابواب ولهذا لم يقدم شيئا منها
احد ولكن لا يمكن مراعاة التسوية اعني التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في الماضي
لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو وكتاء المخاطب
بل هي تاء التاء نبت الساكنة قدمت بقاء ذلك من وقوع اللبس فلما قدمت تركت
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون مبل المص الى هذا واه يكون هذا سببا لتاخيره
ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة ولا يضم مابه الاستواء في الغايبة ليزول الاستواء حتى
لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل مدح اي في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر
حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس
المذكور بين المخاطب والغايبة ايضا بالفتح اي كما يلزم الالتباس بالضم والكسر فلم اختير
الفتح قلنا اذ في الفتح موافقة بينهما اي بين الغايبة وبين اخواتها في المراد الامثلة
من المتكلم والمخاطب والغايبة فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين مابه الاستواء اعني التاء
وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة

تمت تمام

بخلاف اختها اذ لا موافقة فيها بين الاخوات ولا خفة ايضا وقد دخل في آخر المستقبل
يعني بعد الالف والواو والياء والتاء ويجوز في الحاق الآخر ما بعد هذه الحروف
لشدة اتصالها لكونها ضمائر الفواعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان و
تفعلون وتفعلين عوضا عن حركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع
لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض
عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لان في الفعل بمنزلة
الجر في الاسم كما يجيء لانهم الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة
والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حرف المد واللين لكان الضمائر فرد حرف شبيه
بها وهو النون يجيء النون الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة
لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب كما اي كالنون التي في الماضي نحو فعلن
فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا اي كالتاء
ومن ثمة اي ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع
علامتا التانيث ونون تضربن تمحض ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين
ضمير فاعل عند الجمهور كما مر في المضمر لا علامة للخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة
للخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع
اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيف اليه اعني
التانيث ولما فرغ عن البحث الذي يتعلق بصيغة المستقبل وتلفظ شرع فيما يتعلق
بمعناه وقال واذا دخل لم المستقبل ينقل معناه الى الماضي وبقيه نحو لم يضرب

اي لم

اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم شابه بكلمة الشرط اعني ان من حيث
اختصاصهما بالفعل كما ان ان اذا دخل على الفعل ماكان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل
كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة **فصل** في الامر والنهي الامر صيغة
يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغايب او المخاطب فخص المبني للفاعل بالتعريف
لكونه الاغلب كما فصله ابن الحاجب في تعريف المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من
الفاعل للمخاطب نحو زيد ليضرب عمرا الى آخر زيدان ليضربا الزيدون ليضربوا هند لتضرب هندان
لتضربا هندات لتضربن وامر ب ان آخره وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولذا آخره
عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا يأتي قولهم اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر
لان المراد بالاشتقاق المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما انه ناهيك واما اشتق
من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتاب
معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل
بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق
من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل
والمفعول مشتقان من الفعل لثبوت اللام في امر الغايب كطلب الفعل دون غيرها لانها من
وسط المخارج كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه اللام ولان ان اللام
ايضا اي كما انها من وسط للمخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية اي من حروف
هي الزوائد فنكون صلة للزيادة وهي اي حروف الزوائد الحروف التي يشتملها قوله
يا اوس هل عنت ولم يأتيا سهو فقال اليوم متاه او سألتموني
او اتاه سليمون او اتاه سليمان او ابنت مولها او امان وتسهيل

في الخط

او قول الشاعر ابي عثمان المازني هَوَيْتُ من باب علم اي أحببت واما ما يكون
من باب ضرب فهو بمعنى السقوط وبمعنى الصعود السِّمان جمع سمينة بمعنى الشحم
السمان فَشَيَّبَتْنِي اي جعلتني تلك النساء شيب قبل وقت الشيب بمقاساة
الشدايد وتحمل الاحزان والمصايب فيخ مواصلتهن او سأتم محبتي اياهن لان شيب
ويؤيده قوله وقد كنت قديما بكسر وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت
السمان اي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة
والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ وذلك قالوا واما سألمن بسألمها والالف
والسين والميم والالف والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال
له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده البيت فقال له المازني حسبك الله قال المازني قد جئتك
مرتهنا يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زايدة في كل مكان بل معناها
انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون اصولا الا ترى ان حروف
هوأمنها اصول كلها وانما يعرف كونها زايدة من كونها اصلا بان توزن الاصلي بالفاء والعين
واللام وتخرج الزايد بلفظه لا بمقابل به فاء او لا عينا ولا لاما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب
وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه
استفعل وقصيب كجعفر وزنه فعيل وعار وزنه فال وعلى هذا فامر الغايب من حروف العلة
مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما اللام والثانية للمضارع
وكسرة اللام اي لام الامر مع انها من حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبني
على الفتح التي هي اخت السكون لانها متابهة بلام الجارة في الصورة وانما شبهت
بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب

بمقابلة

للكثرة اي لكثرة استعمال هذا الجنس والتخفيف به اولى بالنظر الى قوله وحذفت الا الى قوله للفرق
ومن ثمة اي ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة في ام للخاطب المعلوم لكثرة استعماله لا لتحذف
حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي للخاطب اعني بعال للتضرب باللام والتاء لغلبة استعماله اي
المجهول واجتلبت الهمزة وضمت بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد
حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن
متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت للهمزة
للمجانسة لان الكسر اثقل في تحريك همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل
الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركة الاعراب من الاعراب
دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع والمنصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج
الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر تبيها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات
دون بعض ولان السكون ولجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا
ولان وقوع اجتماع الساكنين كثيرا في الكلام بسبب ادغام الاستقراء وللافعال منه القدح في الاصل الاوفر
للعلي وناكسيك نوعا الاواخر من الافعال المتدة الاواخر وما ينجزم منها بانواعه وعند ك
ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال لاعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم
ان لا مدخل للجزم في الافعال فافادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون
الكسرة طارئة بحكم المتقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد
بفائدتين اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت بالجلية
للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سكم
اللسان ولم تكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة
وصل

وصل بل ضمت لان الهمزة او اللسان والتاء قوى من جهة المعنى وان كان ضعيفا الا انه كثير
في عبارة المصنفين بتقدير الكسر اي كسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرها الى
الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان
الحرف الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اي عند اهل هذا الفن ومن ثمة اي ومن
اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا يجعل واو قيوة ياء ويعال فيه مع ان ما قبلها
ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو وهو القاف
وهو مكسور فعلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في مثل اكتب بالضم للاتباع اي لاتباعها
للعين في الضم لان خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل
والاثقل وفتح الف ايمن في ايمن الله اي همزة وجواز الحاق الالف على الهمزة اما حينئذ
بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى
او لكونهما متحيزين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوا بهما الهواء والريح
فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا
تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج والاصل في الف الوصل الكسر لما عرف لانه جمع بين ساكنين والف القطع لانه
افعل والغه مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج
للكثرة اي لكثرة ايمن استعمالا او كثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف
يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف
مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا ايضا اي كايمن واعلم ان
حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع اخواتها الكسر

لكثرة استعمال اللام وعند الخليل انّ كل علامة للتعريف وانما حذف عنده همزة القطع في الوصل
لكثرة الاستعمال وعند البرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها
للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف
يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب البرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى
هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل
معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل
به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذهب
الثاني وهو كون اضافة الالف الى التعريف لاوني ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح
معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه
الكسر لكثرته اي لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده
للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه
عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف
اكرم مع انه ما بعد حرف المضارعة من اكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لان ليس
من الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد للام حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تاكرم
طردا للبناء يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من اكرم ساكنا بل متحركا في التقدير اذ اصله
باكرم تاكرم لكون ما ضيه على اكرم فجاؤا باللام على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر
من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر الثلاثي المجرد
او لان علة حذف الاصل وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين ما زال
بحذف حرف المضارعة من اكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها على
فتحها

فتحها الآن الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذف الهمزة من اكرم لاجتماع
الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى
لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علم بفتح العين وتشديده فان قيل لعلم
بالاعجام وهي الحركات والنقاط والتشديد والمد جمع عجم كفلس وافراس
وهو مأخوذ من العجمة وهي اللبس والاستباه فلما الاعجام تترك كثيرا مما يحصل الالتباس
ومن ثمة اي ومن اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو
بفتح العين وسكون الميم بالواو وبان كتبوه في الثاني في حالة الرفع والجر دون حالة النصب
لان الف التنوين تحذف في حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يكسروا بان يكتبوه في
الاول بالالف الثاني تخفيفا وذلك ظاهر والزيادة بالتخفيف اولى وحذف الالف في الخط في بسم
من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف
ولا يحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم
لقلة استعماله وان كان في لفظ الاسم ويجزم آخره اي آخر الامر في الغايب باللام اجماعا اي اجماع
النحاة من البصريين والكوفيين على الجزم اجمالا او حكموا بالجزم مجمعين لان اللام شابهة
بكلمة الشرط اعني ان لانها اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه
الى الاستقبال نحو ان ضربت اضرب كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء
نحو ليضرب زيد فلما شابهت بما فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اي مثل امر الغايب
امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيون لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس
لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهم اي عند الصريين من البصريين والكوفيين
ومن ثمة اي ومن اجل اصل امر للتضرب قراءة النبي ﷺ فبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل

المجزوم موضع فاوقعوا قبل ان النبي تم لما كان مبنيا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب
والتاء للحاضر فحذف اللام من لتضرب امر للمخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال
جنس امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغايب ثم حذف علامة الاستقبال وهي التاء للفرق
بينهما اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد
ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال
اعني التاء فاعطى له اي للموضوع موضع علامة الاستقبال اعني الهمزة اثر اي حكم علامة
الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء كما اي بان اعطى لبناء ربت
عمل ربت في مثل قول الشاعر فثلبك اي فوب مثلك فحذف ربت عمله وهو الجر قوله
جبلي صفة مثل قطرقت اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف
على جبلي فالهبتها اي شغلتها عن صبي لها ذي تمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي يعلق في
عنق الصبي حفظا عن اصابة العين قوله محول اي اتى عليه حول صفة ذي ولم يعل محول
لئلا يلتبس بما اشتق من الحول اعني الجبل وضبطت التاء بالجبلي والارضاع وفي وصف
الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي جمع تمايم اشارة الى كمال انسانية به واما في الوصف
بالجبلي والارضاع فظاهر واما في وصف الصبي بذي تمايم فلان التميمة انما تجعل في عنق
الصبي اذا كان في غاية الحسن فخيف عليه من اصابة العين واما في جمع التميمة فلان اهله
لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال
فلانه في تلك الحال يظهر منه من كلماته اللطيفة اللذيذة وحركاته المرغوبة الشيء الكثير مما لم يظهر
قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في العلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند
البصريين فهو اي المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء

لان

لان الملغى الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب
ان تبني وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في الطلاق المجزوم على امر الغايب والطلاق الطرز على سكونه
وفي الطلاق الموقوف على امر المخاطب والطلاق الوقف على سكونه واعرب المضارع مع
كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني
الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة اعني في وقوعه صفة للنكرة ولما لم يتأت به
بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا في الحركات
والتسكين وذلك ظاهر لا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة
الا بتاويل بني على السكون الذي هو الاصل في البناء ومن ثمة اي ومن اجل ان بناء الامر
للمخاطب انما يعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة
حتى قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة وزيد
في آخر الامر مطلقا غايبا كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة واللغزى
خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغايب ولمخاطب
ليضربن على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان
اضربنان للمخاطب وكذا التضربن للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان
اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة
والتصانة للفعل عن الخ الجر والكسر اي في عدم التحريك بالكسر وللاحتراز عن الثقل و
الالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لامكان اجتماع
الساكنين ولا للضم والكسر لامكان الثقل فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف
واو ليضربو عند اتصال نون التاكيد به فقيل ليضربن الكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة

بنون التأكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عند فقيل
اضربن التقاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية التقاء بالفتحة في ليضربا
حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في يضربوا واضربي للغرق بالضم والكسر
وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة شابهة اي لاجل الشابهة
بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة فيعلم
ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم ولذلك لم يذكر حكم
الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة الخمسة
التي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد
وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصير محل الدخول نون التأكيد لان ما قبل النون
الثقيلة يصير مبنيا لانها انما اعربت لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل
ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في يطلبن وتعذر الاعراب كما
بالحرف او الحركة اذ الاعراب في الوسط رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب
لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل الغرض واذا دخل الف الفاصلة
في ليضربنان اصله ليضربنن فراعى اجتماع النونين اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل
ولا حذف نون التأكيد لازوم بطلان الغرض فتقيت الفعل بشيء واختص الالف للخفة
وحكم النون الخفيفة من حركة ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب مع امثل حكم النون
الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا تدخل بعد الالف بين الف التثنية والالف التي
وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في الجمع المؤنث حملا لها على المتحدة ولم يجمع النونان
فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين ادخلها

في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربناه دون اضربنان وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي
عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسب المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التأكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدى
من الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت له اعني التأكيد
وهي كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل
في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك واصالتها بذلك المعنى متفق
عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة
برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام
صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه
وههنا كذلك لما عرفت من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدى
من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين على
غير حده شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف
الحركات فان قدرت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر ولا يجوز حذف احدهما
اذ في حذف الالف المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن الاناث يلزم بطلان العمل
واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف
وضعها وحده اي مرتبة في الجواز الذي لا يجوز اه بتجاوزها فيه ويجوز في غيرها هو
ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان الثاني يرتفع
عنها دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كالساكن
فلا يتحقق التقاء الساكنين للخالص سكونها وغير حده خلاف ذلك وعند يونس

والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالف قياسا على الثقيلة باقية على التكوين عند يونس
اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بكون ياء الاضافة وصلا وتحركه بالكسر
لالتقاء الساكنين عند غيره وعليه حمل قوله فما والتباعات بتخفيف النون والكسرة على قراءة ابن
عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان في سبعة مواضع لوجود
معنى الطلب فيها في الجملة حتى بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الجملة
الاول او التزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم
المتكلم على ما هو مطلوب فيلزمه الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله والله لاعاقبن فمحمول
على الغالب وفي بعضها الاول بحسب نفس الامر بل للمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفس الامر
وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالبا الامر ما هو مراده فان ذلك مقتضيا
لتاكيده لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون
الا في المستقبل وقبل الحاصل في الزمان المتصل لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو
وان كان متحملا للتاكيد بان يخبر المتكلم باتي الحال في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه
لما كان موجودا او ممكن الوجود في الاغلب بالاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد
بغير الموجود والايق بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر في الغايب نحو
ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن
وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض
بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل
المنفي واستفيد حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه

وسادسها

وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن وبجملة القسم اعني اقسم والله انشاء
وجواب القسم اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخله نونا التاكيد دخولا قليلا مشابهة
اي لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انها غير موجبين وفي كون حرفيها لا نحو لاتضربن
والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت
من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد الا انه اي لكن النهي مطلقا معرب بالاتفاق
من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه ويجيء للمجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله
من الاشياء المذكورة قوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد في
ضربت زيدا الى آخره ومررت بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد
زيدا الى آخره ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل
لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما
مثل مجهوله والفرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما تبيين
لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل لا تصلح ان تكون غرضا من وضع المجهول
واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما انما تبيين لخساسته واظهار لها نحو شتم الامير
اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل اظهارا للسان عنه او تبيين
لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه اظهارا له عن اللسان او تبيين لشهرته كذلك الفعل
نحو لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بكسر العين
في الماضي لانه معناه اي مجهول غير مفعول وهو اسناد الفعل الى المفعول والمفعول اسناد
الفعل عمن صدر عنه اعني الفاعل فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير مفعول وهي فعل لتناسب
اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لولم يغير لالتبس المفعول

لقيامه مقام الفاعل وانما اخير للمبني للمفعول هذا الوزن التفعيل دون المبني للفاعل
لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون
معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان
يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم
الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب
ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة فعل غير مقبولة لا يجيء على هذه
الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دئل بضم الدال وكسر العين وهو معرب الجبل ودئل
بالضم والكسر ايضا ودويبة تشبيه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة مقبولة لشاعت
في كلامهم ويجيء للمجهول في المستقبل على يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان
هذه الصيغة اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات
والسكنات ولا يجيء عليه اي على صيغة فعلل كلمة في كلامهم ايضا اي كما لا يجيء على فعل فكيف
هذه الصيغة غير مقبول ايضا فبتناسب اللفظ والمعنى ويجيء للمجهول في الابواب الزوائد من
الثلاثي كلها اي بما زاد حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بفتح
الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دحرج وانطلق وبضم الاول اي بضمته اصلية كانت
كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل و
يتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج
تبعا للثلاثي فيهما الآتي في سبعة ابواب الا ان الاول المتحرك يضم مع ضم الاول فيهما في الماضي ويكسر
ما قبل الآخر وبني اي الصيغة تفعل وتفوعل وتفعلل منهما وافتعل وانفعل و
استفعل وافعوعل وحكم افعوّل وافعلّ وافعنلل وملحقيه علم منهما وضم الفاء في

الاولين

الاولين اي تفعل وتفوعل ولم يقتصر ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر للمفعول
في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
بمضارع فعل بالتشديد في تفعل وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في بقية
الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح الهمزة
في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعِل في الامر الواو هنا مثله في وافتعل
للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل واحد هما في الماضي والآخر في الامر
ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل فيكون تقديره وافتعل يلزم الالتباس
بفتح التاء في الماضي المجهول لئلا يلتبس اي الالتباس فعل التاء وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على
افتعل فصل في بيان اسم الفاعل قال ابن الحاجب وهو سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن
اسم الفاعل من الثلاثي فجعلوا اصل الباب ثم بنوا اسم المفعول والمستفعل وفيما قال نظر لانه
ليس القصد بقولهم اسم الفاعل الصيغة الآتية على وزن فاعل بل مرادهم اسم ما فعل الشيء وهو
الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل بعض انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء
وهو الفاعل اللغوي وبهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعول او المستفعل بمعنى الذي فعل الشيء
اذ لم يات المفعول والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء اليدل فعل الشيء
وانما اطلقوا اسم الفاعل على من يفعل الفعل كالمنكر والمتدحرج وللجاهل والقاصر لان الاغلب
فيما بنى له هذه الصيغة اي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالعالم
والقاعد والمخرج والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات
من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وانما لكم تكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر

ان
الى الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الاخف افعل وقوله لمن قام
به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب من فلان او متبعد منه ومجتمع
معه فان هذه الاحداث بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما مستقلا دون الآخر الا ان
فيما نسب اليه للحدوث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما مستقلا
يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا
كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول ولما قام وذلك لان المجهول امر يدرك
بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه فاعلا بل وضع لمعنى قائم بذات فاعلة كانت
تلك الذات او غير فاعلة ولعل قصد تغليب الفاعل على غير الفاعل وقوله بمعنى للحدوث حسب
الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضارب في فرس ضامر وعالم في
الله عالم يخرج الصفة المشبهة لانها وضعها على الاطلاق لا للحدوث ولا الاستمرار وان قصد
بها الحدوث ردا الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن داس الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل
لان معناه ليس بمقترن باحد الازمنة الثلثة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت
له الكرم وزيادته لا انهما حدثا به وتشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي مناسبة
كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر لوقوع صفة للنكرة وغيره من الشبهات التي مر ذكرها واعمال
المصدر المعرف باللام غير القياسي وصيغته اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره
على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد
بناء على الشهير كهذين الوزنين وحرف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر
انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص الالف بالزيادة من بين سائر
حروف المد واللين لانها الا ان الالف رديف بين الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير باسم

الفاعل

ينسب الى ما

وان قصد

الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم
وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم وبلزم
النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم
ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون وان ادخال في الآخر
يصيره مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع فيما
لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم
الفاعل بتقدير النصب اي الفتح الطارئ لغلب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة
للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا
لما كان منصوبا بحيث يكون كله منصوبا يصير مشابها بما ضي المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد
حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختار واهذه المشابهة
لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما ينقل اسم الفاعل
وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن
انقل اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس من اختيار الثقل لان لفتهم سلامة
عن كل مشاقة وثقله وقبل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالنهي لان الامر ماخوذ من
المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه
المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة وبني الصيغة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل
ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به
فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به
الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لتعريفهما من

40

تعريف اسم الفاعل حقيقة عندنا اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات
من المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدرتهما على بناء صيغة اسم الفاعل من
غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة
قياسية كصيغ اسم الفاعل وللمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما في
اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها
ولم يات شيء منها على القياس الا الاكوان والحلي والعيوب الظاهرة فانها اتت
منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب
من فعل بكسر العين وغلس بفتح الشين وسكون الغين من فعل بكسر العين وصلب
بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون النون وجنب بضمهما وحسن
بفتحهما وخشن بفتح الفاء والعين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما وهذه السبعة
من فعل مضموم العين ولذلك ذكر حسن كوعطشان بفتح الفاء وسكون العين من
فعل مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهو اي وزن احول
مختص بباب فعل بكسور العين الا ستة منه فانها تجيء من فعل بضم العين نحو احمق
واحرف وآدم وارعن واسم واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الابلج وقال انه
من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين
ولذلك اي كما ان حمق يجيء بالضم يجيء حرف وسمر وعجف اي على فعل بضم العين لغة
فيها اي في هذه الثلثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم
ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو
المبني على افعل الزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه فيخرج عن

نحو

نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طال اي زايد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالنقل بعد الاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعمل ان
على القياس فيقال هذه ردية وعليها جاء قولها اصفر اها شر اياها هذا من قول امراة قالت لحليلها اتى
اتموت فاذا دفنتني فالتني ليلا فاخرجني واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة
ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى التي بعدها برهة فبيناهي ذات يوم
قاعدة مر بها ابناؤها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقت والله قالت
المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا ابيكما بامراة فقالت لها الصغرى اما نعرفان هجيلها وتعلقت و
خرجت بها فقالت الام عند ذلك صفراها شراها واتى بي فعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من
الثلاثي احترازا به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه يجيء منهما كون غير مزيد فيه اي في الثلاثي ويشترط
كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم
امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذ لم يحذف منه شيء او ان حذف الزوايد وقلت هو اخرج
من استخرج مثلا بالتبس بافعل من اي اعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجيء
ايضا من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من
العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس فعلى هذا الاحتاج الى تقييد العيب
بالظاهر كيف وقد ذكر الزمخشري وصاحب اللباب والمص وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب
الباطنة لان الشان فيها اي في اللون والعيب مجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ يحتاج فيها نحو
افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا يعلم ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصد
تفضيل الزايد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل بما شد نحو هو مثل هو اشد منه استخراجا
واحسن بياضا واكثر دحرجة واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى للالتباس تفضيل

المفعول

بتفصيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان
يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من
عكسه لان الفاعل مقصود مهم حيث لا يتم الكلام بدونه في الجملة الفعلية والمفعول فضلة يتم
الكلام بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول
اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي
اسم الفاعل مع انه اكثر عرضا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة
ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام وخواتمل
اي اكثر مفعولية من امراءة ذات النجابتين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول
وهو اي فلان اعطاهم اي اكثر اعطاء للدنانير واولاهم من الزوائد لانها من المعطى والمولي
بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من بنينة اي اسم رجل وقصته مشهورة جارية من العيوب
شاذ لا يكاد يعلم وبني اسم الفاعل على وزن فعيل كنصير بمعنى ناصر وبستوي فيه اي في
فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جمع الا وفاقا اذا كان فعيل بمعنى مفعول
وذكر الموصوف كرجل قتيل وامراءة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراءة
جريح بمعنى مجروح ومجروحة ولعدم تذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء نحو
التلبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة والكثير في الالتباس بالفاعل بالقرائن اذا الالتباس بالالف
واللام اشكل فرقا اي بستويان فيح للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى
المفعول مع انه التمييز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى
الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على الموصوف او لا تقول رجل
نصير وامراءة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والاقل لانه لا يلزم

الهاد

الهاء هو بعكس لان الاصل عدم الاستوار فاعطى للفاعل الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة
اجيء فعيلا من عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يستوي فيه فعيل الذي بمعنى المفعول
المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف
مذكورا كبستر ذبيح ونجيبة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا نظيره
اطلاق احمر على شخص له حمرة واراده انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاق على شخص آخر له حمرة فيكون
صفة وتسمية شخص له حمرة باراده ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة لهذا الوضع
فيكون اسما وقد يشبه اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي
فيه المذكر والمؤنث لموافقته في اللفظ كقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقبل انه قريبا
هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم
او بمعنى ان رحم او كان في الكلام حذف اي ان رحمة الله شيء قريب او ان رحمة الله قريب هذا على الاكثر
واما على الاقل فلا حاجة الى التأويل ويجيء مفعول للمبالغة اي لمبالغة الفعلة وتكثيره كنحو منوع
بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف
كامراءة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر لكفاية ما في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف
والكفاية بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر
الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال في قوله بمعنى المفعول
ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف اولا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق
بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف وما كان
الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلته

المؤنث واعطى الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق باعطى واعطى في قوله
اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء
للآخر فيهما ولم يعكس لان مفعول ثقيل لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه
في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء صفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال
وبنى للمبالغة في الفعل من الفاعل قولهم صبار فاعل بنى بفتح الصاد وتشديد العين و
سيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او بالخاء المعجمة وبالذال المعجمة
في الكل ومعناه واحد وهو القطع ومعناه وزن مجذم مشترك بين اسم الآلة كالمنقب ولهذا
ذكر السيف ليتعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفتيق بكسر الفاء
وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين
وهما مشترك بين جمع المذكر للكثرة لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه
بينهما اكتفاء باشارة اليه في المجذم مع اشتهار امره في الجميع وعلامة ونسابة بفتح الفاء
وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذه الوزن بالنسبة الى
اخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة امره كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها ورجولية
بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم للمفعول والاولى تاخيره عن اوزان مبالغة اسم
الفاعل اجمع الآنه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومسعام ومعطير
بكسر الميم وسكون الفاء في الثلاثة ويستوي المذكر والمؤنث في الثلاثة الاخيرة وهي علامة
الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما
لغلبتهن في الاستعمال فانها يقتضي ان لا يكون للموصوف بها على الاصل الذي هو علم التوالد

ويعلم

ويعلم منه غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة
بالتاء في المؤنث مع انه وزن مطير وهو من الثلاثة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير لانه لغة
وبهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء في المؤنث وبغير التاء في المذكر
وان لم يدخل الهاء اي التاء الحق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل
حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل
عليه وانما حمل عليه لانه اي صديقة بنقيضه اي عدوة في المعنى لانه مالبس بعدوة وصيغة اي
صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زايدة على ثلثة احرف مطلقا
على صيغة المستقبل لذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه
وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل
مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما اذا لم يكن المستقبل فيه المكسور العين كمتدحرج
ومتضارب ومتكسر فاختير الميم للزيادة لتقدر زيادة حرف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو
فلانه لا يزاد في الاول للمضارعة واما الياء فلعدم الفايدة في زيادته اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان
بمثله ولو فعل لزم الالتباس حتما واما الالف فلالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه
شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف المقيم هو معامه اعني حرف المضارعة اما مضموم
كما في الرباعيات او مفتوح كما في الثلاثيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح
للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس بالمكان من الثلاثي
المجرد المكسور العين ونحو مشهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مشهب بكسر ما قبل
الآخر لانه من اشهب وياقع على وزن فاعل والقياس مواقع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر
لانه من ايقع شاذ لا يقاس عليه وبنى ما قبل ياء التانيث على الحركة في نحو ضاربة اذا اتصل بآخرهم
الفاعل

مطلقا تاء التأنيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله الا ما اى ما قبل تاء التأنيث
صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال تاء التأنيث فيه والاعراب لا يجرى فى الوسط فبقى تعليل للبناء
للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة فى اتصال نون التأكيد به نحو اضربنّ وانصال ياء التثنية نحو يضربى
بمنزلة وسط الكلمة فبنى وانما بنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لعروض البناء
وبنى على الفتح للخفة **فصل** فى اسم المفعول سمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول
حقيقة هو المصدر لان المراد للمفعول به بقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف
حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم
جنس شامل للغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسم الغير المشتق من بفعل اى من المضارع
مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمفاعل واسماء
الزمان والمكان والآلة واتما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل لمواخاة بينهما
وقوله لمن وقع عليه الفعل اوجرى مجرى الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجود وعلمت
عدم خروجك فهو معلوم فخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اغدر ويوم اثوم لان اشتقاقه من
بفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير
وان كان واقعا عليه اونقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثى المجرد
على وزن مفعول غالبا وانما ذكر هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعلا وفعيلا يجيء
بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا فى اسم الفاعل نحو مضروب وهو
اى اسم المفعول نحو مضروب مشتق اى ماخوذ من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة حاصلة
بينهما فى الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام حرف المضارعة بعد
حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا فى اسم الفاعل من

غير

غير الثلاثى ووقوب الميم من الواو فى المخرج الشفوى فصار مضروب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح للميم
ضع لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مضرب
ثم ضم الميم وكسر للتناسب مفعل بفتح الميم والواو ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من بفعل
وبفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من بفعل بكسر العين على تقدير كسرها
فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة اى ضم الراء لانعدام مفعل فى كلامهم بغير التاء واما
مفعل بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا اى تقدير هذا الارتفاع مضروب
مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول سائر الافعال اى بقية الافعال فى الالتباس على تقدير
ضم الميم اعنى مفعول باب الافعال فتدبر ودون الموضع اى لم يغير الموضع اذ التبس به
على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثى مشابها
فى التغيير باسم الفاعل من الثلاثى اعنى غير الفاعل من الثلاثى من بفعل بفتح العين ومن بفعل
بضمها الى فاعل بكسر العين والتباس فاعل بفتح العين من بفعل بفتح العين وفاعل بضم
العين من مضموم العين يعنى ان اسم الفاعل فى الثلاثى واو كان مثل بفعل فى مطلق الحركة والسكون
لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركة فى اثرها الحركة كما فى ينصر فهو ناصر ويجمل
فهو جامل ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه فى كون الزيادة فى
موضع الزيادة وفى حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثى ايضا اى كالفاعل
لمواخاة بينهما اى بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور
كما فى الفاعل واما من جهة الوقوع كما فى المفعول فتكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما
كما غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغته اى صيغة اسم المفعول من غير
الثلاثى المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر لفظا او تقديرا انبقا

لفعله

هو مفتوح بفتح العين ومختار اصله مختبر بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من
غير الثلاثي على صيغة اسم مفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل
فجعل اسمهما كاسمه واتى المصدر الميمي في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتها **فصل**
في اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد
لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها
من بعض ولما لم يمكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل
بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة
بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسمهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما
اعني اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي سبب استغنائه عنهما
حمله عليهما اسم المكان كاسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من لمك تقبل لان لمكان
اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون
في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبني
للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المكان
وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهي كلها مشتق من
يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان
ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما
جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة
مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت في المفعول
لمناسبة بينهما اى بين المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل

ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيدت للمفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اى باسم المفعول
وصيغته اى صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل
مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لغياد معام حرف المضارعة التي هي مفتوحة
كما مذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه المثال ولما خص
استثناء حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح فان كان من يفعل
بالفتح فمفعل بالفتح نحو مبيت ومقيظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بكسر
العين للموافقة نحو المير من اير بفتح الباء وهو لقب العطار وان كان من يفعل بالضم
فمفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو المير من المير وهو السهولة على ما هو تقسيم موضعه كما في
انشاء الله كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مود من
ودود صرح صاحب المغرب ايضا ويدل على ان حكم وق مثل حكم رى كما نقل بعضهم التصريح به
عن بعض المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على
مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان
من باب يضرب والا ففتح ثم كلا اراد باب يضرب باب الصحيح واذا ما يقال من يفعل فبقي قوله
والا ففتح شاملا للاعتلال باسر غير المذكورين من جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان
مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وق مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم
بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص
يقتضي الحمل عليه ويرشد اليه ايضا مجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه
اى اسم المكان بكسر العين منه فيه في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد
في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على الوسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله

لعلته والموجل غير مفتوح العين وانما كسر في المجيء ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في المجيء ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح مع ان موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره اه المسافة بين الفتح والواو منفرجة بخلاف الواو والكسر فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغة من باب يفعل بكسر العين من الاسم كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واو حي من يفعل بالكسر فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسر كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله احدهما تحقيقية وهي كسرة العين والاخر بان تقديرية اعني الياء كما انه يفتح العين منه فيه وان كان واويا كما مر او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصح نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين ابقاء لانتقاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح لطرادوخفة وللفرار عن توالي الكسر فيهما ايضا اذ لو كسر العين في مفتوح العين او ضم يلزم توالي الكسر الانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فعوله فرارا عن توالي الكسر ليس بعلة للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل بمكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول على الاصل في يفعل بالكسر من الناقص علم ان ما لا فيه ياء يبقى على الاصل فان الاصل في يفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض والابنية من يفعل بضم العين

مفعل

كما مر في فصل المفعول في قوله والمفعل مفعل

مانع

مفعل بالضم وان كان هو الاصل للموافق لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكر جواز ان يكون هذا السبب رفضهم مفعلا فقتم موضعه اي موضع يفعل بالضم بنى مفعل بالكسر قوله لان ما اعطى له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الاعم التقديري على اللفظي كذلك ومفعل بالفتح واعطي للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي نحو المنسك وانما قدم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك او كنسك على البدل ليتكلا بتوهم قبل ذلك المضبوط وهو ان ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط وبتوهم ذلك مخالفة المعدود المعدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذلك المعدود جمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمغرز والمغفر والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص بعنه العدد وهذه للمعدود انما هو لحكم السماع واعطى الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح طلقة الفتى فيقاوم خفة الفتى ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين كرمان قتل رضي الله عنه وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين المكان قتل اعني كربلاء **فصل** واسم الاله وهو اي اسم الاله اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول ارتدع اللام موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الاله وان كان واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الاداة الفاعل ليصح اخبار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله للآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول للوصول اثره اليه يخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث انه مضاف من نحو محلب واضافته الى الآلة لتعين ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد غلام زيد

او المنسك نحو

... من تتمة ح

اي رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه
خارجان عن المعرف ومن سلم دخول الاضافة المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور وربما يقول المراد
بما في المحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد
وهو اللغوي اذ ليس في اصطلاح للآلة معنى آخر بل التفاير بالاصطلاح واللغة انما هو
في اسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها
اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جمع مزوف غير مفعل وان
اسم الآلة لا ينبغي الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال
اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم يمكن الآلة الا في الافعال المتعدية
لم يجيء اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر العين اشارة الى كثرة استعمال
هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر
له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض
كالمكسحة او بغير عوض كمنقب لكثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله
نحو محلب وهو في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة
عليه ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغته على وزن مفعل قال العلماء الصرفيون للمفعل بفتح الميم
والعين للموضع كالمكان والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون
العين للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها
الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول مبتنى على مرجعان من الزمخشري ساكتا الاخراء والاستشهاد
في قوله والمفعل للآلة انه اورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل
الاستطراد تتميما لبيان اسم الآلة وذلك لم يتعرض لتفاصيلها فافتقنا اثر وكسر الميم

في اسم آلة ولم يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع
من يفعل ويفعل بالفتح والضم وللام يكن طلب الحكمة موجبا الا في العدول عن الاصل لما لم يكن طلبها في عدم
ضم الميم الذي لا وجه لا صالته بينهما وجها ولو فرح واحد عن الوجه وطلبها في عدم الضم
فلما له للالتباس بمفعول باب الافعال وفي اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء
والاضافة بيانية نحو مفاتيح ومفتاح وفي اسم الآلة عند سيبويه حال كون مضموم العين ومفتوحها
الميم شاذا او مخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعني
المضارع للبتة للفاعل كالمضرب بكسر العين وللمفعل بفتح العين والمنصر بضمها وبفتح الميم
في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسر للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح
العين ومكسوره والانتفاء مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين في مكسور ومضمومه للثقل
فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فعارض الميم
والعين خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء
الذي يصب في الانف والمنخل كل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد
الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي
يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء فيه السعوط
وكذلك المنخل وليس بآلة اي بآلة مصطلح وكذلك اي كلم المسعط والمنخل اخواتها اي
حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد اسم عند سيبويه ومن اسماء الآلة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي للدق والمدهن وللكحلة والمرضة والله اعلم

الباب الثاني في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين

او اكثر سمي كوندبه لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على افهامه من تعريف الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا جمع ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد لجوز لزل ويقال له اي المضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي كشدة اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي البهما يقال مجراصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة والهمزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض فكلب الضاد الاخيرة ياء وجيء تمامه في كتب الابدال ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا وهي دعامها الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو ستر يستر اصلهما سرر يسرر لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة بما حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقويته بمناسب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين حيث ما يجيء ما الا يجيء قليلا كنحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون لعدم دخوله في التعبير عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين الغابر وانما ذكر في الوزن تبعا

لسائر

لسائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان اصله حبب ولب بضم العين فيهما الا ان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سيكونه من فعل بفتح العين فيهما ومن بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا وان اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الذات او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الى المعنوي وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد مبنيا الى المعنى اذ المراد من كونهما متماثلين ونحو ذلك الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او حرفان متقاربان الا انه اقيم المجموع مقام المحدود قصرا للمسافة بدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لنقل الحرف المكرر المعلوم بالوجدان وفي المثل اكره من التكرار مثال المتماثلين في الذات كومة الى آخره اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال وسلم يورده هنا لافتقاره الى تفصيل غير بيان كونه مثالا وهذا البس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين لتقاربهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول الادغام افعالا من عبارات الكوفيين وادغام افتعالا من عبارات البصريين الباء للظرف الواحد في مخرجه مقدار الباء للحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار الباء لهما كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله زرقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بسلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف اللين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله

على اي على ان الاتحاد في الوصف احادي الجنس منه

ربين

الله تعالى

بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثانى ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان
متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى اتصالا يحصل به اى بالاتصال به التخفيف ولابد
ان يكون الثانى متحركا لانه مبنى الاول والحرف الساكن كالميت لا يبتدئ نفسه فكيف يبنى غيره
وادراجا اى ادخالا فى الثانى بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل
بل على ان يصير حرفا مغايرا لما بعده وهو الحرف المشدد وزمانه الطول من زمان الحرف الواحد
واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة اخرها التعريف وعبر بقيل لان الاداء يناسب معناه
اللغوى فى اللغة ادخال الشىء فى الشىء والالباغ والدفع المذكور ان لازمان له للمدغم
الحرف الذى ادغم وللمدغم فيه اى الذى وقع الادغام فيه حرفان فى اللفظ والكلم وحرف واحد
فى الكتابة اى ينقص حرف فى الكتابة اذا كان المدغم والمدغم فيه فى كلمة واحدة كبر وكر
وشد وشد على ما هو مذكور فى علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشىء عن شىء اذ مع
الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة وينقص حرف من الحرف الملفوظ فى الكتابة ثابت
فى عرفهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا فى لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله
اجتماع الحرفين المتماثلين فى الذات فى كلمة واحدة وهما ثانية اقرب الضربين الاول منهما ان يكونا
اى الحرفان المجتمعان متحركتين يجب فيه اى فى الضرب الاول فى جميع الصور الادغام الا فى
الصور الاتية كحوقرد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق بابنة
على تقدير الادغام يخرج عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة
وسكونا والف الاوسط التى يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير
واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس وحوقرد داخل فى لزوم الالتباس واما حوتنابذ
وستنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية فى مثل

ايكان فى قول المصنف وقيل الحرف الاول

حوقول بيان

تتفلذ

التوقف المستقبل

تتفلذ وتباعد وتبختر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم الامكان الادغام واما تخواتفل فسيذكر
الخلاف فيه فى بحث تخصم فلم يبق شىء غير مذكور وهى مثل صلك بفتحتين وهو عيب فى رجل الفرس
وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة وهى الطلعة التى فى ظهر الحمار
وطلل بفتحتين وهو ما بقى آثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصلك على تقدير الادغام
بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضى والسرر بلفظ سر بالضم وهو ما تقطعه العابلة من سرة
الصبى والجدد بلفظ جد بالضم وهو البئر فى الطريق وطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد
اللام وهو مطر ضعيف القطرة ومدد بلفظ مد من الثوب ولا يلتبس اى لا يقع الالتباس فى
مثل ردّ من ردد بالفتح او من ردُد بالضم وفى مثل فرّ بانه من فر يفر بالفتح او من فر يفر بالكسر وفى
مثل غضّ بانه من غضِض بالكسر او من غضَض بالفتح لان ردّ يعلم من يردّ بضم العين
ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف اللازمى من فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل
يفعل بالكسر فى الاول والضم فى الثانى مثل فضل يفضل شاذا لا اعتداد به وفرّ ايضا اى كردّ
يعلم من يفرّ ان اصله فر بالفتح لان المضاعف اللازمى اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وغضّ ايضا
يعلم من يغضّ ان اصله يغضض بالفتح لان المضاعف اللازمى اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما
فان فعل يفعل بالضم فى الماضى والفتح فى المضارع كقرء نكاد شاذا لا يعتد به والادغم
حيى فى بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان للتحرك كان فيه وانه ليس من صور الاستثناء
حتى لا يقع الضمة على الياء فى يحيى فى مضارعه فان قيل ما يدغم فى الماضى ان يدغم فى المضارع
ولا ادغم للمضارع مما يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم فى بعضها
نظرا الى اجتماع المثلين فان المبنى لا يسقط بالمهمور والى ان ذلك التعليل
انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفى يحيى يتتبع الاعلال لم يبق موجب الادغم

فيقال في كلمتي التقفين يحيى بلا ادغام وقيل في وجه عدم اعلال حيي الياء الاخيرة فيه
غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيى اصله يحيي
بضم الياء الاخيرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان
فكيف والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الاول مع الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين
في الذات ساكنا والثاني بافيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار
وانما قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب
من الاسباب ولو في كلمتين نحو لم اقل لكم ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه لا يجب فيه
في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعه
في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مدّ
اصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون العين
لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثالث اذ العبرة
في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في التقش
في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيغيرون الاعجام كثيرا والضرب الثالث منها
ان يكون الحرف الثاني منها ساكنا سكونا لازما والاول بافيا على حركته فالادغام فيه ممتنع لعدم
شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام
لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع
حينئذ ساكنان وهذا الثاني كان ساكنا قبل هذا فتقرر من ورطة يجيء في الاصل طلبين يقع النعم
ويقوم والمراد هنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين
وقيل انما امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود الهاء التي هي الادغام بالساكن اي سكون

الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف اي
حذف احد الساكنين في الضرب الثالث في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المثلين نسيا منسيا
من قوله ممتنع يعني ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا
احديهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به في الصحاح حيث قال في احسست
يحذفون منه التي هي الاولى واختاره المصنف حيث قال اقرن فحذف الراء الاولى لانها التي كان يدغمونها
فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى مع
حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذف
احديهما صار الفاء مكسورا او علم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم النقل
الكثير الا ان كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير يعارضه ويرجحه فلبت الثانية في مثل تقضض
نحو ظلت اصله ظللت فعل به علمه من الفعل كما جوزوا القلب اي قلب احد المتماثلين في تقضض
الباري اصله تقضض فلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على الحذف قراءة من قرأ وهم غير نافع
وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف مأخوذ من القرار وهو المختار اصله اقررن بكسر الهمزة والراء
الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع
المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لما يدل عليه لاثر الراء
الساكن ولا جرم النقل وعد انظر قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم حذف لاجتماع
الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار
قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال لحذف احد
احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب
ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردا للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار

قرن وج لايكون مما تحى فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو
يكون ماخوذا من اقر بالمكان بفتح العاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة
في اقر بكسر العاف مضارع متكلم من باب ضرب يقال ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب
ومستعمل من باب علم واذا كان بقراءة الكسرة من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت
من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله اي اصل
قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى العاف بعد حذفها واستغنى عن الهمزة
ولم يذكر هما الكتاء بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح بعد اي امتناع الادغام عند سكون
الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه اي سكون حرف الثاني لاز ما غير عارض واذا كان سكونه
عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان
السكون عارض لا اعتداد به فيتحرك الساكنين فيدغم فيما الاول وهذا لغة بني تميم ويجوز عدمه
اي عدم الادغام تحرك الثاني وهو ساكن بهما مع وجود المخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو
الاقرب الى الكتاب وفي التنزيل ولا تمنن تكثر امدد فعك الادغام امرا للمخاطب ومدا بالادغام
امرا له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية
للتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية لخفة اي لخفة الفتحة ومد بالكسر لان الكسر اصل في
تحريك الساكن كما مر ومد بالضم للاتباع اي لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة
والميم مضموم في الثلث لان الحركة المنقولة اليه في الثلث هي الضمة ومن ثم اي ومن اجل
ان الضم في مد للاتباع لا يجوز فر بالضم اي بضم الراء ويجوز غيره من الفك والفتح والكسر لوجود
العلل المذكور فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا وهو ضم العين بل للوجود هنا مصحح
الاتباع في الكسر لانه من باب ضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن وعددن ومددن

ومددت

وعددت وطويددن ولم يددن اي فيما اتصل به ضمير المرفوع لان سكون التاء فيه لازم لانه سبب
وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد وليمدد ولم يمدد فان سكونها
عارض لانه سبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفي نحو لعددن وليمددن ولم يمددن
اعتبر اللازم لكونه اقوى من العارض ونظير سكون امدد وامددن حركتا ياء رمى ولام قولا
وتقول في الامر من المضاعف بالنون الثقيلة مدن بفتح الدال مدان مدن بضمها وحذف الواو
اكتفاء بالضم مدن بكسرها وفي الياء اكتفاء بالكسر مدان امددن بفك الادغام وتقول
بالخفيفة مدن بفتح الدال مدن بضمها وحذف الواو اكتفاء بالضمة مدن وفي الياء
اكتفاء بالكسرة اسم الفاعل ماد اصله مادد ادغم الاولى بعد سكن حركتها في الثانية واسم
المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل وهو الواو واسم الزمان واسم المكان ممد بفتح الميم
اصله ممدد ادغم الاولى بعد نقل حركتها الى الميم الثانية واسم الالة ممد بكسر الميم الاولى اصله ممدد
المجهول من الثلاثي ممد اصله مدد ادغم الاولى في الثانية بعد سلب حركتها من المضارع يمد
اصله يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع
قبل ياء الافعال يا يقابلها من حروف اتثد ذ ز ش ص ض ط ظ وانما قلبت
مع هذه الحروف ما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات
فقلبوها الى مقاربها موافق لصفتها واوردوا على ترتيب اللغة امثلتها فقال نحو
اتخذ وهو اي ادغام اتخذ شاذا اذا كان من الاخذ لان اصله ج اء فخذ قلبت الهمزة
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء وادغمت التاء في التاء غير القياس لان
الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وهنا ليست
الياء باصلية واما اذا كان من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر

أصله التجر لانه تجر من باب نصر اى عمل التجارة فادغم التاء في التاء وجوبا وقوانا ء بالتاء المثناة
اصله اثناء لانه من ثأر من باب فتح اى فعل الثار وجب فيه الادغام على التفاك وهو موقوف على
يجوز فيه اثاء لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما ينحصر ولا يتبين جرى النفس مع حركه
وحروفها المهموسة جمعها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهي
ما ينحصر جرى النفس مع حركه وخصفه اسم امراءة والشحث الالحاح في المسئلة ومعناه
ستلح عليك هذه المراءة فيكون اى الثاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسة مع
تقارب مخرجهما بخلاف السمع فانه وان كان السين والثاء من المهموسة وتقارب مخرجهما
الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان مخرجي التاء والثاء مخرج مرفق
بهما الدال والطاء وبين الثاء والسين مخارج ثلثة احرف هن الدال والطاء والتاء ولذلك
ثقل جمع التاء والثاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعتا والاولى ساكن بخلاف
الجمع بين السين والثاء وان شئت صدق ملهيت فراجع الى وجدانك في اثناء واسمع
وليس ايضا بين السين والثاء الحادي في الصفير فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام
بخلاف التاء والثاء فانهما متحدتان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام لجعل التاء
بتقطتين ثاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى الثاء على لفظه الا انه قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان
الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى اتحاد الصورتي والاتحاد للمهموسي
وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما
في الذات وتبعه شارح الهادي وخواتان اصله ادمان لانه من دان من باب ضرب اي الدين
الذي لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال في الدال

لتقابل

لتعين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء في الثاء بعكس الثاء دالا فلا يكون التعليل للتقييد
بل للمطلق وجوب الادغام وهو عدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد الغني
في حلال الاعجاز ان محط الفايدة في الكلام القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فايدة غير مفهوم المخالفة
وهنا فايدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في ادان لانه اذا جعلت
الثاء دالا اى اذا لم يترك الثاء على اصلها البعد من الدال في المهموسية لان الثاء مهموس والدال
مجهور فيبقى بينهما بعد في الصفة اى للمهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ
بهما فوجب رفع هذا البعد بقلب احدهما تسهيلا للتلفظ وقلبوا الثاء حرفا يوافق ما قبله
في الصفة اعني الدال قصدا لنفي البعد والتنافر لقرب الدال من الثاء في المخرج بحيث لا واسطة
بين مخرجهما ولذلك حاربا الساكنين حتى لا يجوز اظهارها اذا اجتمعا ووجد شرايط الادغام من تحرك
الثاني وعدم الالتباس بخلاف الاستدان لسكون النون تقديرا وبخلاف وتد لالتباس والظاهر ان
يقول لقرب الثاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب في القرب المقلوب اعني
اولا لكن لما كان القرب باعتبار المخرج الثاء مبتداء المخرج النوعي الذي للثاء والدال والحاء جعله
اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزايد يلزم ترجيح حرفان من جنس واحد
فيدغم اى يدغم احدهما في الآخر اويقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل قوله جعلت الثاء دالا
يدل على عينين احدهما ان يبقيا على حالهما والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعده من الدال
في المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من الثاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظير
في كلامه وفي اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه باب نصر يجوز فيه اذكر بالذال الغير
المعجمة والادغام ويجوز اذدكر ايضا بالفك لان الذال المعجمة من الحرف المجهورية والثاء من المهموسية
فبينهما بعد في الصفة فجعل الثاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب في المخرج ولم يقلب الثاء في الذال

من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما لما جعلت التاء الاتي ادان للعلة المذكورة فيجوز ذلك بعد الجعل
المذكور نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله يجعل الدال ذالا والذال دالا متعلق
متعلق بالادغام وقوله وجوز لكم البيان اي عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما فان الذال غير
الدال ذالا لان احدهما معجم والاخر غير معجم وقوله ازدان اصله ازتان لانه من زان من التزين مثل اذكر
في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين الزاء والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير
وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام في ازدكر قوي فصيح
بخلاف الادغام في اذان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج من الدال والزاء الا انهما
متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم يقلبوا التاء زاء ابتداء ولكن يجوز
الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما في المجهورية لان الزاء اعظم من الدال
في امتداد الصوت فيصير حاي حين جعل الزاء دالا واوغام الذال في الدال كوضع القصعة
الكبيرة في الصغيرة وعدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف اولانه اي ازان على تقدير
ادغام الزاء في الدال بوازي وبلبس باداذان من الدين ونحو استمع اصله استمع لانه
من كمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسية مع تقاربهما
في المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتمع لعظم السين في امتداد الصوت
فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية
في الذات ونحو اشبه اصله اشتبه لانه من الشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصطبر
اصله اصتبر لانه من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء
التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي
الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لان حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة

ليست

ليست منها اي من المستعلية المطبقة اما استعلاء فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما الباقيها
فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر بما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان
لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عند اللسان ومطبق
عنده اللسان ومثل هذا الاقتصار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك والثلثة
الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء
الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلي عام والمطبقة خاص والتاء عطف على
الصاد من المنخفضة وهي لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق وبهذا الاسم مجازا ايضا
وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل المعنيين احدهما ايقاع التاء
على حالها وثانيهما قلب التاء طاء لما ان قوله ليجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا اليه
ثم قوله لمجاورة بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة
الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيصير الجمع بينهما في التلفظ على
المعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرف ان البعدين
للراغبين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو
الطاء قصد الازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما يعد اللام في المعطوف بمنا كما اعادوه
في كهنع اذا ان لقرب المعطوف عليه بمنا كما في ستة اصله سدس بدليل سديس وسداس للتصغير والجمع الكثير
فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج
والشدة هذا تشبيه في قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه و
لمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر

وفي صفة الشدة فلاراله هذه المباعدة لم يتركوا التسوية على حالها وقلبوا تاء لمقاربة
بينهما في التمس ولم يتركوا الدال ايضا على حالها لمباعدة بينه وبين التاء في للهموسية ولم يذكر
المباعدة في المشبه به اى سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد
ذكرت في جعد اذان وقلبت تاء لمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار سمع
ثم يجوز لك الادغام في اصطبر بجعل التاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية اى التسوية
الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد التصوت
اعنى لايصال الطبر ويجوز لك البيان نحو اصطبر وهو الكثير لعدم الجنسية في الادغام بين الطاء والصاد
وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو اضرب اصله اضبر لانه من ضرب المخرج ضربا ما وهو
مثل اصبر في الاحكام وعللها اعنى يجوز اضرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد و
اضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد في الطاء ونحو الطب اصله اطتب لانه من طلب
من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب ياء الافتعال طاء
بعد التاء من الطاء في صفة الكمس والانخفاض والقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو
اظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب نصر يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين
الظاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج بجعل الظاء ظاء والظاء طاء لمساواة
بينهما في العظم الصوتي ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الطاء والظاء في الجهر
مثل اظلم بالمعجمة واطلم بغير ها واظطلم بالبيان ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد على باب
ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة باطراد كونه وافعال في كلامهم كثيرا نحو تراث واتخم التاء في التاء وجوبا
لانه اى الشان ان لم يجعل الواو تاء بان يراعى تلك المناسبة يصير ياء لكسر ما قبلها فيلزم ان يجيء
صارت ياء كون الفعل مرة باعتبار في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واوا في المضارع نحو نوتعد

ونحو

وهو غير جايز وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف
بسبب التركيب اذا وجد بسببه فغير محظور كيقبل ويقول ويغزى ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب العين و
بشيء لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف ايضا قوله ويلزم توالي الكسرات كسرة الهمزة
والياء المركبة من الكسرة بعدي عطف على قلبوا ح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين
العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التقليل وهو اتعد اصله ايتسر لانه من يسر من
باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة
الجوار ووقوعه في كلامهم على ما مر في انشاء الله تعالى فرارا عن توالي الكسرات خصوصا في المصدر الى الاثنين
ولم يدغم اى لم يقع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما مر في اتسر لان الياء في ايتكل ليس
بلازمة يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم يعني يصير تلك الياء همزة اذا جعلته
اى ايتكل يكاتبان لان اصله ائتكل لانه من اكل من باب نصر قلب الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها ومن ثمة اى ومن اجل تلزوم الطرف المدغم شرطا في الادغام لم تدغم حيي في بعض اللغة لان
الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسكط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيي كما مر قوله واذ غلم
اتخذ شاذ عطف على تحول الايدغم من حيث المعنى اى ومن اجل اللزوم شرطا في الادغام يشتد غام
نحو اتخذ اذا كان اصله ائتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا يقلب فالياء
غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اتخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس تتمة
ومن ثمة توجيه انتم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لم تدغم والياء في ايتخذ غير لازمة مع انها
قد ادغمت فاجاب بقوله شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما بقي بها
من حروف تدذن ثصضوظط بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها
في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها

فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها عاريا نحو يقتتل اصله يقتتل من القتل ادغمت
اولى التاءين بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وادغام وجب الادغام لوقوع اجتماع المثلين
المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها
وقوع تاء بعدها نحو اقتتم واحترم فهو نظير انعت تلك في عدم لزوم التاء بعده
واذا كم في اقتتل ففي غيره اولى ويبتدأ اصله يبتدئ من البدء الا ادغم الدال الاولى في الثانية
ويقدر اصله يبتدز فقلبت التاء دالا ثم ادغم الدال في الدال ويتزع اصله
ينتزع من النزع فقلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم ادغم الزاء في الزاء ويبتسم اصله يتبسم
من البسم فقلبت التاء سينا ثم ادغم التي في التي ويختصم اصله يختصم من الخصومة
فقلبت التاء طاءا ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد ويفتعل اصله يفتضل
من الفضل وهو الزيادة فقلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد ويلتظم
اصله يلتظم من اللطمة فقلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينتظر اصله ينتظر من
النظر فقلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز ادغامهن
اي الامثلة المذكورة الا الادغام لجعل التاء مثل العين لاعكسه وقوله لضعف
استدعاء للمؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف استدعاء
المقدم الزايد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه للمؤخر الاصل الذي هو العين مع ان
قبل الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى على لفظه ولان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض
منع من هذا القبيل مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف الاشدر رمز نص مضطلع
من كونها اصلية او زايدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام في التاء

اج

اي في جواضي بعد الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان التاء عندهم اي عند هؤلاء
البعض من الصرفيين لو قصد بهذا الادغام ينقل حركة التاء الى ما قبلها فتحذف الهمزة
المجلبة فيصير في اختصم خصم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام
في الماضي ايضا فيقال اقتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز
في مستقبل كسر القاف وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجيء بكسر التاء نحو خصم اصله اختصم لان الاشاعرة
عندهم كسر الفا لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجلبة
ولا التباس وعند بعضهم يجيء الماضي المدغم بالمجلبة نحو اختصم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اي
اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج الى المجلبة لامكان والالتباس
ايضا واما في خصم بفتح الخاء فلم يجيء بالمجلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة الا انها
حركة احد حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجلبة بخلاف كسرة الخاء في خصم فانها
من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز خصما بفتح الخاء مع المجلبة لانها حركة اتباع
فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي في مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي
نحو يخصم فمن قال في الماضي خصم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخصم بفتحها ايضا ومن قال خصم او
اخصم بكسر الخاء بالمجلبة او بغيرها يقول في مستقبله يخصم بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله الضم
الباء للاتباع اي لاتباع ها الميم في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من كسرها
فيه نحو مخصوم بحركات الخاء ويجيء مصدره اي اختصم مدغما خصاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء
الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او لنقل كسر التاء الى الخاء ويجيء مصدره خصاما بفتح الخاء ان
اعتبرت ان حركة الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت اشارة الى
ان الاعتبار بها ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصوم ويجيء مصدره اختصاما بالمجلبة بكسر الخاء وفتحها

اعتبارا للسكون الاصلي لما ذكر بقي اختصم على تقدير الكسر للتقاء الساكنين لان الحركة عارضة فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقول من الياء فلا تحتاج الى المجتلبة لما ذكر وفي اختصم وبدعم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدهما جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها ما يعاريها من حروف تذذ ز سصضطظ واتما لم يذكر بهذا القيد اغنى ما يعاريها الظهور ان تعلم وتفاعل لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام باكه فيما بعدها من حروف تذذ ز سصضطظ لمعاريتها الهاء في الخارج وما عداها عنها في الصفات نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء وانا قيل بتشديد التاء اصله تتاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء وادارءوا اظاهر واذلل واقتل واصدق واذين واسمع واضرع وفي غير الصاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها امالاتحاد المخرج اولقربه واما في الصاد فبعد قلب التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب لما سبق ولا يدغم تاء استفعل فيما بعدها في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن شرط الادغام تحرك الثاني علم يوجد في استطع ولا يدغم التاء ايضا فيما بعدها في نحو استدان وان كان الدال متحركا لكن اصله استدين لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تاءه اي استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو استطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يستطيع كما مر في طلع من احدى اللامين حذف علا للتخفيف هذا اذا فتح بكسر الهمزة واذا قلت استطاع بفتح الهمزة يستطيع بضم الياء يكون السين زايدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطرد في استفعل وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فان اذ فتح الهمزة وجعلها همزة

قطع

قطع ان اصله عند استطاع حذف التاء استثقالا لاضعاف يستطيع بالفتح وانما كان السين زايدا على قوله سيبويه لان اصله اطاع كالهاء اي كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس

الباب الثالث في المهموز

بقرقه اما لانفهامه من تعريف الصحيح اولان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على المعتل لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة في الاطراد اللازم في كثير من الابواب والاعمال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح كما مر لصيرورة همزة اي همزة المهموز حرف علة في التليين اي في ازالة شدتها كامن واومن وايمانا ويجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ويسمى القطع ايضا لاقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سال ويسمى النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرء ويسمى الهمزة ايضا وذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الراء الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتدا بها كما سيجيء ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا اكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء ان شاء الله تعالى وقف حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة يتحمل بها خولت لكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجازفيها التخفيف لنوع من الاتساع وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قيل كما لها على سائر الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف جميع انواع الهمزة

يوجب ثم الابدال لانه اذهاب للهمزة بعوض ثم للحذف لانه اذهاب بها بغير عوض اللام الا ان الصوت قلبت لكون
اللين بين بين الاول من طرق التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة او متحركا
ماقبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لان المشهور
سكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه يبقى ما يدل عليها وقولك تقلب
بشيء يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه بعد ان كان حركة ما قبلها فتحة
تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانها
يوافقان بها اللين عن حركة الساكن اي طبيعة لضعفه والمدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة
وهو حركة ما قبلها الى ما يجانسه ويوافقه اولك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف
الذي بعدها الحرف الذي تشبعت تلك الحركة منها فالحركة في راس بالالف اصله رأس
ولوم اصله لؤم وبير اصله بئر والخامس من تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة
باي حركة كانت وما قبلها باي حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان
الهمزة ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع لمدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى
من اثرها وفوائدها ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم
ينبني اي بعد حركتها وحركة ما قبلها تنبيه للهمزة على تحقيقها بين بين في كل الاحوال للتطاوع
للحذف والقلب لقوة عريكتها اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع صعوبة التخفيف فاحوال الهمزة
مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة نحو سئل ولؤم وسئم ومور اوس
وجوه وسئل ومستهزءين وميز ومستهزؤون ففي هذه الاحوال كلها ينبغي الهمزة بجعلها
بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فانها لا تنبغي بل يجعل واوا
ان كان ما قبلها مضموما او يجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا كمومير فيما كان ما قبلها مكسورا

اصله

اصله مئر وجوز فيما اذا كان ما قبلها مضموما اصله جؤن الا ان الفتحة كالسكون في اللين والضعف
فقلب الهمزة المفتوحة كالقلب مع حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سال الفا والهمزة
اي همزة سال مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحة اي فتحة همزة سال لحذف المضاف صارت قوية
بفتحة ما قبلها لان الشيء يتقوى بجنسه ونحو لا هناك المرتع في لا هناك بقلب الهمزة الفا
مع كونها او كون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدر راحت بمسلمة
البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري
حين ولي على العراق بدل الملك ومسلمة ابني عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي لجماعة
المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء
عليهم يريد ان ابني السلطان قد تركا الملك لك فاغتنم به لا بورك لك فيه ولا تمتع به و
الثالث من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن
لا يقع الحذف ابتداء بل تلين الهمزة بسلب حركتها فيها اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا
ما قبلها اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عريكتها بمجاورة الساكن
في الجملة قبل ذلك اللين فان الصحيح مؤخرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة
لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف حينئذ لانه لا مجال
للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقاس بما يوافقها ولا للبين بين لان همزة بين بين قريبة من
الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من نحو ارضها
ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها لبقاء اثرها وانما لم يجذبوا الهمزة مع حركتها لانها لو جذبت
ذلك الى الاخلال بالنطق بالحرف مع حركته مجانا من غير حاجة تفضي الى ذلك وجوز في كلام البعض

57

الأدباء النصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما قوله المص وفي كلام بعضهم التصريح بتقدم النقل
على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها ساكنا صحيحا او واو او
او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو شيء اصله شيوء وسيء اصله سيوء ولم يورد مثالها النحاة
بسلة لان الواو والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف الصحيح او النحاة
بجيل وحوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا للمعنى فكانهما اصليان او النحاة بابو يوب
وابتغى مره فانه لا تخفف في كلمتين في كلمة اولى واما الغير فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بسلة او مزيدتين لمعنى اي الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى
المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء
خطية فانها للفاعلية والواو في معروة فانها للمفعولية والباقي اجنبي فانها للتصغير
فليس معنى معتدا به عندهم ولا ينافيه لهم لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زايدة
ولم يقيدوا بكونها للمعنى مع انها زايدة لمعنى نحو سلة اصله سئل لتبت الهمزة بسلب حركتها
اولا ثم حذف ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك اصله ملاك
مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملاك مالك قدمت
اللام فصار ملاك فحذفت الهمزة كما في سلة وقيل ملك وجمع بالتاء لجمع ملايك وملائكة والتاء
لتاكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بسلة اعلاما بان
حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك ولكم اذا خففت همزته
على طريق تخفيفها فحركت للام التعريف التجه لهم في الف اللام طريقان احدهما انه جوز فيه الحركة
بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة
وهذا هو القياس لان الالف اي همزة الوصل كلفت لاجل سكون اللام وقد انعدم الاحتياج اليها

الطريق الاول الذي هو نقل حركة الهمزة الى اللام

وثانيها

وثانيها انه يجوز فيه المر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام فكان اللام ساكن اذ الاعتبار بالعارض
كما في خصم اخصم وجيل اصله جاءل فزيد الياء للالحاق بجعفر فصار جياءل فخففت الهمزة على
طريقه وحوبة اصله حاء بة زيدت الياء للالحاق بجعفرة فصار حواء بة ثم خففت الهمزة على طريق
وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو والاصلي في غير كلمة الهمزة وابتغى مره اصله ابتغى
امره فيما كان الياء الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء التصغير كاحد حروف الكلمة لما عرف ولذا
يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها او يجوز تحميل المر على احد حروف العلة في
هذه الكلمات اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر او في الواو والياء الاصليتين او
مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شيء وسيء لغوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية
او في حكمها والطرف الاخير لانها نقلت اليها من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة
المتحركة حرف لين اي حرف علة ساكنة حال كونه مزيدا للالحاق الغير الالحاقي فان كان ياء او واو مدغم
او ما يشبه المدة كياء التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة في اللين لانها في مقابلة الف التكسير
نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كانت ما قبلها واو
قلبت واوا ثم ادغمت الاول الذي هو ما قبلها في آخره اي في ذلك الاول والمتاخر عنه الذي هو
هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المثلين وانما تقلب القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها
كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة
من الهمزة اي هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان وما يشبه المدة تفضي الى تحمل الضعيف
اي ابقاء المحل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير
الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا جعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من

بل الساكنة لكان يلزم التقاء الساكنين لان ماقبل الهمزة ساكن فقلبتين العلب ثم فرع على العلة
جريانها فقال فتدغم كو خطية اصله خطيئة لان الياء فيه مرة زايدة ومقروة اصله مقروءة
لان الواو فيه مرة زايدة وافيس اصله اقيئس تصغير افوعل من جمع فاس لان الياء فيه يشبه
المدة وكل ماهذا شانه تقلب فتدغم بحكم العلة المذكورة فهذه تقلب فتدغم فان قلت يلزم
تحميل الضعيف ايضا اى كلما في النقل من الادغام وهو اى ذلك الضعيف في الادغام وهو اى
ذلك الضعيف في الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكروها اكتفاء بذكر الياء الذى هو
المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية بالعلة
اى بدلة من حرف الاصلى فلا يكون ضعيفة كياء جيل اى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب
زيادتها بالفة وكذا واو حوبة هذا اذا كان ماقبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء واذا
كان ماقبلها الفا جعل الالف الذى بعد همزة الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال للغير المشهور
بسبب كون ماقبل الهمزة وانما قلبتين بين بين في هذه الصورة لان الالف لا تتحمل الحركة حتى
تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ماقبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا وتدغم الالف
فتقلبتين بين بين نحو سائل في الهمزة الاصلية وقائل في البدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة
في كلمة واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا
على سبيل الوجوب للمجانسة نحو اخذ للتفضيل اصله اخذ كنصر وادم للصفة المشبهة اصله
ادم كاسم فالزايدة هي الاولى بدليل النظر وعدم الانصراف ثم استثنى من الكلم السابق الذى هو
قلب الهمزة الثانية وجوبا وبقاء الالف لفظ ائمة بقوله الا في ائمة فان اصلها اءمة جمع
امام كآئنة جمع انا اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا
على مقتضى القياس فصار آمة كما جعلت في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام

فحذف

فحرك الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان
الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بامة بضم الهمزة والتشديد وامة بفتحها و
التخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركا بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم تجعل واوا
لثقلها فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا
الهمزة حرفا موافقا لحركتها هي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما لعروض حركتها واما
لان في ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين لانه
ماذكره المصاقرب القياس وعند الكوفيين ولا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع
الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ايمة الكفر بالهمزتين
المختلفتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حدة جائز لم لا يجوز في آمة بعد القلب والادغام
عند البصريين حيث احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمة ليست بمدة لان المدة هي
الالف الغير المعلوة من شيء او المعلوة من واو او ياء والالف في آمة ليست كذلك كيف يكون
اجتماع الساكنين في حدة للاستفهام للانكار اى لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى
الهمزتين المجتمعتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركتها قبلها
نحو ايمر اصله اءمر من الامر واذا كانت اولاهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا
للمناسبة نحو اوثر اصله اءثر من الاثرة وهو الاختيار واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها
اءكل اءخذ اءمر والقياس المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا وياء او كل هو
اوخذ واومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير
القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم
الحذف في الاوليين واجب بخلاف الثالثة لعدم بلوغه مبلغ الاوليين في كثرة الاستعمال

قال الله تعالى وأما هلك الا انه نظمهما في سلك واحد نظرا الى اتحادهما في الحذف لغير القياس
عند حذف الهمزة من مرو بعدا اي تخفيف همزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المجتمعتين بتقليها
بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة واذا كانت
اي الهمزتان في كلمتين والاقسام اثنى عشر اذ لا يجال السكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة
والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها
اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احمد بعد جاء ويدرء من تلعاء ولم يدراء والاربعة الاخرى
تكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ احمد بعد الالفاظ الاربعة المكورة
والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد
تلك الالفاظ والتفصيل في التحقيق انه تخفيف الثانية عند الخليل لان التثقل انما حصل عند
الثانية هو عند ترك تخفيف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى انهما وقع
التخفيف جاز لكن قد ابوا ان يدعوا اول المثلين حرف الكبد في نحو دينار ودينوان اصلها
دنار ودنوان وكان للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفها لان كونه اجتماعهما عارضا
هو ان لم التثقل نحو قد جاء شرطها تخفيف الثانية يجعلها بين بين وعند اهل الحجاز
تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان التثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص احدهما بالتخفيف
تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفيف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف
لو انفردت لم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع في كلمة فقيل نحو جاء احمد
يجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة وكان بكسر
الثانية او ما قبلها واوا اخوا وادم في جمع آدم واويدم تصغير ادم اصله اءيدم والثاني
ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت فقع مثل جاء

اذا كانتا من

اصلها

قوله تعالى اشراطها ساعة فقد جاء اشراطها

اصله آدم

احمد

احمد يجعل بين بين لان الهمزة المفردة اذا كان ما قبلها الفا نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا
نحو سال يجعل بين بين وان لم يكونا مفتوحين في الكلمة خففت ابتداء بجعلها بين بين على حسب ما يقتضيه
التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء در يسئ يجعلان بين بين ففي يدرء احمد
يجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا لكونه وعلى هذا القياس وعند بعض العرب يقحم بينهما
الف للفصل حرصا منهم على اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف
في لفظ كراهة اجتماعهما على الفات ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى همزة كلمة
نحو جاء احمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة فيا ظبية
الوعساء بين جلاجل وبين النقاء آنت ظبية ام ام سالم
اصله اءنت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقاء ونحو قول الآخر
خزق اذا ما القوم ابعطا فكاهة تفكرا اياه يقنون ام قردا الخزق
الغليظ القصير الذي يقارب الخطو ابدوا اظهروا والتكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ يشبه
القرد كيف لو تمازح القوم يذكر القرد الظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يخفف بعد
اقحام الالف ومنهم من يخفف ولا يخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم يصل بها كلمة اخرى وذلك
لان المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من
الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه وايضا ليس في الامر فرق حتى
يتصور للحذف او القلب يسوغ مع ان الهمزة المبتدأ بها لا يكون مستثقلا لقوة التكلم في الابتداء
وحذف همزة فعل للاستفهام للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس اسم جنس لجميع الانس
اذ لم يثبت فعال بنية لجمع اذ اصله اناس بالهمز في الاول بشهادة الانسان والاناسي و
الانسي وانس شاذ على القياس المذكور وكذلك اناس في تخفيف الهمزة في الاول على غير

القياس

فعل وزن اناس

الله منك كما اختاره القاضي فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياس فصار لاه ثم ادخل اللام
عوضا عن الهمزة المحذوفة وكذلك قيل في نداء يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ غالبا
يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معه شائبة تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتي التعريف
واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله معرفا كما اختاره صاحب
الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها الزوم حرف التعريف فنقل حركة
الهمزة بعد حذفها الى اللام الاولى فصار ألِلاه ثم ادغم فصار الله وهذا صريح في ان
الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف الغير
القياسي ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل
الاستطراد اذ الكلام هنا في الهمزة المبتداء بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك في
الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف
ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل
الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكونه
النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة
في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز اسمائه عن سائر
الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان
الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذف الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح
به ابو علي حيث قال همزة الله حذفت حذفا من غير انتظار نظر الى وجوب الادغام والتعويض
فان المحذوف قياسا حكم الثابت وما كان من حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين
به ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف الهمزة

على

على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول
غير القياس يكون التاء على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس ففيه توفيق بين
الاسم المسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس كما حذفت الهمزة
في يرى تشبيها الجلالة بيد انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها الا في
الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم اصله يراى فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم لبتن الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلثة سواكن الراء والهمزة والالف
فحذفت الهمزة واعطى حركتها الراء فصار يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب
في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله **المرتجى ما لا يقيك والدهر اعصر من يتمنى**
العيش يرأى ويسمع بقول اضرني ما رأيت من العجايب والغرايب في الدهر
الطويل فان من يتمنع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة
ولا وجه هذا التخفيف في راى لعدم سكون ما قبلها اي الهمزة الا في الضرورة الشعر كقوله
صاح هل رأيت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
قرى تمكن الحلاب للحلب بقول الغانمت لابتدارك دون اخواتها من الفعل والاسم بما فيه
همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل المثل
في يرى دون اخواتها ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرايط
المذكورة لا يجب ان يقال بنبي لحذف الهمزة في بناء لفقدان الشرط الاول وان يقال بسل في يسئال
لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرتي في مرعى لفقدان الشرط الثالث وتقول في الحاق الضمائر بالماضي
رأي رأيا راوا الى اخره رأت رأتا رأين الخ واعلال الياء يجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى
وانما ذكر قلب ياء يراى هنا فلذكره في التشبيه على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق

الضمائر به يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترى تريان ترين
اري نري ولما كان في صيغ المستقبل كحرف متحرك اوردها على التمام بخلاف الماضي وجمع
يرون في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كجمع يرى ولكن حذف الالف الذي في يرون لالتقاء
الساكنين بواو الجمع لان اصله يراءيون وقلبت الياء الفا كما يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة
من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يراءون ثم خففت الهمزة كما في يرى وحركت الياء
في يريان بعد عود الف يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذفها لالتباس
مع ان الحركة عليه ثقيلة لظر والحركة فيه كالمعدومة فلم تنقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد ان
يكون ما قبلها مفتوحا ولا يقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم
الوقوع في المحذور الذي فروا منه في التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء الفا اجتمع ساكنان
الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم حذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين
فيلتبس جمع يريان بالواحد في اللفظ بحذف النون في مثل لن يرى اي عند دخول الناصب فقوله
بيرى بدل بالواحد اي فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب في يريان عند دخول
لن كقولك لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم
انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف واذا قلبنا الالف لم يلتبس بكونه في اللفظ
اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفردة المقلوب من الياء
فانه تكتب بالياء واصل تريين للواحدة المخاطبة ترائيين على وزن تتفعلين فحذفت الهمزة
كما حذفت في يرى فنقلت فتحتها الى الراء فصار ترييين ثم جعلت الياء الاولى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين ولك ان
تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكرناه اولى لانه يدرج في الحذف

وتسوي بينهما اي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه التقاء بالفرق التقديري
فوزن الواحد تفعين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفعلن بحذف العين فقط كما كتفع
في ترمين بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى
في باب الناقص ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري
بينهما هناك ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف
الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التي للاعراب علامة
للجزم وكسرت ياء التانيث لانه انما الحق النون الثقيلة باخر ترين بعد دخول حرف الشرط
لغناء ما وسقوط النون بها وصارا ما ترين اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني اول
نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير
فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وفتح الكسرة يطرد
بجميع نونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة المخاطبة لاجل ياء
الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها بخلاف ضربن وضربا لم يحذف الياء كسر الياء ايضا
طردا للباب لان الياء يصير ما قبل نون التاكيد كما ترين كما كسر ياء التانيث في اخشين اصله
اخشيي فلما الحق نون التاكيد واجتمع الساكنان كسر الياء ليطرد ويجيء عامة في باب التعجيف
الامر للحاضر من ترائي ررياري وارين ريارين ولا تجعل الياء الفا في رياوان لم يلتبس
اذا جعلت الفا وحذف لاجتماع الساكنين تبعا للمرباء ويجوز اي يجيء فاي للجواز تستعمل
فيما يعم الوجوب نحو زرها عند الوقف عند الوقف كورة اصله ارأي فحذفت همزة اي
العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم استغني
عن همزة الوصل ثم لحق هاء السكتة لئلا يلزم الابتداء بالساكن اي اسكن الراء للوقف او

على المتحرك ان لم يسكن فصاريرة وتقول في رؤا اخواته بالنون الثقيلة يرين ريان رؤن
رين ريان ريننان فيجيء بالياء في رين اي اعيد اللام المحذوفة للانعدام السكون
الوقفي بسبب ايتعال نونا التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي
والجزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلما وقع فيها فان نون التاكيد لما اختص
بالفعل صار الجزء منه وبمنزلة الداخلي وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف
لاجل السكون او تقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد
بآخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فيعدم السكون فلا يكون الآخر محلا
للسكون فكذا اذا الحق بآخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام للانعدام السكون
وكون الآخر محلا لما اعيد الياء في ارمين لذلك ولم يحذف واو يلغين وروين لعدم ضمة
ما قبلها ولو حذف لم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه
لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله ريوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين
فبقي رو فلما الحق به النون الثقيل ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما كما ذكرنا في امارين
فحركت الواو بحركة مناسبة فحركة عارضة فلو اعيد اللام وقيل ريوين اجتمع الساكنان
حقيقة فيلزم الوقوع فيما قرمنه وكذا رين بخلاف اغزن فان واو الجمع حذف فيه لالتقاء
ضمة الراء تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون لكرهة
لزوم الكلمة الواو لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو ان كان على حدة الا ان الكلمة
ثقلت واعتطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كالاعادة وكذا
اغزن وكذلك ارمين وارمين وتقول في رؤا اخواته بالنون الخفيفة ريان روين رين وحكمها
كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء الى على وزن فاع اصله رائ يجيء اعل كاعلال راع

ولا

ولا يحذف همزته اي همزة راء لما اي للوجه الذي يجيء في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف
همزته لان ما قبلها الف والالف لا يقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها
بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين المشهور
كما جعلتها بين بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا اي على يري في تخفيف الهمزة
باب الافعال من الرؤية ما استعمل من الرؤية في هذا الباب اكثر الاستعمال ماضيا كقولك اري
اصله ارءى او مضارعا كقولك يرى اصله يرءى اوامرا كقولك ارء اصله ارءى او فاعلا او مفعولا نحو
مرء ومرءى اصلها مرءو ومرءى او مصدرا كقولك ارائة اصله ارءاية او آبا على وزن افعالا قلبت الياء
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار ارءاء لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف
زائدة تنقلبان الفا لعدم اعتدادهم بالالف وصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها واوهاجوهرها
فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او
تحريك الاولى ليئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصار همزة
واما اذا كان يكون بعد الف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعلان ليئلا
يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو راى وناى من رويت وتوبت
الفان عينها فعلا وسلمت لاما بهما وكان الاصل ان يعل اللام ليصح العين لكنها الحقا
والسند وذ بالرابية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في ارءاء وحذفت كما في
الفعل فصار ارءاء ثم عوض تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار
اراءة ويجوز ارايا بلا تعويض لان ما حذفت منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض
بخلاف الاقامة ويجوز ارايته بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب الياء على اعتبار تقديم حذف العين

او امرا عطف على ماضيا كما

والتعويض عنه على تقدير الياء او بسبب ان التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث
يعتد بها بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناة فانه يقال للمذكر بناء
ومن قلب نظر الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة للمفعول من يرى مرئى لان آخره
اى مرئيان مرئيون اذ اصله مرءوى فاعل كما اى كاعلال الذى وقع فى مهدى كما فى الخبء
ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف همزته فى فعله اعنى يرى غير قياس كما مر حيث قال
وهذا التخفيف واجب فى يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما
يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم فى محل على خلاف القياس لا يعداه
كما تقرر فى موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما واما
حذف الهمزة وجوبا فى كمر يمر فى غير الفعل اصله مرئى اسم مفعول من باب الافعال
مع ان وجوب الحذف فى فعله غير قياس بل لكثرة الاستعمال لكثرة ستتبعه كمر مرئى
بخلاف كمر مرئى فانه مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو اى ذلك المستتبع الكثير اى
يرى واخواتها اى الامر والنهى والموضع من الثلاثى مرعى والالة مرعى واذا حذف
الهمزة فى هذه الاشياء اى للمفعول والموضع والالة دون الفاعل للوجه الذى يجوز الحذف
بالقياس الى نظيرها من المضارع والامر والنهى الا انه اى حذف الهمزة فى هذه الاشياء المذكورة
غير مستعمل اى غير واقع فى كلامهم المجهول نرعى على الاصل يرعى على الحذف اصله يرءى اى
آخرها المهموز العين يجىء من ستة ابواب نحو ينصر نحو اخذ ياخذ ومن باب ضرب نحو ادب يأدب
من المأدبة بمعنى الضيافة لان من الادب فان بابه حسن ومن باب فتح نحو اهب يأهب ومن
باب علم نحو ارج يأرج ومن باب حسن نحو اسل يأسل ولا يجىء من فعل بفعل بكسر العين
فيهما والمهموز اللام يجىء من ثلثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرأى ومن باب علم نحو يشأ

بحث المهموز العين

يشأ

بحث المهموز الفاء

يئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجىء من غيرهما والمهموز اللام يجىء من اربعة
ابواب من باب نصر نحو بنأ يبنأ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم
نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجىء من غيرها وتقديم مثال باب فتح
على مثال باب علم فى المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال باب نصر
على مثال باب ضرب للكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب
ولكثرة استعمال خصوص المثال اعنى اخذ ولا يجىء فى المضاعف الا مهموز الفاء نحو ان
يأبّ ابنا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة فى موضع حرف العلة والغرض
من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع
مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه ضرورى لا حاجة
الى تعليم ومن ثم اى ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجىء من المثال الا
مهموز العين واللام نحو وأد من باب ضرب ووجأ من باب فتح فيستمى باسمهما اى مثال
المثال للمهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجىء فى الاجوف الا مهموز الفاء واللام
نحو آن اصله اوَنَ من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام
ولا يجىء فى الناقص الا المهموز الفاء والعين نحو ارى وراى ولا يجىء فى اللفيف المفروق
الا مهموز العين نحو واى من باب ضرب ولا يجىء فى المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى من
باب ضرب وتكتب الهمزة فى الاول اى حال كونها فى اول الكلمة على صورة الالف فى
كل الاحوال اى سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل و
سواء كانت اصلية ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم
او همزة وصل نحو اضرب وانصر وحقه الالف فان الالف تشارك الهمزة فى المخرج وهى

بحث المهموز اللام

كحو أبت يأبت أبا

اخف حروف التهجي فابدلوا الهمزة الفا في اللفظ للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب
في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من
ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله وفوق الكل
عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف
تكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت
ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو راس ولؤم ودئب للمناسبة اي لتوافق صورة
الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء
كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو سئال
ويلؤم ورئيم ونحو سادل ولوءم ورئيم واعلم ان ورد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها
لكان الاختلاف فيها فمنهم من يجذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو سئل ويلؤم ورئيم
او الادغام كسآل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسئل والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو يسآل ومنهم من يجذفها في الجميع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم
اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها اذ الاصل
ان يكون الكتابة على طرز ولو قال طريق تخفيف الهمزة بدل قوله وفق حركة نفسها كما قال
غيره ليشمل نحو جؤن ومئر الآتية عدل عنه الى ما في الكتاب ليشتمل الساكن ما قبلها
وحكم مئر وجؤن قد علم طريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة
من حكم اخواتها اذا كانت الهمزة متحركة بحال كونها في آخر الكلمة يكتب على وفق حركة
ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا كالاعلى وفق حركة نفسها لان الحركة العرضية كانت عارضة
والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ ودفئ ويعلم من هذا ان

الهمزة

الهمزة المنظرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يقرؤ ولم يدفؤ
فاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل همزة المنظرفة ساكنا
لا تكتب تلك الهمزة على صورة شئ لا على حركة نفسها لطرو حركتها ولا على حركة ما قبلها
لعرض عدم حركة ما قبلها نحو خباء ودفء وبرء بل تحذف من اللفظ فان شكل الهمزة و
صورتها اللفظية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خباء ودفء وبرء
فانما هو علامة للهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتتلفظ واما الكاتبة
نحو البطوء والوطئ والطبيئة بالواو والياء فلتبس على قانون علم اللفظ من الكاتب
بصورة اللفظ

الباب الرابع في المثال

قدم ما يكون حرف العلة
غير متعد لكثرة ابوابه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم فعل الفاء منه على فعل
العين لتقدم الفاء على العين بسبب للمفعل الفاء باضافة المفعل الى الفاء اضافة لفظية
مثل الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه مفعل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لا كان
في اوله كان كانه هو المفعل لظهور كونه مفعلا من اول الامر ولانه لا يجئ الاطراد في التسمية
ويقال له مثال ايضا لان ما بنيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة
دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف العلة ويلزمه كونه
مثله في تحمل الحركات كوعد ويعد وقيل انما سمي مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن
نحو عد من تعد وزن من تزن فزن عد بزن تجد موازنا له في الوزن ومعنى المثال تجئ
من ستة ابواب باب ضرب وعلم وفتح وحسب وكرم نحو وعد يعد وجل يوجل ووهب
يهب ووجه يوجه ووضع يضع ولا يجئ المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا وجد
يجد كما يأتي لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في كلام

لغتهم يثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اى يجد بالضم لغة ضعيفة لحروجها
عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في الحذف بعضهم ان الحذف في يجد على طريق
الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة حكم الصحيح
في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووحل من
الوقر وهو ثقيل الاذن وهو متعد لان الوقر بمعنى القعود في البيت ولان الوقار
وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقريد على انه متعد وبنع وبنع ولم يرد من
البالغ الا مثالا واحدا منتهيا على قلته ونظائره نحو ومع ووثق ويسر ويئس
فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف
وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم اذ لم يعرض له فتور وعي في الكلم
بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما يعلان في الاول اذا الاعلال مصدر للجهول
اى كون الحرف معتلا فقد يكون بالسكون او بالقلب اى بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف
اى بكونه محذوفا وثالثها لا يمكن الا بالسكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك
اى كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احرف عن بعض حروف الابدال يكون حرف
العلة يعني الالف والياء زايدة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة اى الالف
لا تكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه فلتزوم نقصانه
من العدد الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوايد منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها
المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اى لا يقع التعويض بالتاء في الاول والاتي الاخر
مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضي بالمستقبل بالتعويض في
الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس الحروف وان اندفع الالتباس

بالحركات

ومعنى الغاية الزيادة هو القليل والتبيه بالاولى الكائن على عند الغفلة

66

بالحركات ومن ثمة اى ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل
لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الاخر لان
اصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين لثقلها عليه مع اعتلال فعله او حذفت الواو
ثم زيدت التاء عنها وقيل اصلها وعدة حذفت الواو لمثل ذكر ولزم تاء التانيث كالعوض
من المحذوف فان زال احد الوصفين لا لحذف ولا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسر ولا من
نحو الوصال لعدم الاعتلال فعله نحو يواصل للالتباس اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل
ويجوز ادخال التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز بالتكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر
الى الغير اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء صيغة التكلان وعند
سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر
سواء كان بعد حال الاضافة او غيرها
واختلفوك عد الامر الذي وعدوا بحذف التاء من عد الامر اصله
عدة للامر تقول انتم الذين اخلفوا ما وعدوا الا ان التعويض من الامور الجايزة عند سيبويه
لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف
التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض
ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة
تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذه
الاستثناء جواب عن استدلال بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء
في الشعر انما هو حال الاضافة ودعوى مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى
مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا و
حذفت احدى الالفين على اختلاف للذهبين للتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء التانيث

وعند الفراء لا يحذف الا ضرورة اى حذف تاء المصدر
الا في حال الاضافة كقوله واضلعوك عند الاحزاب طعنة
الاجر وعوضا عما فاتها واقام الصلوة وايتاء الزكوة اى اقامة
لانها وقعت في حال الاضافة في قوله

كما في العدة وكذلك حكم الاقامة والاستقامة وكونهما كالاجابة والاستجابة ومن ثم اى ومن اجل ان حكمها كالحكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلوة اصله واقامة الصلوة للاضافة كما حذفت في عدة الامر ونقول في لحاق الضمائر وعده وعداه وعدها الآخرة والجور اى يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه كلها حروف مضارعه و الفاء في الماضي واو فوجب ان يقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية اى الواو ومن الضمة التقديرية وهي الواو الى الكسرة التحقيقية التي هي كسر العين و مثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك تثبت في احدهما وسقطت في الآخر وهذا النقل وان لزم اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف واه لزم منها ايضا نوالي الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الآخرين ومن ثمة اى ومن اجل ثقل هذه الخروج لما جيء لفعة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل لمعنى غير معقول كما مر الاجيك بكسر الفاء وضم العين ودئل على العكس فلما استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في يقد واخواته ايضا اى كيعد ولم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها اللمات كلمة في الاستقبالية وللطراد الباب وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويسع ويدع وبطاء لان اصله يوضع بكسر العين وكذلك اصل امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين

نظرا

نظرا الى حرف الحلق فان حروف الحلق ثقيلة فيكون فتحة العين معاونة لثقلها الا انه يرد عليه انه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني كسرة ما بعدها ويقال ايضا يعتل بعد ويعتل يسع فماضيه مكسور وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك لئلا يلزم منه خرم قاعدتهم والا فلهم بذلك وكذلك جميع العلل المذكورة في هذه الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه يتفك في مواضع كثيرة ولا يحذف العاو في يوعد لان اصله ياوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو في يوعد يبقى النقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على البناء الامر عداه وانما لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه اولا انه ما حذف من تعد بلا واو والفاعل واعد سلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والآلة ميعد اصله موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين فعلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها وهم اى الصرفيون يغلبونها اى الواو ياء بالحاجز المانع في نحو قنية واصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز اى في موعد يكونون اى الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها وبمقتضاه عدم كتابة همزة خبء بالالف وبرء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين

عن ابن القطاع ان یاء قنیة اصلیة لانها من قنیت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوط فعلی هذین القولین الاستشهاد فی قنیة الا ان الظاهر من کلام الزمخشری لما کان کون یاء قنیة مقلوبة من الواو وان هذا القلب علی القیاس تبعه المص فی ذلک والقول ما ذهب الیه الزمخشری والمص اظهر ورد علی ابن الحاجب جواز الامالة فی شملال وعلی جوازها فی عنبا ویرد علی المنقول من ابن القطاع ان یجیء قنیت قنیة لا یمنع من استعمال قنوت قنیة بالعکس ایضا

الباب الخامس فی الاجوف

ای معتل العین قدمه علی الناقص لتقدم العین علی اللام ولانه یصیر الاخبار علی ثلثة احرف والناقص یصیر فیه علی اربعة احرف والثلثة متقدمة علی الاربعة ولان بعض الاجوف لا یعتل بخلاف الناقص ویقال له ای لمسمی اسم الاجوف اجوف طلا جوف ای ماهو کالجوف له عن الحرف الصحیح اولوقوع حرف العلة فی جوفه ویقال له ذو الثلثة لصیرورتها ثلثة احرف فی المتکلم فی الثلاثی المجرد ویسمی غیره بذی الثلثة بتعاله ولا کان المتکلم مقدما غیره کما مر اعتبره فی صیرورته علی ثلثة احرف وان کان المخاطب ایضا کذلک نحو قلت فانه وان کان جملة الا ان الصرفیین یسمونه الفعل الماضی للمتکلم لشدة اتصال الضمیر المرفوع بالفعل فصعوصا المتصل فکانه حرف من حروفه وهو ای الاجوف یجیء من ثلثة ابواب الاستغراق من باب نصر نحو قال یقول ومن باب ضرب نحو باع یبیع ومن باب علم نحو خاف یخاف واما باب حسن فلم یجیء منه الا طال یطول وذلک لم یعتبره قال بعض الصرفیین اصلا ضابطا شاملا نحوله فی باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فیکون فی قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فیکون التقدیر قال بعض الصرفیین فی حق باب الاعلال اصلا مثنا والاجمیع انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال علیها

واما

وامّا صفة بعد صفة لاصلا یخرج ای یحصل جمیع المسائل والاحکام المتعلقة بالاعلال منه ای من ذلک الاصل وهو ای ذلک الاصل قولهم ان الاعلال فی حروف العلة حال کونه فی غیر الفاء الذی وقع فی الابتداء فانه لیس قبله شیء حتی یدخل فی ستة عشر وجها واما الفاء الذی لم یقع فی الابتداء فهو داخل فیها نحو موسر وموزان یتصور منه ستة عشر وجها لانه ای الشان یتصور فی حروف العلة التی هی غیر الفاء الابتدائی اربعة اوجه لحرکاتها الثلث والسکون ویتصور فیما قبلها ایضا کما یتصور فی حروف العلة کذلک ای مثل ما یتصور فی حروف العلة من الحرکات الثلث والسکون فاضرب الاربعة الاولی التی هی احوال حروف العلة من الحرکات الثلث والسکون فی الاربعة الثانیة التی هی احوال ما قبل حروف العلة من الحرکات الثلث والسکون حتی یحصل لک ستة عشر وجها ثم اترک حرف العلة الساکنة التی قبلها ساکن ای قبلها فکان ما قبل الحرف قبلها لتعذر اجتماع الساکنین فبقی لک ستة عشر وجها الاربعة منها حاصل اذا کان ما قبلها ای ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبیع وخوف وطول ولا یعتل الصورة الاولی وهی ما کان حرف العلة فیه ساکنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا اسکن ای وجد علی صفة السکون جعل من جنس حرکة ما قبلها فی جمیع الاوقات اللین عریکة الساکن وسنحاء ما قبلها اعنی الحرکة فان الحرکة بعد الحرف لما ذکر فی علم الکلام ولان الابتداء بالساکن اذا کان معتوتا اعنی حرف مد ممتنع بالاتفاق واما الابتداء بالساکن الصامت اعنی غیر حروف المد وقد جوزه قوم ولا شک ان الحرکات ابعاض المصوتات لما ذکر فی ذلک العلم وکما لا یمکن الابتداء بالمصوت لا یمکن الابتداء ببعضها ویمکن الابتداء بالصامت الساکن فیجوز ان یقوم الصامت الساکن علی الحرکة فالجواز

ولا يجوز ان يقوم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان
اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها
اى الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها مع خفة الفتح والسكون
يعنى ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا خفة
حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم نحو القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وفصلا
الى زيادة التخفيف وقد جاء ثبت اليك فتقبل توبتى وصمت اليك فتقبل صلاتى
اى توبتى وصومى ذكر الواحدى فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس
رضى الله عنهما هى لغة الحارث وهى قبيلة من اليمن ويقل نحو اغزيت اصله اى الياء واو
ساكن اذا اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تنبيها
ليفرق كما يجئ ان شاء الله وطردا للباب كيكرم وتكرم ونكرم تنبيها لاكرم وكقيام تنبيها لعام
والمراد بالباب لا يقتضى اصالة المتبوع وفرعية التابع كما عرف اول الكتاب ويقل نحو
كينونة اصله كونونة بالواو لانه مأخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو
وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك للثقل لان اصلها اى اصل لفظ كينونة كيونونة
عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون وقلبت
الواو ياء فادغمت الياء فى الياء فصار كينونة كما ادغمت فى ميت اصله ميوت على وزن
فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغم الياء فى الياء فصار ميت ثم خففت الياء الثانية للنكرة
التى هى عين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو آنسهم هذا التغيير عن التغيير
الشاذ بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغير فصار كينونة كما خففت تلك الياء فى ميت
الا انهم التزموا هذا الحذف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التاء ولم يلتزموا فى

ميت لقدم هذا القلب فيه والى اصل ان كينونة مغير عن اصل بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم
فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين
بدليل عوده اليه فى قوله حتى يقوم الوصل كينونة ووهود فيعلول كحيتعور قال الشاعر
كل اثنى وان بدا لك منها آية الحب حبها حيتعور وقيل اى قال
الكوفيون اصلها اى اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرحجة وهى الطويلة ثم فتحت
الكاف اى غيرت بابدال ضمتها اولا فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند البصريين حتى لا يصير الياء
واوا فى نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والغيلولة مصدر قال
يغيل اذا لو بقى على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واو السكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس
بالواوى ثم جعلت الواو فى الواو ياء تنبيها للياء بالبات ولم يعكس لكثرتها اى الياء بالبات
بالنسبة الى الواو وبات على ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله حتى لا يصير الخ وقوله
بتنبيها للياء بات اشارة الى رد ما قيل من ان الامن فى هذا الوكان كما قاله الكوفيون لم يكن
لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه ومن ثم اشار الى بانضمامه قوله لكثرتها الا ليه اى ولاجل
قلة الواو بات قيل لابجئ من الواو ياء غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة
مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى جاء قال الامام ابن جنى فى
المثلثة الاخيرة فيما اذا كان ما قبل حرف العلة مضموما مع الحركات الثلث فى حرف العلة
كيبيع وخوف وطول تسكن حروف العلة اولا للخفة اى ليحصل الخفة ثم تقلب العين
قوله للاستدعاء الالف اشارة الى المقتضى وقوله ولين عريكة الساكن اشارة الى
انتفاء المانع وهو الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول
بقوله اذا كان اى حروف العلة فى فعل للثلثة او فى اسم على وزن فعل لشبهه بالفعل

اذا كان

اى الشروط الثانية
اى الشروط السبعة

والى الثانى بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركته غير عارضة اذ العارض
كالمعدوم فيحصل فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث ولا يكون فتحة ما قبلها فى حكم
السكون اذ لا يبقى فى الفتحة حينئذ قوة الاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف
على اذا كان لان الحال فى معنى الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقدير اذا كن فى فعل
وقد كون حركته عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون وحال
عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة التى فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حرف العلة
فى مضارع فعل اى ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حرف العلة للدلالة على
الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اى ولا يوجد فى معنى الكلمة اضطراب وتحرك
اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله
ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله
ولا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه اى مضارع الفعل الذى هو الماضى اذ هو مرفوض
والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير
الاعلال ولما كان الاصل فى هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة
وذاتها وبا فيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقى
الشروط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم الشرط الثانى على الثالث لان الثانى حال حركة
نفس حرف العلة التى هى عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها
مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثانى وجودى لان قوله غير عارضة وان كان العدول
بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما ستشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث
على

اى الشروط السبعة

الشرط الاول
اى ضرورة حرف العلة
فعل او اسم
على وزن فعل

الموضحة لحركة ما قبل
ليحتى ديره

على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك
ان الاول مقدم على الثانى وانما قدم الشروط الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة
الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد
او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه فى ذاته والاول مقدم على الثانى وقدم
الخامس على السادس لان الخامس فساده فى نفس الكلمة والسادس فساده فى غيرها
وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر
الشرط الثانى بلفظ الماضى صيغة اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير عارضة و
تفننا بالعدول الى المضارع وللحال غير الشرطين الاولين بنيتهما على تعاوت الحال بينهما
وبين غيرها بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف الذى فرض ورود
الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثم اى ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تعلق اذا تحقق
جملة الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول وهو دار اصله دور بكسر الواو
فيهما ثم قلبت العا لوجود الشرائط المذكورة فيها اذ الاول فعل والثانى اسم على وزن
فعل ووجود باقى الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل دار مع ما فيه
الى قوله للمتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرط الشرط للثانى يعنى الفعل
بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط شرط الا انه قدمه اى قوله
وجعل مثل دار اهتماما بما يدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة تقدم تحقق الاعلال
واصل دار دوار اعل بنقل الواو الى ما قبلها بعد سلب حركتها وهو قاعل كما مر ويعل مثل قام اصله
قوام بنقل الفعلة اعنى قام وهو قاعل كما مر ويعل مثل سياط اصله سوط بنقل الواو
واحدة وهو سوط وانما قال بنقل الواو واحدة ولم يقل بنقل الواو كما قال فى دار لان واحدة

لم يعل بل كان في حكم ما اقل سببا واو وبقي اي واو سوط فانه لم يعل الا انها متابعة
بالف دار في كونها مبنية اي ساكنة والدار قد اعل فكان سوط قد اعل لمتابعة بما اعل
اعني يعل هذه الاشياء التي هي دار وقام وسياط وان لم تكن افعال ولا على وزن
افعال وحد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قولك ولا على وزن فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي
هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة
الاخيرة التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرايط المذكورة الا انها لما شبهت في كون حرف
العلة وما قبلها متحركين بذكرها قوله ولا يعل عطف على قوله ويعل في قوله ومن ثم
يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرايط المذكورة لم يعل
لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك والعونة جمع العاين وحيدى وهو الجمل الذي عيل عن ظلعه
لنشاطه وصوري اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما
انتفاء الامر الاول اعني كون حروف العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له واما انتفاء
الامر الاخير اعني كونها في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله الخروج بها عن وزن الفعل بعلامة
التأنيث وهي التاء في الاولين والالف في الاخريين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه
الاشياء حتى يدل على هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان اصل
حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعلت لم يعلم ايها واوي وايها يائي ومن ثم لا يعل نحو
دعوى القوم لطروء حركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني اعني عدم عروض
حركة حرف العلة ومن ثم لا يعل نحو عور واجتور لان حركة العين في عور وحركة التاء في
اجتور في حكم الساكن اي العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتور
في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم فتحة ما قبلها في حكم السكون

وانما

ي بيع وخوف
وطول

٧٠

وانما حمل الثلاثي على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال
بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا
عكس سائر الابواب فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم
من ابلغ اي عدم اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار وقال
قائلهم وسائلة بظهر العيب عني اعارت عينه ام تعارا فالهمزة في اعار للاستفهام والالف
في تعار ابدلته من نون التاكيد المخففة اصله تعارن وقال في الامالي لغوله وجيهة عندي
وهو ان اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فان الفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا
شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقص رتبة العيب
سائغ ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذلك اعل وافعل
وانما يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قلبها الفا ان تكون
متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وعنا ليس
كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه اذ هو اصل عور لما ذكرنا فلا محال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا انه
ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار وهو اد للبس فالواجب عليه ان
يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح
اعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور غلا في عوار عوارا سد اسي فالغلاء في
اصل السد اسي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب التقيد وهو
جانب المعنى نظر من اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل في بكوه ما قبل الواو
في اعور في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس
بمضاعف فاعل ولم تجاور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه

اسم الكتاب شرح المفصل
راشد وطالعة صبيح
نعوات المفصل من
استعداد سنة
اقدري

٧١

اذ لم يجئ جار من الجوار مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء
على ان الساكن ليس بحاجز وقلبت الواو الثالثة حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين
فطلبت بمضارع باب علم في الوقف ومن ثم لا يعل نحو الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب
معناه لان في معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى
الكلمة وطرأ وجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره
المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط والنون ان
تحمل عليها اي على الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب وحركة لانه نقيضه و
النقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد
التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره يكون عدم
الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناسبه فتنبه وراعى صنعة الطباق ومن ثم لا يعل نحو طوى
حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اصله طوي قلبت الياء الفا فحذفت لالتقاء الساكنين
الفا لانتفاء الشرط الخامس وعدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان
الاعلال بالآخر اولى ولم يعل طوط بالانه محمول عليه اي على طوى في عدم اعلال الواو وان لم
يمتنع فيه اعلالان ولا يعل نحو حيي بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع
اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني
اذا قلبت العين من حيي الفا وقلبت حينئذ يحيى مستقبله ح يحاي يعني وجب الاعلال في مضارعه
ايضا بنقل الكسرة كما في خاف يخاف ومن ثم لا يعل نحو القود والصيد حتى يرد الى الاصل يعني لانتفاء الشرط
السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعني لو قلبت واو القود الفا وقبل القاف لعلم ان الواو
او الياء وكذا القيد الاربعة الاخرى من تلك الشروط الثلثة عشر وجهها كالثانية اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة

مضموما

قال الصاحب التلخيص في النوع الثالث
وهو علم البديع ومن المعنوي
التضاد وهو ايراد
التضاد وهو ايراد
المتضادين او المعنيين
متقابلين في الجملة ومن
الطباق نحو قوله اي قول
ابي تمام في حريمة اني لشل
حيث استشهد له
في شباب الحوت محرما اني بها
ظليل الا وهي مرسندس خضر
ملخص

فتحة

مضموما مع الاحوال الاربعة طرف العلة نحو يخشى ويبيع ويقوم ويدعو بجعل حرف العلة
في الصورة الاولى اعني نحو يسر واو الضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار يوسر ورف
العلة في الصورة الثانية اعني نحو يبيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء فصار يبوسر بعد الضم ثم نجعل
واو الضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار يبوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل
حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو
الاصل فما اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح يجوز فصار بيع وهذا افصح وحرف العلة يسكن
في الصورة الثالثة اعني يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو ونقل
حرف العلة في الصورة الرابعة اعني يخشى الفتحة على الواو والمفصول من الاعلال التخفيف وهو حاصل
بدونه وهو اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين للعجمة وفتح الياء مبالغة
غايب ولا نومة بضم النون وبفتح الواو مبالغة نايم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة
الاخرى من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة
بحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفي الصورة الاولى اعني موزان تجعل حرف
العلة وهي الواو ياء كما مر من حرف العلة اذا اسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي
الصورة الثانية وهي نحو داعوة تجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستثقاء ما قبلها واو هي
عريكة الفتحة لكونها اخف السكون فصار داعية ولا يعل مثل وول مع انه من الصورة الثالثة
لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لحال لحقتها بعد حامي الفعل التقبل الا
اذا كانا اسما منها على وزن الفعل نحو يعل نحو دول وهو اي الدول ليس بمشتق من الفعل
وللعلي وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة وهي نحو رضيوا تسكن حركة حرف العلة
للخفة لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم يضم ما قبل واو الجمع

لصيانتها عن التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة وهي تزميين منها اي مثل الصورة
الثالثة في الاعلال اي سكن الياء من تزميين لثقل الكسرة عليها ثم حذف لاجتماع الساكنين
الوجه الثالث من ستة عشر وجها كابنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا
ساكنا او ما هو في حكمه مع حركة حرف العلة كخوف وبيع ويقول يعطى حركاتهن اي
حركات حروف العلة في هذه الثلثة اي ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها حرف تتولد
من الحركة وقوة الحرف الصحيح ولكن تجعل حرف العلة في نحو خوف الفا لفتحة ما قبلها
بسبب لثقل فتحة الواو اليه ولين عريكة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض
لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة وفالحركة
ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول
الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصار نخاف وبيع ويقول ولا يقل نحو اعين جمع عين
وادور جمع دور واقوس واثوب واثيب مع انها من صور الوجه الثلثة حتى لا
يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم
الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة
وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابه العين
وكذا اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول
مع انه من تلك الصورة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بعصفر ولا يعل نحو قوم مع انه من الوجه
الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم فلو نقل حركة الواو الثانية الى الاولى
لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجلس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى
ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وحركتها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا يكون

ثابتة

ثابتة متقدرة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعو القوم اذ لو
قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تتشبث بل تزول بخلاف حركة
الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج
بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة وذلك جاز اختتم بالمجلبة
مع كسر التاء ولم يجز اختتم بالمجلبة وفتح التاء كما مر واعلم بكتف بان يقول
حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف طوي
ولا يعل نحو الردي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن في آخر المعرب بالحركة
من غير ضرورة اذ تنقلب حركة الياء الى اللام ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ما قبلها و
تحركها في الاصل وكسر اللام في الجر لانه المنقول عنه الكسرة ولا موجب لتغييره وابقى الياء
على حاله لموافقة حركة ما قبله اياه وضم اللام في الرفع وقلبت الياء واوا وابدل ضمته
كسرة لصيانة الياء يلزم في آخر حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذا اصل الخفة حاصل
بسبب سكون ما قبله ولهذا اجتمع الحركة الثانية وقوي عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه
بخلاف الصحاح ما قبله نبه متحرك وبخلاف نحو خوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا
يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه ومع ذلك
يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف
احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر
في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس بتبيا ما لم يستتم فاعلا من مضارع بان يبين في الصورة
وتبيا ما سمي فاعلا من مضارع يفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يدر اء

بتبيا الخ ص

افعل بهوام منفعال واما مفعول ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع
الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص من القوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال
ومخياط فقصر فلا يقل مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا لمخياط فان قيل لم يقل الاقاويل
بالنقل والقلب واصله اقاوم مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعتد كاعلال اخواتها
من التقويم وفيه قلنا اعتد تبعا لعام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية
محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء
بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لعام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا
لانه ابطل قولا اي العامل قوله قوم مقول القول لاتباع قام للتقويم اي ابطل قوم ان
يطلب بسند عي قام تبعيته التقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال
لغوة قوم في الانحوذ مع التقويم لانه فعل وهو مصدر وليس قام في الانحوذ مع
التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح ان يكون مقويا لعام
هذا لجواب فحل معقد وهو ان يعال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم بقام
فانه قد اعل مثل قام والجواب ان قام انما اعل بتبعية قام وقام لم يعل بالاصالة والاستقلال
فلا اعتبار باعلاله فكان اعلال هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح ان يكون
مقويا لعام وبهذا اندفع قول من قال اي اقام ليس من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما قوله فعل
التعجب واغيلت المراة اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المراة الحامل
واستحوذ اي غلب مع انهما من الوجوه الثلثة حتى يدل على الاصل انه واوي او يائي
وتقول في الحاق الضمائر قال قالا قالوا قالت قالتا قلن للاصل واصل قال قول كنصر
فجعلت الواو الفا كما اي كجعل الذي مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاولى من

خم

ثم عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو
الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم العاف ضمة بدل على الواو
المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الفاء في حقن لتلك الدلالة لان الاصل في النقل اي فيما
يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل حركة الواو الى ما قبلها اي ان يفعل ذلك اي نقل حركة
الواو الى ما قبلها دلالة عليها الاحذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج تلك الدلالة لسهولتها
اي لسهولة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا
يمكن هذا النقل اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المضموم لان حركة الواو فتحة
وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصلي فيه اي حركة من
خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اي بين قلن في جمع المؤنث من اقضى وبين جمع المؤنث
في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك الغير القصدي
فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري
وهنا الفرق التقديري حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كما مر واصله امرا اقولن كما انهم لم
يعتبروا الاشتراك الضمني في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كالاشتراك قلن
والتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيعن بفتح الياء والياء
ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضي والامر في مثل قلن من
غرة الواضع اي من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا قصدا
غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير الاشتراك وهذا
انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب الشبهة فيكون السبب في
وقوع المشترك في اللغة ح هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو

منذ هب الاستصحابي فلا يستقيم وعلى هذا فنصب فعو المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع
القصدي من غير قصد والاشتراك من يمكن الغرة على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من
الامر والماضي تفعل تقول بكسر بكسر بكسر وفي الامر بكسر بكسر الكسر وفي المضارع نحو تفاعل
كو تباعد تباعد يتباعدان يتباعدون والمرأة وتباعد تباعدا تباعدن واما ضيا وتفعلل كو تدحرج تدحرجا
تدحرجوا امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلل بضم العين وفعلل بفتحها نحو
طلل اصله طولل وقلل اصله قولل لانه يعلم من الطويل والقليل ولم يعل لانه على وزن فعل ان اصل
طلل طولل بضم العين للحركة بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجيء من فعل بضم
العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة
من طلل على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم
الفرق بين خفض وبقن من مستقبلهما اعني يعلم من خاف ان اصل خفض خوفض بالكسر
لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في
خفض حروف منهما عينا او لاما فلا يظن انه من فعل يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفض
بالكسر واغنى يعلم من بيقن ان اصل يبقن يبيقن لان الاجوف لا يجيء من فعل يفعل
بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا من فعل بالضم يفعل بالكسر فتبين ان اصله يبقن بفتح
الياء المستقبل من قال يقول الخ اي يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول
تقولا يقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر واعلاله مر وهو
ان حركة حرف العلة اعطيت لما قبلها فحذف الواو وبعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن
اصله يقولن لاجتماع الساكنين ثم حذف الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها بحركة
ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو

مقدم

مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة الى الفاء ضرورة ولو منع التقدم
الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي وايضا دفع بناء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة
في حذف الالف وحذف الواو في قلن الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على
تقدير ثبوت الواو بان يقول قولن الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارج وهو لام التعريف
في الحق فيكون حركة اللام في قولن الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع
الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت
بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو التي بمنزلة الداخلين ولذلك
قال وهو بمنزلة الداخلي للمبالغة بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كونه
الف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما
كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فمعروض بقوله وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخلي
لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد يكون في الحوادث ومن ثم اي ومن اجل انه بمنزلة
الداخلي جعلوا مع آخر المضارع مبنيا كنحو هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو
حرف المضارعة اذ صار آخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون
لانه شابه التنوين في كونه آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من
الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب او حذف الالف في دعا
اصله دعو تا قلبت الواو الفا فحذف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء
دعا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء في دعا ليست من نفس الكلمة
لانها جيء بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم
يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع

ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والتحركة عارضان في دعا فكانت الحركة في حكم السكون
والحركة وان كانت عارضة في قولا الا ان التحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة
بمعروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة قولنّ بالفتح
فولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول بالمخففة قولن بالفتح قولن
بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلون قوائل وقوّل
وقوله قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله قاول كتاجر فعلت الواو العالتحركها
وانفتاح ماقبلها كما قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة وجمل واوه العالوقوعها
في الطرف وعدم اعتدادهم بالالف حاجزا فصار كان الواو ولي الفتحة قلبت العالتحركها
وانفتاح ماقبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى العان فكرهوا حذف احديهما
او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ماقبل آخر نظيره
من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ماقبل آخر نظيره
من الصحيح الف كلساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء او حرك الاولى
لم يعلم ان ماقبل آخره الف في الاصل ام لا وهذا يقتضي عود الممدود مقصورا ثم ملا يمكن حذف
احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختير
الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجز مانعة
حصينة تحكمية فلا يمنع من كون العان ماقبل الواو والعان مفتوحة فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع العان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف
الاولى لدفعه لانها اسم الفاعل فيلتبس بالماضي ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول
بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها لالتباس

باللام

بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة لاسم
الفاعل او حملا على كساء ونقط بعض الهمزة كما نقلها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي
التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيف قايل بديه
شاع خطاء وحكى ابا علي الفارسي دخل علي واد من المتعلمين بالعلم فاذا بين يديه
جزء فيه مكتوب قايل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي تغلط مرتين قال
خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضيفنا خطوانتا في زيارة مثلم وفرج
من ساعته ويجيء اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اي كحذف العين نحو بياع
من الهواء وهو الغيم ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة واعراق الشق القلب
والاصل بايع ولايع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار بياع
ولاع بوزن فال ومنه اي مما يجيء بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي
هاير منهدم فحذفت العين لما مر وجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو
نقل حرف عار ياعن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما مفروض
لعارض الآخر نحو شاك اي اذا تم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك
وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل
شاكو فورنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاني شاك ومررت بشاك ورايت
شاكيا واما من قال جاءني شاكٌ بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاكٍ بالجر فقد حذف
حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثير فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس
فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف
فعدم لجاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فورنه عالف ولا اجتماع في قلبك القلب المكاني

اصله شاوك من الشوك

اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله قووس بضمهما اجتمع
حوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف
والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه
فلوع مثل عصو وجمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي فقلبت الواو ياء
فعول والواو التي هي لام ياعتبار لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولى
مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصار الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في
التقدير قسوبواو واحدة اوتر الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي
لام ياء على حد قلبها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت
الواو ياء وادغمت في الياء وكسرت ما قبلها صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها
فصار قسي كما فعلوا هذا الصنع في عضو وحذو النعل بالنعل فصار عصي وزنه
فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي من القلب المكاني ايسق وزنه اعفل
اصله ايوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على اللام ليسكن ويجعل لخفة فصار
ايوق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار ايسق المفعول مقول الخ
اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو التي ما قبلها فصار مقول فاجتمع
الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى لابغيره
وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان
الواو الزائدة اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه
في جوابه اي جوابا للاخفش في جواب دليله لانم ان الواو علامة للمفعول بل هي
اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها

حذى النعل بالنعل
قدر كل واحدة منهما
على صاحبتها وحذاه
قدر بجذائه وبابهما عدا
واحتذاء النعل واحتذى
انتعل واحتذاء ايضا ما وعلى
عليه البعير مرح خفه جلد
تحت جلده والفرس
قصر حجاله

علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وليت سلمنا ان الواو علامة لكن لانم ان العلامة
لا تحذف بل لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اي في مفعول يوجد
علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح
الميم وضم العين وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفعول بفتح الميم وضم العين وفاء
قبل من طرف الاخفش اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من فاز
مع التنوين واذا التقى ساكنان والاولى حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا
كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع بفعل اعل كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء
الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو
لدفع عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة
بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واوا لضمة قبلها وتسلم
الياء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء
الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار
مبيوع فاعطي الكسرة لما قبلها للدلالة عليها وللالتباس بالواوي كما مر في بعت هكذا
وقع النسخ التي رأيناها والصواب ان لفظ مر وقع سهوا من الكاتب لان هذه
حوالة تؤدي كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء في بعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان قلبت
الالف ثم كسرت الباء ليدل على الياء وللالتباس بالواوي فصار مبيوع ثم جعل الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند
سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل للوضع مفال اصله مقول بفتح الميم والواو

فاعل كما اى كالاعلال الذى فى يخاف اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اى
كمقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل اى اوقع الاعلال فيه كما
اوقع فى مبيع بلا فرق والتى بالفرق التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم
المفعول فان تقديره اسم مفعول مبيوع وهم مكان مُبْيَع كما مر وكيف لا تكتفى به وهو
اى الفرق التقديرى معتبر عندهم وذلك كما اى كاعتبارهم اياه فى الفلك بضم الفاء وسكون
اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام كسكون عين أُسُدٍ بالضم والسكون
جمع اسد بفتحتين يكون اى الفلك جمعا كقولك تمكن حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فانه
جرين مسندا الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل
كما فى الفلك للمشحون وفى مثله وذلك قال المص اذا قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير
الضمير الراجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى الفلك التى تجرى فى البحر
ولا بد ان جرين على جرت لثبوت الاتيان فعلن وانما وجب ان يقال جرين لان ضمير الجمع
لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر
قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا كقولك تمكن فى الفلك المشحون فان الفلك بهذا
مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة
والموصوف فى التذكير والتأنيث والالة مفعول ومعمول وقد مر تقدم انهما لا يعملان
ولذلك لم يذكرهما المص المحمول من قال قيل لما اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان
الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول اى قلبا بالضم فى الكل وهو
لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة الواو وفى قول الى
ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس

لعدم

لعدم الاستلزام فى العكس فصار قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسر
ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء الحركة حركة الواو الى
ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى مواقعة
ما ذكره مرتجلا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقلة فيها وفى لغة اخرى تتمة
كسرة ما قبل الياء ضمة او بوقع الاشمام بتذكير يتم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها
غير افصح لوجوه الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اى ضمة مثل المغزو بمعنى النسبة
اذ يريد ان ما قبلها مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تتحى بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتقبل الياء اى تكتفى بعدها نحو الواو قليلا وهى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة
والقراء فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما فى الوقف
فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان
تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف نستعين تسكن النون و
تضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما ولذلك مجهول يلوح واختير مجهول اختار
وانقيد مجهول انقاد وكذلك قلن وبعن اى ما اتصل به ما يسكن لامه وحذفت
العين للتسكين من نحو اختير وانقيد له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه
فرع على لغة قيل بالكسر للخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم للخالص يعنى
يجوز فيهن اى فى بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء فى
كل المطرد وضمة فى كلها والاشمام فى كلها ولا يجوز الاشمام فى مثل اقيم لانعدام ضمة
ما قبل الياء اذ اصله اقْوَم واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة
ايضا اى كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو وكان لاشمام ما قبل حرف العلة فى الاصل وهو

لبس بموجود في اقيم بما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قلن وبعن
بين المعلوم والمجهول اما في قلن فعلى لغة قُلَ في المجهول اذ تقول في المعلوم قال مالا
قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول
قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم
والمجهول اما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف
وفي المجهول قِلْنَ بكسرها واما في بعن فعلى لغة بِعَ في المجهول تقول في المعلوم باع
باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت
بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية
اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بالكسر وفي المجهول بُعِنَّ بالضم التفاتا
بالفرق التقديري فان اصل قلن في المعلوم قَوَلْنَ بفتح القاف وفي المجهول قُوِلْنَ
بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بُيِعْنَ بضمها فالضم
والكسر في المعلومين عارضان وفي المجهولين اصليان واصل يقال في مجهول
يقول يُقْوَلُ كينصر فاعل كاعلان بخاء اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس في الناقص

اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل
اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض الحركات كما في حالة الرفع تخشى اومن
الحرف كما في حالة الجزم تخاف يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف
في الاخبار عن نفسك تخشيت ولا يلزم تسمية التصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب
الاطراد في التسمية ووجه اعتباره قد مضى في الاجوف وسوى الناقص للجمع بالاقتران
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب

الباقية

الباقية تخشى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وركض يركض وتقول
في الحاق الصابر رمى رميا الخ رموا رمت رمتا رمين الخ اصله رمي جعلت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متوالية موجبة لزيادة
الثقل اثنان تحقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان بناء على الياء لانها مركبة
من كسرتين ولم يعتبر واحد حركة ما قبلها اذ لا اعتبار بالحركة الطارئة لكونها في محل التغيير و
تلتزم حركات متوالية ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضرب وهم يجوزوا
ضربت وكذلك الواو وما قبلها فصار رموا واجتمع ساكنان فحذف الالف دفعا
لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو الحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اي
مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اي في
رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع ولا يلزم الخروج من الكسرة
الى الواو وهو مستثقل وان اصله رضوو ابدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيو فاجتمع
ساكنان فحذفت الياء لدنوه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو
فضم الضاد لتصح واو الجمع ولم يضم بقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها اولا
يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذف بعد قلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا و
تحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار رماتا فحذفت الالف والم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اي الثاني يجتمع فيه

الساكنان تقديرا وغامه مر في قولا جيء حال هناك وحذف الالف في دعا واو
حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا
ولا تعل حرف العلة في رمين لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما تعل
اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون
المستقبل يرمي الى آخره اصله يرميُ كينصرُ فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار
يرمي ولا يعل الياء باسكانها مثل يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة واصل
يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذف لاجتماع
الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت الياء
فصار يرمُون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام
المص ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل
الا انه ايضا بقرينة قوله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا
بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يغفون اي في الغيبة من الناقص الواوي نقول
الرجال يغفون والنساء يغفون التفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع
النساء اصلية اذ اصله يغفُوْن بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرْن والنون
فيه علامة التأنيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه بفعُلْن وعلم من ذلك ان الواو في يغفون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا تسقط في الجزم و
النصب كقولهم يغزوا اولن يغزوا اصله يغفون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو
فسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغفون وزنه يغفون ومن ثمة
اي من اجل ان النون في جمع النساء علامة لا يسقط في قولهن الآن يغفُوْن اي المطلقات

ولو

واصل

ولو لم تكن علامة سقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب وهل ترمين للواحدة المخاطبة
ترمين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين
دون الاخرى للكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في اللفظ
مع جماعة النساء الكتفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم
وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت الجازم على يرمي تسقط
انت الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح
ومن ثم اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة
الرفع علامة للوقف في قولك هذا قاضٍ والقاضي اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة
له في الصحيح نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا دخلت على يرمي الناصب تقول
لن يرمي لخفة النصب لاستقلال الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع
معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة اي لاجتماعها كقوله ولا يحسبون
الحلم عجزا لما عدم المسيوء احتمالي اي تحملي اذ لو حركت
لترتب عن اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم الخ اصله ارمي بسكون
الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم هذا المشاكلة قوله فاذا دخلت الجازم
سقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول للوقف واصل ارموا ارميوا
كاضربوا فكسرت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين في يرميون بلا فرق واصل
ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال
الكسرة عليها الاحاجة الى هذا التعقيد ويعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية

الياء الاصلية لان الساكن الذي بعدها هو الفوقاني لا الياء

ولذا لم يذكره في اعلال نرميين الا انه ذكر هناك لئلا يتردد السامع في بادي الامر
من اطلاق لفظ الياء اى الياءين سواي الساكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء
لاجتماع الساكنين دون الزايدة لانها ضمير وتقول بنوه الثاكيد المشددة ارمينّ
بفتح الياء ارمياة ارمنّ بضم الميم ارمنّ بكسر الميم ارمياة ارمنياة وتقول بالخفيفة
ارمينْ بفتح الياء ارمنْ بضم الميم ارمنْ بكسر الميم الفاعل رام اصله راميي على وزن
ضارب فاسكنت الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والنون دون
النون لانها نون ساكنة يتبع حركة الآخر اى تاتى بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل
الحركة فاذا صار آخرا تتبع حركته وتاتى بعدها وليست بعارضة طرف كالحركة بل هي
حرف مستقل رديف علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وتحذف ولا تسكن الياء
في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اى الفتحة
على الياء وانما قالوا النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل رامون راميون على وزن
ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها اما ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
دون الواو ولانه علامة الرفع ثم ضم الميم للاستدعاء صيانة الواو والضمة واذا اضفت
اثنتي التثنية اى تثنية رام الى نفسك اى الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط فقد قلت
راميان في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية
لانها توازن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط
النون حالة الاضافة اجتمع النقيضان فصار راميايّ وقلبت ياءً في حالة النصب
والجر بثلث ياء آت اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار
راميين ثم قلبت راميّ بادغام علامة النصب والجر اعني الياء الثانية في ياء الاضافة

وبهي

وفي حالة الرفع والجر لكسر ما قبل الياء

وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اى جمع رام الى نفسك فقلت راميّ بياءين
في جميع الاحوال اي حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي واصله
راموون سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم اى وقع الادغام في راموي لانه
اي الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلية اى كونهما حرفي
علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار
راميّ فادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميّ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار راميّ
واما في حالة الجر والنصب فاصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون
فصار راميي ثم ادغمت الياء الاولى في الثانية فصار راميّ المفعول مرميّ الى آخره
اصله مرموي فادغم كما في راميّ حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت تثنية اى تثنية مرميّ
الى ياء الاضافة فقلت مرميان في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة
وقلبت في حالة النصب والجر مرميّ باربع ياء آت اولها منقلبة عن واو المفعول
وثانيتها لام الفعل وثالثتها علامة النصب والجر ورابعتها ياء الاضافة واذا اضفت
الجمع اى جمع مرميّ للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت مرميّ ايضا اى كالتثنية
الا ان لام الكلمة مكسورة بنا ومفتوحة في التثنية باربع ياء آت في كل الاحوال
اى في حالة الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف
الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميي فاعل بكما في راموي فكسرت الياء الاصلية
لصيانة الياء المقلوبة واما في حالتي النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرميي فادغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميّ بكسر الياء الثانية
المدغم فيها الموضع مرمًى بفتح الميمين اصله مرميّ قلبت الياء الفا وحذفت

للتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اي مرىً مِعْلٌ بكسر العين لانه من يفعل
بالكسر الا انهم فروا عن توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم الفاعل الآلة مِرْمًى
بكسر الميم الاول وفتح الثانية اصله مِرْمِيٌ فاعل مثل مَرَىً المجهول رُمِيَ يُرْمَى مثل ضُرِبَ
يُضْرَبُ الا آخرهما ولم يقل رُمِيَ بسلب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما في يَرْمِيان واصل
يُرْمَى يُرْمَيُ كينصر فعلبت الياء الفا لما قلبت في رَمَى معلوما وحكم الناقص الواوي نحو
غزا يغزو حكم الناقص اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي الا في هذا
الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزوت اصله اغزوت تبعا ليرمي اصله يغزو قلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اوائل باب الاجوف وانما اثر الواوي على اليائي
مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو لان الواوي لا يجيء من اوائل الدعائم واليائي
يجيء عنه وليفرع عليه لحن الابدال بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف
الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره للادغام فتح بقوله مكان حرف تقوى بهمزة
ابن وهم وبقوله غيره زدّوا واب وواخ في النسبة وبقوله للادغام جعل الفاء مكان
مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اي حروف الابدال وتأنيثه للتذكير باعتبار اللفظ
بقرينة اضافة الحروف اليها اذ المصدر يستاول الكثير ويمكن ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها اضطط
حقق عند الزمخشري والمصنف ثمة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زط
ومعنى استنجد الستقاه به وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحاء وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما جعله استجد يوم طال خلاف ما مر به في المفصل حيث قال
وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء وجمعها قولك استجده يوم صال زط

اي هذا

نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول
انها احدى عشر ثمانية منها حروف الزيادة هي غير السين واللام وثلثة من غيرها وهي
الجيم والطاء والدال وغداة الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جدّ طاه زل
انصت اي سكت ويوم ظرف وجدّ مبتداء مضاف الى طاه وهو اسم رجل وزل من الزلل
خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اي سكت في هذا اليوم واعترض على من عدّ السين
من حروف الابدال منهم الزمخشري والمصنف ثم قال ولو اورد بالسمع ورد واذكر واظلم بغير
ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر وظلم اصلهما اذتكر واظتلم وان الزاء والطاء
ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمصنف نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى البرد
عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التاءين سينا ولا يلزم
ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المصنف قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ كما يجيء
ان شاء الله ثم شرع في بيان حرف من الحروف المذكورة من اي حرف يبدل مراعيا في ذلك
ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز
غيره مطردا غير موقوف على السماع في آحاد اي قياسا من الالف في نحو صحراء اي فيما فيه
الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سلمى لان الالف الممدودة عند سيبويه
في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فلذلك لانها للزوم صارت كلام الفعل
فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذف احدهما لصار الاسم
مقصورا كما كان ووضع الهمز ثم جعلت الف التأنيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزاين لزيادة المد لتبقى على حدتها ولا يعود الممدود

مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها
اكثر لانه لو قلبت الى احدهما لاجتمع الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا
فيهما جاز فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثم اى ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل
وليست باصلية لا يجوز جعلها اى همزة صحراء همزة اي ابقاؤها همزة في نحو صحاري
بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت
الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتقلب الالف التي بعد الراء
ياء لكسرة التي قبلها وتنقلب الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى الياءين
في الاخرى صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا
من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحاري يعني
لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحاري بالهمزة بعد الياء في صورة ما اي
في صورة من الصور من هذا النحو على مثل صحاري مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة في
خطية اذ لا يجوز خطية بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت
الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل اي فيما اجتمع فيه
واوان متحركان في اول الكلمة واو اصل جمع واصلة اصله وواصل الواو الاولى هي
الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في
ضوارب ولم يحذف احدهما للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يقع علوي اي الالف بين
سفليين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات
عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا احسن فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل في اسم الفاعل من الاجوف

الواوي

الواوي اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو والعين لعلة مر ثمة ومن الواو التي هي عين مضمومة
في نحو ادور في جمع القلة من الاسم الثلاثي الالف الواوي الذي واحده على وزن الفعل
والاكثر جمع قلة للدار اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع
الثقل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو
الى ما قبلها الساكن بالتبس بمتكلم المضارع كما في أدور جمع دور كما مر وانما قلبت مع
كون واحده على وزن الفعل احترازا عن جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان سبب
كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقلة الحركة عن الواو و
الزمخشري عد اد ور من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبلها او
سبب سكون وسط واحده وان كان في بعض الاعلال ومن الواو التي هي لام في نحو كساء
اي لهم معرب آخره واو قبل الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو
لوقوع الحركات المختلفة على الواو وعلى تقدير عدم القلب ثم ان المصنف راعى ترتيب حروف
الكلمة حيث قدم او اصل على فاعل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب
الى التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بايع في اسم الفاعل
من الاجوف اليائي كما اي كالبدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبايع وكساء
وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكر في الالف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو
والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل
حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهبين
فان بعض النحويين يدعي ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل

وبايع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير
واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير اذ للتبادر من عبارته هنا ابدال الهمزة من نفس الواو
والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو القائم جعل بهمزة
وابدلت الهمزة جوازا اى ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يقع الهمزة على
مطرد امن الواو المضمومة نحو اجوء اصله وجوء جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم
يجب لعدم كونه واحدا على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة
مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد احدى الابنة
لثقل الحركة على الواو ولم يذكره الكفاء بذكره في الياء لصلة وقد روي ان سعيد بن لك
وقاص كان يسير باصبعيه فقال النبي عم احدا احدا اى اشر باصبع واحدة وابدلت
من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله ادبه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء
جوازا غير مطرد نحو ال فعلت اصلها هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض
الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعدة من الجائز سكت عن التقييد
ولم يفصله الى جائز ولازم او نقول المراد من الواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له
سبب موجب فلبس لغلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فكان
من الجائز فالكروم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثم اى ومن اجل ان اصله ماه تجمع
جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما ترد ان الشيء الى اصله وانما اقتضى لبياه اصله
وانبانه تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجه عن حكم سوابقه مما دخل في حكم
الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله
هتجت شوق المشتاق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع مع الحركة

عاد

عادا الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره يا دار مية بالعلياء فالسند
البرقة صبرا فقد هتجت شوق المشتاق الدكادك جمع دكداكة
وهي الرمل المتراكم البرقة بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة
ورمل صبرا اى اعطى صبرا هتجت حركت وزدت يريد بالمشتاق نفسه وهو قراءة
من قرأ وما ايوب السختياني ولا الضالين وقرأ عمرو بن عبيد والجهني بفتح
الهمزة فيهما ادلا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف اصل الضالين بالالف لانهم
الفاعل وانما اختير الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال
من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينهما وبين اختيهما نظرا الى ان الابدال من الهاء في
ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتاق غير لازم ولازم الابدال في بابه
مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء
اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة
مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ لان الابدال من الالف في نحو المشتاق
اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقيل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان
اصلي هذه اللغة طردوه جدا في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة
لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد
نحو اباب بحر ضاحك ذهوق اصله عباب وهذا الابدال اشذ لكونه في غاية الثقل ولذا
اخره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق اى عميق
قوله لاحاد مخرجهن اى الهمزة والهاء والالف والعين وهو تعليل ابدال الهمزة
من الهاء والالف والعين السبع منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ

عذاب الكروم مع طريق اللوز
والتين يعني لبنان
الزاهرة

اصله اخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى سينا
ومن الكسر كون السين من حروف الابدال الكثيرة كون اصل استخذ اتخذ بدليل قولك اتخذ يتخذ
من اخذ يأخذ كما مر لغيرهما في المهموسية التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا
غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة والميم والهاء تقول تخمة بتسكين الخاء
اصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو
التي هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذف اللام
ههنا غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول في التثنية اختان ولم يعوض
عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض
فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ
لان التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على ان التاء
عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة في الوصف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها
كالثلاثي قيل في التثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية ترد على
الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه
بنائي فلم يحتج فيه الى دليل لغرب مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو
ثنتان اصله ثنيان في عدد المؤنث لانه شيع واستنوا بفتح الهمزة من باب الافعال
اي اجدبوا اصله استنيوا بالياء واصله استنوا بالواو بدليل سنوات ابدلت الياء
من الواو فصار استنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار استنوا انما قلنا ان التاء ابدلت
من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا على الياء
المضعف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ستة اصله سدس بكاسر في المضاعف

ونحو

ونحو قولهم قاتل الله السعلاة عمرو بن يربوع شرار النساء غير اعفاء ولا اكياس الاصل الناس
والاكياس جمع كيس والمنادى محذوف اي يا قوم السعلاة التاء الضخمة الخبيثة
وعمرو بدل من بني وشرار النساء صفة عمرو ومنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء
جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس
وذكر في الغرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى اخبث
الجن وولدت له اولادا ثم ابتعد منه ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع لهم قبيلة
فعلى هذا السعلاة جمع لسعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد
نحو لصت اصله لصص بالتشديد لغربهما اي التاء والسين والصاد في المهموسية وابدلت
من الباء جوازا غير مطرد نحو الذعالب اصله ذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال
وهي الناقة السريعة واما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الحرة الثوب
منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاوي اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعا وبي
كصحراوي ثم ابدلوا من الواو والنون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول
هو الاصح اذ لا معاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة
قصبة باليمن لغرب النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام عن الضعف لمخالفته
استعمال الفصحاء نحو لعل اصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف
في الحروف لغربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه نحو من رأى ومن يعمل
ومن لا يدغم في الجيم منها ابدلت
جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من
وسط اللسان وكثرة اجزائهما في صفة الجهر قال ابو عمرو وقلت لرجل من بني حنظلة ممن انت
فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فعلت من ابهم فعال مرج بتشديد الراء اصله

المطمئن

مرّى وقد جرى الوصل مجرى الوقف نحو ابو عليّج اصله ابو علي في قوله حالي عُوَيِّفٌ
وابو عليّج المطعمان الشحم بالشيح وبالفداة كُتَل البرنج يقطع
بالودّ والتصيصج الاصل العشيّ والبرنّي والصبصيّ البرنّي اجود التمر والقصيّ
القرن والكُتَل بضم الكاف وفتح التاء المجتّة الودّ الوتد ادغم التاء في الدال حتّ
لا يقع الحركة على الياء الضعيف وابدلت الطاء جواز اغير مطرد من الياء غير المشدّدة حملا
على المشدّدة وانما قال حملا على المشدّدة لان ابدال الطاء من الياء المشدّدة كثير شايع
في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرّفة في الوقف كتفيّج وفي الوصل كابي علّج او
غير متطرّفة كاجَل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني
والثالث في قوله كانّ في اذنا بهنّ الشوّل من عبس الصيف قرون الاجل
الشوّل جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يعلق باذناب الابل من
ابوالها وابعارها فيتجفّف عليها في الصيف والاجل اصله ايل وهو الوعل شبّه
البعراء الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء المخفّفة
فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلثة تشديد الياء
والوقف والشعر فان اختلّ احدها فهو قليل نحو لاهمّ ان كنت قبلت حجّج
اي حجّتي فلا يزال شاحج يأتيك بجّ اي ربيي اقرن نهاب تنزجي وقرنج
اي وفرمتي لاهم بعدد اللهم الشاحج الحمار الاقمر ابيض نهاب صوات بتنزجي اي يحرّك الوقرة
الشعر الى سحمة الاذن فلا يزال دعاء نقول ان قبلت حجّتي فوقّتني لان اتي بيتك بالحجّ مرارا كثيرة
راكبا على عمار ذي قوة يحركني حتّى يحرّك شعر راسي المال ابدلت من التاء جوازا مطردا
كقولهم فرزدق اصله فرزت اي ظفرت واجدمعوا اصله اجتمعوا للقرب مخرجهما الهاء

ابدلت

ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد كهرقت لاتحادهما في المخرج اصله اريقت وابدلت من الالف
جوازا غير مطرد نحو حيهل اصله حيهلا بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون
الهاء لانهما انما زيدا للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون
الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله
هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب ضربن واضربي ولهذا عدّ كثير من النحاة الياء
من علامة التانيث وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء حروف العلة
في الخفاء ومن ثمّ اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل
الالف نحو الكسرة في مثل يضربها وتمتنع في اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة
قصد المناسبة للكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت
على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال اما اذا تقدمت عليها حرفين
متحركين او اكثر واحد مثل اكلت عنبا وقتلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريدان ينزعها
ويضربها وهو عندها وله درهمان فسوغه وان كان شاذا لان الهاء خفية فلا يعتدّ
فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الياء ليست
بخفية وابدلت الهاء في الوقف من الياء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد
الذي في آخره تا والتانيث لا في الاصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت
ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربيه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف
وجوبا مطردا نحو مفتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيهما وقع الالف بعد كسرة
وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الواو والياء وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء

تقلبل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو
ذيب اصله ذئب اى فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن
والمتدعاء ما قبلها وقد مر في الهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفي
التضعيف نحو تقضى البازى في قول العجاج اذ الكرام ابتدروا الباع بدر تقضى
البازى اذ البازى كسر ابصر ضربان قضاء فانكر اصله تقضض واستثقلوا ثلث
ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري ثم يستعملوا
الفض من تفعل الا مبدلا من قوله ابتدروا اى عجلوا الباع قدر مد اليدين وهما يقدر
بالباع عن الشرع والكرم وهو المراد هنا بدر اى اسرع وتقضى بكسر الضاد وفتح
الياء مصدر من التفعل اصله تقضض وابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت
الاخيرة بالابدال لان التفعل انما نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال
حروف العلة لكثرة دورها والواو تقبل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل
المبدل منه مكسورا كما في تصدية فيمن جعلها من صدى يصدى وقد يكون مضموما كما في
تقضى البازى فلا يصلح الالف للابدال فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل
للتغيير وكسرة الضاد للمضمومة لاجل الياء كما في التمنى والترجى وانتصابه على انه
مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند
نزوله من الهواء على الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال
تقديره قد ابصر الحرباء جمع حرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من النون
جوازا غير مطرد كما في اناسى اصله انانسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد
فابدلت النون فيهما لقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت

الياء

جواز ابدال الياء من العين

الياء في الياء وابدلت الياء من العين نحو ضفادي بسكون الياء لانه حكاية قوله
ومنهل ليس له حوارق ولا ضفادي جمة نقانق المنهل
المورد والمشرب الحوارق جمع حادقة وهي الجانب المجتمع ما اجتمع من ماء البئر
النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المغني رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة
اليه بل كلها سهلة تملى برده والضفادع ماؤه المجتمع اصواتا باضافة الضفادي الى الجم والجم
الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الثاء لثقل العين لانه
من حرف الطلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبل المستحيلة للياء وابدلت الياء من الثاء جوازا غير
مطرد نحو ايتصلت بالواو العاطفة في قوله **قام بها ينشد كل منتشد**
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد الفرقد كوكب لان اصله اجلا الثاء في التصلت
واو ما قبله مكسورا اذا اصله او تصلت من الوصل قلبت الواو ياء على القياس لانه فاء الافتعال
اذا كان واوا قلبت الواو ياء لما مر في المضاعف وهذا لغة بني تميم ثم ابدل التاء من
وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الواو والياء مناسبة
فكان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء
لعدم علة القلب ج ولهذا حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء
بدل من التاء في التصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة الحجاز وما ورد في النسخ من
ايتصلت بدون الواو فخطاء فكانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو ويكون ما قبله
مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا
لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فتح لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون
الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال

ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونهما احد حرفي التضعيف وابدلت الياء من الباء
جوازا غير مطرد نحو التعالى في قوله كأن رحلي على شعواء حادرة ظمياء قد
بُزِلَ من ظل خافيها لها اشاريرٌ من لحم مُعَمَّرَةٍ من التعالي وفحر
من أرانبها الشعواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه رأسه في سرعتها
بعقاب وظمياء معناها انها تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل
مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها وازايلها الطل اسرعت الضمير في لها للعقاب
اي لها في وكرها اشاريرٌ جمع اشارة بريتين غير معجمتين وهي قطعة من القديد
معمرة معلقة ولوخرى الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخيها التعالب والارانب
اصل التعالي والارانبي التعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا غير
مطرد نحو السادي في قوله اذا اعد اربعة فال فزوجك خامسها وابوك
سادي النفسان جمع فُسْل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني
اذا اعد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا
غير مطرد من التاء نحو التالي في قوله قد مرّ يومان وهذا الثالي وانت بالهجراه
لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي والكسرة
بالفراق للكسرة ما قبلها من اي الياء والسين والتاء الواو وابدلت من الالف وجوبا
مطردا في نحو ضوارب اي فيما وقع الالف التكسير جمع ضارب فلما زيد الف بعد الف
اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربهما في العلية و
اجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما لالتباس بالواحد كما مر في او اصل
وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم

اصله

اصله مبقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا منافي لكثرة
النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب وابدلت
الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اي فيما اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما
اصله لؤم لما مر من ان حركة الساكن لتبنه وما قبلها مستدع لليم ابدلت من الواو وجوبا غير مطرد
نحو فم اي ابدلت الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس مثل الآذو ولم
يقع الاضافا فاستغني عن ابدال واوه ميما واصل فم فوه بدليل افواه حذف الهاء منه
على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لانها مخرجها الكلي او
لقرب مخرجها الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب الواو ميما وجب ان تقلب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان لحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم
ان يكون الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عدة من الجائز حيث
سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس
لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا
والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة الاستعمال في التعريف اي ليس من البر
الصيام في السفر اذا تضرر الصيام لغربهما اي لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت
الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث في آخر فصل الماضي
وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات التطف
والتمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان يا هال منادى مرخم اصله هالة اسم امرأة
التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في كفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم

على الطفيفة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنان البنان الطرف الاصابع
وقوله لغربهما اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة
معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم مازلت راتما على هذا اي راتبا بمعنى
ثابتا للاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد ابدلت جوازا مطردا من السين نحو اصبغ
اي اسبغ بمعنى انهم تغرب مخرجهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء
وجوبا مطردا نحو قال وباع اي فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع كما مر
وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو رأس اي فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا
اصله رأس كما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا
للبنى عربكة الساكن والسكت عما قبلها الالف ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال
في قوله وقفت بها أصيلالا لا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد
المعنى وقفت بدار الحبيبة اصيلا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد
يحبني اصله اصيلان وهو جمع اصيل فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت
من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع في قوله لما رأى أن لا دعة ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فاطجع رأى اي الذئب والدعة سعة العيش والحقف
الرمل المجتمع اصله اضطجع للاتحاد مخرجا اي اللام والنون والصاد في المجهورية الزاي ابدلت
من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء للاتحاد
مخرجها وقربهما في اللمس ولما كان السين رخوا مهموسا والدال حرفا مجهورا كان هو
المخرج من حرف الى حرف بينا فيه فقربوا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زايا لانها امي
مخرجها واختها في الصفير ويوافق الدال في الجهر فيتجانس القسمان وابدلت من الصاد ايضا

حوازا

جوازا غير مطرد كقول الخائم الطائي حين أسر في غزوة فامر بنو امه المنزل ان يفصدا ناقة لها فقام
خاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك هكذا افعل بذي انه اي هكذا افصد الكرام اصله فصدي
وانا تاكيد باء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره
الكفاوي بما ذكره في ابدال الصاد من السين للتاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو
اصطبر اصله اصتبر اي فيما اذا كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
في فحصط اصله فحصص من باب قعدت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة
تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولهذا قالوا ضربوا عربا للتفنين
واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما والموضع الذي
لم يتقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد او الجواز المطرد قوله من الصور المذكورة بيان الموضع الذي لم
يتقيد اي من ابدال حرف بحرف مما شرع في بحث الابدال يكون الابدال في ذلك الموضع الغير المقيد
جائزا غير مطرد كما قررناه نحن في موضع موضع الباب التابع في اللفيف ويقال
له لفيف للف اي لاجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين ومن قبائل شتى لفيف فيفهم
تعريفه من وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفي العلة بغير حرف العلة
وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان لا يدخل بينهما حرف آخر ولم يعرفهما الاقناء اسمهما
اللفويين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين واللام اذا اجتمعتا تقوى احدهما بالآخر
فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون البدء عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح
وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وفي بفي حكم فانهما كحكم فاء وعد
يعد حكم فاء ولام الفعل اللفيف المقرون كحكم فاء ولام الفعل الصحيح

وفيهما فاء وكلاما مثلا حكم فاء واق موقي حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما حكم لام رام ومرمي
وعلى هذا الامر منهما اصله اوقى على وزن اضرب واعلاله واعلال اخواته والصول لها ظاهر
لما تقفى قواعد بابي المثال والناقص فيا فوا في فيا فين وتقول بنون التاكيد الثقيلة
فين فيان فن فن فيان فينان وبالخفيفة فين فن فن الفاعل واق اصله واعلاله
كاصل رام واعلاله المفعول موقي حاله في الاصل والاعلال كحال مرمي الموضح موقي كمرمي
الآلة مبقى اصله موقى اعل فاقد كتاء سعيد ولامه كلام مرمي المجهول منهما موقى يوقى كرمى
يرمى التخفيف المغزو كغزوى يغزوى الى آخرهما وحكمهما لاما كحكم الناقص انهما ناقص
من حيث اللام ولا يعل عينهما الماء في باب اللوق من لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطوا طوبا
اطووا اطوى اطوبا اطوين كارم الى آخره وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطوبان اطوين
اطوين اطوبان اطوبان وتقول بالخفيفة اطوين اطوبن اطوين وتقول في اللام من روى يروى ارو
مثل باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال وتقول
بنون التاكيد الثقيلة اروين اروبان اروين اروين اروبان اروبان وتقول بالخفيفة منه
اروين اروون اروين واذا اردت ان تعرف احكام نوني التاكيد في التناقص والتخفيف
وانما خصهما الكون احكام اتصال التنويني بغيرهما ظاهرا فانظر الى حرف العلة الآتي في آخر الكلمة
ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة لان حذفها كان
للسكون وهو انما عدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب والسكون مع البناء
على الفتح وبفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها كالياء في الطوين والواو في اغزون

التقفي اي احكم قواعد بابا المثال والناقص

في الاخر

في اروين كما ترد في طوبا او تنوين التنكير مع عدم التنوين

الفعل اللام الكون اذا انضم ما قبله

متصلة به كالف التثنية

عادة اللام وفتح

في الاخر وفتحة الفتحة لذلك نون التاكيد اذا لم تكن مع ضمير بارز كانت متصلة بي بالفعل اذ لا حاجز
حينئذ عن اتصالها به فيصير ان بمنزلة جزء كالف التثنية فرق بسببها ما يرد بسبب الف التثنية
وان كانت حرف العلة ضمير النظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا تحرك تلك الحرف لحركة موافقة
لها بالطرد وحركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف العلة والآخر اولى نوني التاكيد وفتحة
ما قبلها بسبب فتحة حركتها وهي الفتحة كخوارد وورن بضم الواو والضمير وارين بكسر ياء الضمير
لما حركت واو الضمير بحركة موافقة في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير
بحركة موافقة لها في قولك يا صندل ما ترى القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء
كان مضموما او مكسورا تحذف حرف العلة وان كانت ضمير الغائبة لخفة فيما قبلها كخوطن
بفتح العين اصله اطووا حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها والطون
بكسرها اصله لطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها لما حذفت واو
الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير
في اللفظ دون الخط لذلك في يا امراءة اغزى القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا
يكون النون كالكلمة المنفصلة ولكن ان الفعل للمتصل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة
يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله
غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالتنويني يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير
بحركة مناسبة واذا كان غير مفتوح يحذف لان تحلل الضمير بمنعهما عن اتصالهما
بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاو اصله طاوي اعل كاعلال راى ولا يعل
واوه اي عينه التي هي الواو ولام يعل في طوى وتقول في اسم الفاعل من الري ريان
للمفرد المذكر ريانان للتثنية اصله روبانان رواء جمعه اصله رواي قلبت الياء همزة لوقوعها

طرفا بعد الف زايدة ريّا للمفرد المؤنث ريتيان لتثنيتها فقلبت الف الثانية ياء
لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احديهما للتباس بالمفرد رواء لجمعها ايضا
اى جمع المذكر والتى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعمالها ولم يبال بالالتباس
مع الاكتفاء بالقرائن ولا يجعل واوهما اى للجمعين ياء كما جعل الواو ياء فى سياط حتى لا يجتمع
الاعلالان احدهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى هى لام همزة
لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال فى اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشرى فى المفصل
واما قولهم راء مع سكونها فى ريان وانقلابها فلكلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو
التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل
من نحو مال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وفتح راء جمع ريان
كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم اكثر من ان يجمع واما قولهم الاعلال تغيير
حرف العلة للتخفيف لا ينافيه لان فى اجتماع حروف العلة فى رواى وفى كون الياء
عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال
على قلب الالف همزة فى قايل مع غاية خفة الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة
واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد وان كانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو قال وبالثانى
نحو قوة وبالثالث نحو يدعى اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتدوا فى ترك
هذه التبعية على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم لبس للتعريف فلا يكون
قولهم اجتماع الاعلالين يمتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وتقول فى تثنية
المؤنث فى حالة النصب والخفض اى الجر ريتيى باربع ياءات آخر الاولى منقلبة عن العين
الى

التى من الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التأنيث والرابعة علامة النصب
والجر وادغم الاولى فى الثانية مثل عطيين فى تثنية عطى واذا اضفته اى تثنية
المؤنث فى حالة النصب اى ريتيى الى ياء المتكلم فلك رأيت ريتيّ بخمس ياءات آخر
الياء الاولى منقلبة عن الواو وآخر هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الف التأنيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اى ياء المتكلم ادغمت
الاولى فى الثانية المفتوحة والرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة
المفعول مطويّ اصله مطووى اعل كما اعلال مرمىّ الموضع مطوىّ اصله مطووى اعل
كاعلال مرمى والآلة مطوى اصله مطوىٌ اعل كاعلال مرمىّ المجهول طوى يطوى
اصله يطوىٌ اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل والمفعول والموضع
والآلة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من التعليف المعروف لحكم لام الناقص
كما اشرنا اليه وحكم عينها حكم عين طوى فى عدم الاعلال فى الكلمة التى اجتمع فيها
اعلالان بتقدير اعلالها اى اعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطويّ ومطوىٌ ومطوى
ويطوى وفى الكلمة التى لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها اى حكم العين ايضا
اى كالتى اجتمع فيه الاعلالان حكم عين طوى فى عدم الاعلال للمناسبة نحو
طويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل بتبعا لطوى

وطاويان وطوى مجهول طوى فاتنه
لو اعل الواو وفيها بقلبها الفا اوبكانها
لتشكل الكسرة عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين
الا انه لا يعل حملا على طوى تم